

نحن لا نلوح.. إننا نغرق

الأمم المتحدة تتجدد عن وتتضامن معنا سنويا في الـ 28 من تشرين الثاني، وكسراً للروتين جاء التضامن الاحتفالي هذا العام على شكل مباراة كرة قدم في ستاد مهيب تزينه الأعلام الحمراء رمزاً لرفض هدر الدم الفلسطيني بعد عامه هذا. واللعبية - ما شاء الله عليهم - بلا زى موحد وكل منهم يفعل ما يعجبه، فممثل الجامعة العربية عار تماماً، وممثل حركة عدم الانحياز حافي القدمين، وممثل أفريقيا يصفر متى شاء ليعلم ما شاء، وممثل اللجنة الرباعية ينظر للساعة ويقول: تخلصنا من كل العقارب وزمن المباراة مفتوح، والمرمى بلا شبك و «حاميه حراميه»، أما الجمهور فهو نحن ونحمل لافتة مكتوباً عليها: يا عالم ارحمونا، نحن لا نلوح.. إننا نغرق.

رئيسة التحرير

صفحة 16

«الحال» - الأربعاء 2010/12/1 الموافق 25 ذي الحجة 1431هـ

خدمات الكهرباء.. الضفة تتذمر وتحتج وتشكو..
وارتفاع الأسعار أبرز ما يعانيه المواطنون

صفحة 6 و 7 و 8

الأسرى الفلسطينيين في السجون
السعودية.. منسيون في الديار المقدسة

صفحة 3

جرائم تشغيل الأموال تستنزف جيوب
الفقراء وتهدد الاقتصاد المحلي

صفحة 3

وثيقة فياض لبناء الدولة.. جدل مستمر
ومحاذير سياسية خطيرة

صفحة 2

يفرجون عن المناضلين هنا ليُغتالوا أو يُعتقلوا هناك

المقاومة الفلسطينية.. بين الوفاق الوطني والتنسيق الأمني



نائلة خليل وخاص بـ«الحال»

في الثالث من تشرين الثاني الماضي، اغتالت إسرائيل محمد جمال النمنم أحد نشطاء ما يُعرف بتنظيم «جيش الإسلام» ذي الأصول السلفية الذي يتزعمه في غزة ممتاز دُغمش والمستمد فكره من تنظيم القاعدة، بعد أن اتهمته بتدبير هجمات ضد مصالح أميركية وإسرائيلية في منطقة شمال سيناء داخل الأراضي المصرية. النمنم البالغ من العمر 27 عاماً، كانت أجهزة أمن الحكومة المقالة التابعة لحركة حماس في غزة اعتقلته وأودعته في سجونها فترة من الزمن، متهمه إياه بالمسؤولية عن إطلاق قذائف صاروخية من داخل قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية، معتبرة أن ما قام به وغيره من المقاومين من فضائل عدة، لا سيما عناصر من سرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي الذين طال الاعتقال العديد منهم، هو خرق لما بات يُعرف في غزة بـ«الوفاق الوطني» والذي قالت إنها أبرمته مع كافة فصائل المقاومة، وبالتالي يجب أن تلتزم بعدم إطلاق الصواريخ إلا وفق ما تقتضيه الحاجة والمصلحة الوطنية والضرورة القصوى.

- التتمة ص 13 -

قانون الاستفتاء حول القدس والجولان ما بين «السرايا» و«القرايا» و«الحيايا»..!

تذكير للاسرائيليين بالاحتلال في عام 1967 وبأن هاتين المنطقتين محتلتان. وليس هذا وحسب، فإن القانون يتحدث عن استفتاء شعبي يكون الحسم فيه للرأي الذي يحظى بنسبة 50% زائد صوت واحد وأكثر. وهذا يعني انه بمقدور المواطنين العرب في إسرائيل أن يحسموا الرأي في هذه القضية وغيرها من القضايا المصرية. فإذا انقسم اليهود الى قسمين وصوت نصفهم الأول ضد الانسحاب فيما وقف النصف الثاني مع الانسحاب، فإن تصويت العرب في إسرائيل هو الذي يحسم. من هنا، فإن حسابات السرايا والحيايا التي تتحكم في مصير الحكم في إسرائيل اليوم، هي ليست بالضرورة مثل حسابات «القرايا» (العامّة من أصحاب حق الاقتراع) وقد تكون فعلاً صفقة لها.

يحتاج الى ذلك. وقد استله في الشهر الأخير بشكل مفاجئ ومن دون تحضير. وقد قصد منه بالأساس صد هجوم رفاقه في اليمين عليه فيقول لهم.. «أنا لم أغير. ما زلت ننتباهو اليميني». لكن اليمين الإسرائيلي، ورغم تحمسه للقانون واحتفالاته بإقراره، لاحظوا ان ننتباهو تعمد سنه قانوناً عادياً وليس قانوناً أساسياً. وهذا يعني حسب أنظمة البرلمان الإسرائيلي، انه بالإمكان إلغاؤه ببساطة. فلو افترضنا ان ثلاثة نواب فقط تواجدوا في الكنيست وطرح التصويت عليهم على القانون، يكفي ان يقرر نائبان منهم التصويت ضده، حتى يسقط. ويصبح في خبر كان. وأكثر من ذلك، أعاد طرح هذا القانون لمن نسوا من الاسرائيليين ان هضبة الجولان والقدس الشرقية، ورغم ضمهما الى تخوم إسرائيل بعدة قوانين، فإن مجرد طرح القانون هذه الأيام هو

وكديما وحزب العمل بمشروع قانون الى الكنيست بهذا الشأن في سنة 2007. وقد شملوا في القانون أيضاً القدس المحتلة. ومر المشروع في القراءة الأولى، وكان من المفترض ان يطرح للبحث في القراءتين الثانية والثالثة، إلا ان رئيس الحكومة يومها يهود أولمرت فرض على رفاقه تجميد المشروع. ففي ذلك الوقت كانت قد بدأت مسيرة أنابوليس. وجرت مفاوضات جادة بينه وبين الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تقدمت بخطوات كبيرة الى الأمام. وبدا طرح قانون لضم القدس بمثابة صفة للمفاوضات. لذلك، كان أولمرت حذراً، فسحب القانون ووضعته في الثلجة. ننتباهو من جهته لم يفكر خلال حوالي سنتين من حكمه، في اخراج القانون من الثلجة، وليس لأنه لا يتمتع بالشهية والشهر، بل لأنه ببساطة لا

ننتباهو ويخفته. كيف؟ كالعادة، إذا أحسنا نحن العرب في الأداء والتصرف. ولنبدأ بقصة القانون أولاً: لقد بدأ البحث فيه منذ زمن طويل في زمن حكومة ننتباهو الأولى (-1996 1999). ففي حينه بدأ ننتباهو مفاوضات سرية مع سوريا أبدى فيها الاستعداد للانسحاب من الجولان مقابل سلام كامل وشامل. فاتهمه رفاقه في اليمين المتطرف بخيانة مبادئ اليمين القومي والتنكر لبرنامج الانتخابي، كما هو الحال اليوم بالضبط، فحاول طمأنة الجمهور بأنه سيرض ما يتفق عليه مع السوريين على استفتاء شعبي. ولكن البحث في الاستفتاء تجمد، في أعقاب تراجع ننتباهو عن المفاوضات. ومنذ ذلك الحين، طرح موضوع الاستفتاء عدة مرات، إلى ان تقدم عدد من نواب الليكود

نظير مجلي

القانون الجديد الذي سنه الكنيست الاسرائيلي، وبموجبه ينبغي الذهاب الى الاستفتاء الشعبي في حالة التوصل الى اتفاق سلام يلزم اسرائيل بالانسحاب من هضبة الجولان أو القدس الشرقية المحتلتين، استهدف بلا شك، استفزاز فلسطين وسوريا وتصفية حلم تحريرهما. ورئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي استل هذا القانون من كفه وليس من برنامج سياسي مدروس لحكومته، أراد منه ان يكون حبل نجاة له ممن يهاجمه من رفاقه في اليمين المتطرف، الذين يتهمونه بالخيانة والذخا بسبب موافقته على فكرة تجميد البناء الاستيطاني من جديد (جزئياً وبشكل محدود). وفي هذا أيضاً لا يوجد شك. ولكن حبل النجاة هذا، قد يلتف على رقبة

قاعدين قاعدين

عارف الحجواي

هذه تقاسيم على نعمة قديمة كنت غنيت عليها موشحاً قبل سنوات ولقيت انتقادات. والنعمة هي «الجدارة». الفكرة باختصار: احفر بئر، ونظف سطوح بيتك، وانتظر المطر: فإذا جاء فأنت حائز على الجدارة وستملأ بئرك. وأما أن تقعد ولا تحفر بئراً ولا تنظف سطوحاً بحجة أن المطر السنة خفيف فهذا حمق.

قالت البنت لأمها أعطيني جرة أضعها على رأسي لأنزل العين معكن وأملي. فقالت لها أمها: حظي إبريق الحمام على رأسك وطوفي به في الحوش سبع مرات، فإذا لم يسقط أعطيتك الجرة.

وعلى ذكر الجرة هاكم رباعية دلغونا حفظتها من عبد اللطيف البرغوثي رحمه الله:

هُودُنْ عَيْنِ الْبَلَدِ تَا مَلِينْ
مَعِينْ مَحَارِمِ بَرِّ بَيْتِلِينْ
وَهِنَّ سَتَّهِنْ لَمَنْ يَهْلِينْ
قَمَرٌ وَثَرِيًّا وَأَرْبَعِ نَجُومَا

فإذا أحسست بالجمال الكامن في (محارم البرز) فأنت صاحب.

نحن في الضفة وغزة علينا ألا نلوم أنفسنا كثيراً. أميركا وإسرائيل علينا، وحماس وفتح والدول العربية علينا. هناك من يطعن بخنجر ومن يسمس ومن يبيعنا سياسياً للغرب وللشرق. والإنسان في وضع كهذا غير مطالب بأن ينتصر ولا أن ينتصر. ولكن ما دمنا قاعدين قاعدين فالأولى أن نشغل أنفسنا بشيء. لم أعد أطالب بالمصالحة، فالرؤوس في الجانبين مستفيدة من الوضع، والسلام. أطالب الناس العاديين بأن يتعلموا تعليماً متميزاً، وأن ينقلوا القضية إلى الجيل المقبل.

قاعدين قاعدين، فلنتميز. تأتينا أموال من الزيتونات ومن معونات الوكالة ومعونات الدول المانحة. لا بأس، هذا واقع. وننفق المال إنفاقاً غيبياً في أحوال كثيرة، عادي. حتى في اليابان وروسيا انتشر مك دونالد، ومن نحن حتى نقف في وجه الهمبورغر؟

لكن حكمة أبي كانت مستمدة من إحساس دفين لا يخيب. كان يعمل خياطاً، ومنعني من تعلم الصنعة. قال لي: أمامك طريق واحد هو التعليم، لأن صنعة الخياطة ستموت. وكان محقاً.

قاعدين قاعدين، وزيتوناتنا محمولهن أقل من حراتهن. عادي. من نحن حتى نقف في وجه الزيت الإسباني والإيطالي والتونسي. أمامنا التعليم أو التطريز. والتطريز سيموت مثلما ماتت صنعة أبي. والتعليم لن يموت. لكنني قلت التعليم المتميز. وأوجه كلمة صغيرة إلى بعض دكاترة الجامعات: أولاً، عدمكم. يخرب بيتكم ما أبلدكم. تملأون القلب صديداً يا كسالي. ثانياً: هذه الملخصات والدوسيهات التافهة التي تصورها للطلبة، كفى كفى. ثالثاً: لا تهتموا كثيراً بتعليم الطلبة، فالذي عنده قابلية سيتعلم ويخرجكم في الصف، والذي ليس عنده سينتخر على كل حال ويحصل الكرتونة. باختصار قروا وولد يعبد واللا عمرهم لا قروا. اهتموا بتعليم أنفسكم. ما انتوا بصراحة: قاعدين قاعدين.

خاص بـ «الحال»

على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلان رئيس الوزراء د. سلام فياض وثيقته الشهيرة بخصوص إعلان الدولة الفلسطينية وبناء مؤسساتها في الخامس والعشرين من آب من العام المنصرم، إلا أن الجدل بشأنها ما زال قائماً لدى كثير من الأوساط الفلسطينية، فيما تثار التساؤلات بشأن توقيت إعلان هذه الوثيقة، وطبيعة الصلاحيات الممنوحة لفياض باعتباره رأس الهرم الوظيفي في السلطة، ما دفع الراضين لوثيقته إلى القول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها هما المخولان بإعلان كهذا، فيما تساءل آخرون إن كان هذا الإعلان نتيجة إملاءات خارجية وتحديدًا من الولايات المتحدة، بينما حذر آخرون من الثمن الباهظ الذي سيدفعه الفلسطينيون سياسياً واقتصادياً جراء هذا الإعلان الذي لا يركز إلى أسس سياسية قوية تفضي إلى الدولة المنشودة في ظل احتلال يدمر كل يوم ما يبنيه الفلسطينيون، وما تبنيه حكومة فياض تحديداً، كما حصل مؤخرًا في تجريف طرقات في قرارة بني حسان، ومنع فياض من المشاركة في حفل تدشين شبكة متواضعة من الشوارع الداخلية في ضاحية السلام قرب عناتا شمال القدس المحتلة.

حنا عميرة: لم تعرض على المنظمة.. ولم تناقشها التنفيذية

وفي هذا الإطار يقول حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف عن حزب الشعب الفلسطيني «هذه الوثيقة لا تتحدث عن إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد، وإنما تتحدث عن تطوير وبناء مشاريع تنموية واقتصادية، وعن تجهيز المؤسسات الاقتصادية والأمنية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، لكن لا يزال يتقصها الغطاء السياسي. فإقامة الدولة لا يمكن أن تكون على مساحة إعلان 40% من المناطق المحتلة، كما أن إجراءات الاحتلال وقيوده المتعددة تضع سقفاً محدوداً جداً للبناء والتطوير، من ذلك مشروع المطار الذي لن يوافق الاحتلال على إقامته، ومن هنا فدون تقدم حقيقي على الصعيد السياسي ينهي الاحتلال فلا مجال لإطلاقاً أن تصل خطة د. سلام إلى تحقيق أهدافها المعلنة.

إلى ذلك أكد عميرة، أن وثيقة فياض لم تناقش مع الفصائل الفلسطينية قبل عرضها، كما أنها وللأسف لم تناقش في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى بعد عرضها على الرغم من مطالبات عدد من أعضاء التنفيذية بذلك. وقال: «إعلان خطة أو وثيقة كهذه يفترض أن يكون من صلاحيات منظمة التحرير باعتبارها المرجعية الأولى للشعب الفلسطيني والإطار المجسد لحقوقه، وبالتالي ليس من حق أحد مهما كان موقعه تجاوز هذه الصلاحيات».

عبد القادر: الخطة استعادة للنموذج

الحريري في لبنان

ويتفق حاتم عبد القادر القيادي في حركة فتح، والوزير السابق للقدس في حكومة فياض مع ما قاله عميرة بشأن الجهة المخولة فلسطينياً بشأن إعلان أي خطة أو وثيقة من قبيل ما أعلنه فياض. ويقول: «مثل هذا الإعلان هو من صلاحيات الرئيس محمود عباس

بعد أكثر من عام على إعلانها

وثيقة فياض لبناء الدولة.. جدل مستمر ومحاذير سياسية خطيرة



إلى وهم الرهان على الموقعين الأميركي والأوروبي، وانقادت إلى تحديد جدول زمني عامين لبناء على عود أميركية وأوروبية بقيام الدولة الفلسطينية خلال عامين، وعلى تطور مواقف تلك الأطراف باتجاه الضغط على إسرائيل، واليوم يتضح أن ما تبقى من تنفيذ الخطة عشرة أشهر سيصدم بعقم هذا الرهان في ظل الحديث عن ضمانات أميركية لإسرائيل تمس قضايا الحل النهائي بشأن بقاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وعدم انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران 1967، ما يفتح الأفق مجدداً على إمكانية الضغط بالقبول بهدف متواضع لخطة فياض أي القبول بحل انتقالي على قاعدة الدولة ضمن الحدود المؤقتة».

وكان الخبير الأميركي بشؤون الشرق الأوسط ناثان ج. براون من برنامج كارنيغي للشرق الأوسط نشر في شهر حزيران 2010 تعليقا مطولا تحت عنوان «هل يبني الفلسطينيون دولة؟» ورد في مقدمته بشأن خطة فياض لبناء الدولة الفلسطينية العتيدة: «الخلل لا يكمن في فياض نفسه بل في المسائل التي تعامل معها، إذ كانت هناك عمليات بناء مؤسسات في عهد ياسر عرفات أكثر مما جرى في عهد فياض. صحيح أن العديد من هذه المؤسسات بنيت على الرغم من معارضة عرفات، وأن سلوك فياض يشي باحترام أكبر للقواعد والمؤسسات، إلا أن هذه تعزبة وسلوان فقط لأولئك الذين يخلطون بين الشخصيات والسياسات. فعلى الرغم من كل العمل النوعي المثير للإعجاب، إلا أن ما استطاع فياض القيام به هو الحفاظ على العديد من المؤسسات التي بنيت سابقاً، وجعل حفنة منها أكثر فاعلية، بيد أنه فعل ذلك في سياق سلطوي من شأنه حرمان النتائج من الشرعية المحلية. وعلى أي حال وعلى المدى الطويل لا فياض ولا داعموه الدوليون ينفعهم تجاهل الطبيعة الجوفاء للإستراتيجية الراهنة».

أي الحكومة، وليس من الجهة التي تصنع القرار السياسي المتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير، وبالتالي فإن خطة فياض استندت إلى منطق يصيب الكفاح الفلسطيني في مقتل، والسبب في ذلك أنها تجاهلت عملياً قضايا الصراع، أي أنها لم تلتفت إلى حقيقة استحالة بناء مؤسسات دون صراع مع الاحتلال نفسه، وهو ما يبرر بعض الانتقادات التي قالت إنه لا يمكن بناء مؤسسات دولة أو تنمية مستدامة في ظل الاحتلال، وما يحدث حالياً من إجراءات من قبل إسرائيل في مناطق «ج» والقدس يثبت ذلك».

وأوضح شاهين: «المهمة الأولى يجب أن تكون حل قضايا الصراع وليس الكفز عنها، علماً بأن الحكومة انتبعت جزئياً إلى هذه القضية إلا أن محاولاتها للدخول في «اشتباك تنموي» في مناطق «ج» والقدس» فسرت إسرائيلياً بأنها خطوات أحادية الجانب استهدفت خطوات إسرائيلية مضادة أدت إلى ما نشهده اليوم من اختلال واضح في ميزان القوى لصالح الطرف الأقوى في المعادلة والأكثر قدرة على اتخاذ خطوات أحادية الجانب، ما يتطلب إعادة النظر في المنطق الذي استندت إليه الخطة لصالح إعادة الاعتبار للصراع في المناطق وعلى المناطق التي يدور عليها الصراع، وهي مناطق خارج صلاحيات الحكومة، وضرورة الانتباه إلى أن لا أحد بما في ذلك إسرائيل يعترض على بناء المؤسسات الفلسطينية في مناطق «أ» بل هو مطلوب لأنه يخدم المخطط الجاري تنفيذه على الأرض ويمكن أن يقود إلى خطر بقاء السلطة مع بعض التوسيع على صلاحياتها الخدمانية ضمن دولة في حدود مؤقتة».

وأضاف شاهين: «إن هذا التجاهل لقضايا الصراع جعل موضوع الدولة ضمن الحدود المؤقتة، خطراً داهماً يهدد الفلسطيني داخل غرف المفاوضات وخارجها عبر الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة في تلك المناطق بالتحديد». وأوضح: «لقد استندت هذه الخطة

ومنظمة التحرير، ولا علاقة لرئيس الوزراء لا من قريب ولا من بعيد بالشأن السياسي. ففياض هو موظف مدني مكلف من الرئيس بالقيام بمهام خدمية مثل التعليم، والصحة، والماء، والصرف الصحي، وبالتالي ليس من صلاحياته أن يقرر في هذا الموضوع». وأضاف: «نحن نعتقد بأنه لا توجد إمكانية لبناء مؤسسات الدولة دون وجود مظلة سياسية، وأي بناء دون هذه المظلة كالبناء على الرمل، ولا يتجاوز كونه بناء لمؤسسة بلدية كبيرة وليس مؤسسات دولة».

ويرى عبد القادر- الذي كان ترك منصبه قبل نحو عام على خلفية اتهامه للحكومة بالتقصير إزاء احتياجات المواطنين في القدس- ما يريد فياض عمله هو نتيجة إملاءات خارجية لبناء مؤسسات أقرب إلى المؤسسات الخدمية التي تتعايش مع الاحتلال في حين أن المصلحة الفلسطينية تقتضي أولاً وضع الأساس السياسي والميداني لإقامة مؤسسات الدولة، وليس إقامة دولة الوهم في ظل الاحتلال.

وحذر القيادي الفتاوي من أن التعامل مع وثيقة فياض سيكون له تداعيات خطيرة على المشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي يجب الوصول أولاً إلى مقاربات جديدة في التعامل مع قضية الدولة، وهي مقاربات يجب أن تقوم على مقاومة الاحتلال وتكريس الأمر الواقع الفلسطيني ضمن أساس سياسي يقوم على الإرادة الفلسطينية في التخلص من الاحتلال أولاً، ولا يجوز قلب الأولويات. وأضاف: «نحن منذ الآن تحت وطأة الديون، وفياض يحاول استعادة النموذج الحريري في لبنان بضخ أموال معظمها ليست أولوية، وتسجيلها كديون على الشعب الفلسطيني، في حين أن كل اقتصادنا غير قادر على خدمة هذا الدين».

خليل شاهين: محاذير كثيرة وخطيرة بدوره قال خليل شاهين المحلل الإعلامي والسياسي: «مشكلة هذه الوثيقة أنها صدرت عن الجهة المعنية بتقديم الخدمات

جرائم تشغيل الأموال تستنزف جيوب الفقراء وتهز الاقتصاد المحلي

عاطف أبو الرب



يعاني من الديون التي تراكمت عليه. وأمام استمرار هذه الظاهرة، وانتقالها من محافظة لأخرى يبقى سؤال يلاحقنا في سر عدم اتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية من شأنها تنظيم مهنة تشغيل الأموال، أو حظرها، وتجريم العاملين بها؟

أما التاجر ع. ز من محافظة طوباس، فقد خسر كل أمواله بعد أن شغلها لدى أحد الصيارفة قبل سنوات قليلة، ليغطي له السيولة في تجارته، ويؤكد أن تجارته بدأت تتراجع، إلى أن اضطر لإغلاق مصلحته، التي خسر فيها مبلغاً كبيراً جداً من المال، وما زال

المال المنقول وغير المنقول، فقد يكون الإنسان عاجزاً عن تشغيل ماله لأي سبب، وعليه شرع الإسلام أنظمة المشاركة، ومن بين هذه الأنظمة نظام المضاربة، حيث يكون المال من شخص والجهد من شخص آخر، وتكون الأرباح حسب الاتفاق، وتكون الخسارة على رأس المال. وأشار فضيلة المفتي إلى عدم جواز حصول صاحب المال على مقدار محدد من المال شهرياً، مهما بلغت نسبة هذا المبلغ، لأن ذلك يعد ربا، وتطرق أبو الرب إلى توثيق العقود، وذلك لتجنب أي طارئ قد يحدث في المعاملات، وشدد الإسلام على كتابة أي اتفاق بين الشركاء.

أما سلطة النقد الفلسطينية فقد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك حظر مثل هذه الأعمال، فقد ورد في دليل الصرافين الصادر عن هذه السلطة أن تنفيذ العمليات الآجلة والتعامل بالهامش، وجميع المشتقات المالية لحساب المتعاملين يعتبر من الأعمال المحظور على الصرافين ممارستها. وحدد الدليل غرامة مالية لا تقل عن ألف دينار، ولا تزيد على عشرة آلاف دينار لكل من يقوم بأعمال مخالفة من هذا النوع.

وقال رجل أعمال من جنين إنه تعرض لأزمة مالية خلال عمله، وكان من نتائجها أنه اضطر للاعتماد على أموال بعض المواطنين، وقد عجز عن الوفاء لفترة ثم تمكن من ذلك، ومن تجربته فإنه يرى أن المغامرة بتشغيل أموال في سوق غير مستقر قد تؤدي لمشاكل حقيقية.

سلطة النقد، وقال إن السلطة تبذل جهوداً كبيرة في هذا المجال.

وعن الإجراءات التي تتخذها السلطة للحد من إقبال الناس على تشغيل الأموال لدى أشخاص قال موسى: ننشر من حين لآخر تحذيرات للمواطنين حول أبعاد هذه الظاهرة، وطلبنا في وقت سابق من مديرية الأوقاف أن يتم تخصيص خطبة جمعة ودروس دينية حول هذه الظاهرة، وقد حدثت وخصصت الأوقاف خطباً حول الظاهرة، ولكن يبدو أن البعض يصر على التعامي عن الحقيقة.

(ن. ع. ز) يعمل في مهنة الصرافة منذ سنوات، بدأ عمله في الشارع يبيع ويشترى العملات، ومنذ عام استجاب لشروط سلطة النقد بخصوص الترخيص، وصار يعمل في محل. يقول إنه لم يسبق أن عمل بتشغيل الأموال، ويعتبر تشغيل الأموال ليس صحيحاً، بالطريقة المألوفة، ولا يفكر بالعمل في هذا المجال. لكنه يرى مبالغة في شروط وإجراءات سلطة النقد، خاصة ما يتعلق ببيانات العملاء الراغبين بتبديل مبالغ مالية كبيرة نسبياً.

المواطن «ف. ت» موظف لجأ للبنك وحصل على قرض وأودعه لدى أحد مشغلي الأموال، يقول إنه تقاضى مبالغ جيدة في البداية عن هذا المبلغ، وكان يتقاضى شهرياً أرباحاً، وفي النهاية ضاع القرض، وضاعت معه الأرباح.

مفتي جنين الشيخ محمد أبو الرب قال إن الإسلام ينظر للمال على أنه عصب الحياة، من هنا دعا إلى تشغيل المال وتدويره ولتشغيل

شهدت الأراضي الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الأزمات التي ألقت بالاقتصاد من خلال الكشف عن إفلاس شخص ممن يشغلون أموال المواطنين. ورغم كل ما يجري، ورغم ما تقوم به السلطة من إجراءات ما زال العديد منا يقع ضحية انتشار ظاهرة تشغيل الأموال لدى بعض الصيارفة، وأمثالهم.

جنين واحدة من المدن التي هزتها أزمات ضاعت فيها ملايين الدولارات، أو اختفت لدى هؤلاء الأشخاص، ومع ذلك ما زال البعض منا يقبل على هؤلاء الأشخاص.

يرى فايز عزموطي، وله خبرة تزيد على 28 عاماً في البنوك، أن انتشار ظاهرة تشغيل الأموال لدى الصيارفة غير منطقي، وخارج نطاق الإدراك، ففي الوقت الذي لم تعد البنوك تعطي أية فوائد على الادخار فيها، نرى ارتفاعاً كبيراً في العمولات التي يعطيها بعض الصيارفة، ويرى العزموطي أن غياب الرقابة الحقيقية على العاملين في هذا القطاع، ورغبة البعض في الحصول على عائد مرتفع على المال يدفعهم للتوجه نحو الصيارفة.

وقال العزموطي إن تجريم تشغيل الأموال بهذه الطريقة ضروري لحماية الاقتصاد المحلي من هذه الظاهرة.

محافظ جنين قدورة موسى بصفته سلطة عليا في المحافظة، ومن صلاحياته مراقبة ما يجري من معاملات مالية، يقول إن الرقابة الفنية على عمل الصيارفة من مسؤولية

الأسرى الفلسطينيون في السجون السعودية.. منسيون في الديار المقدسة

أحمد البيتاوي



وأعرب الرئيس عن استعداد مؤسسة الحق لمتابعة مثل هذه الحالات إما بشكل مباشر أو من خلال التواصل مع منظمة العفو الدولية أو منظمة هيومن رايتس ووتش شريطة توجه عوائل الأسرى في السجون العربية إلى المؤسسة وإعطاء المعلومات المطلوبة.

وقال الرئيس من سقف التوقعات في إحداث أي خرق في هذا الملف الذي وصفه بالشائك والمعقد والذي تتجنب بعض الجهات الرسمية أو المؤسسات الحقوقية الخوض فيه وذلك لحساسيته المفرطة. هذا وقد حاولت «الحال» التواصل مع وزارة الخارجية ووكيلها د. احمد صبح لأخذ رأيهم في هذا الملف، ولكنها لم توفق في ذلك.

بينه تبرز انتهاك هذا المتهم للقانون يجب إما أن يحاكم أو يبرأ؛ وهو الأمر غير المتوفر في الحالتين السابقتين، لعدم عرضهما على أي محكمة أو وجود تهم واضحة ومحددة.

وطالب الرئيس بضرورة وجود جهة أو شخص ما يطعن في احتجاز مثل هؤلاء ويتبنى قضيتهم ويطالب بإطلاق سراحهم كوزارة الخارجية أو وزارة الأسرى، وأضاف: «لا نستطيع أن نقول إن هناك تقصيراً في متابعة هذا الملف وذلك لعدم وجود إثارة لهذا الموضوع من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، فالمطلوب الإثارة أولاً ثم الحكم بوجود تقصير من عدمه».

حالة مشابهة

وفي السياق ذاته، تحدث شقيق احد الأسرى الفلسطينيين في السجون السعودية لـ«الحال» عن ظروف اعتقال شقيقه (الذي ولد ونشأ في السعودية)، فقال: «اعتقل الأمن السعودي أخي من منزله قبل نحو 3 سنوات ونصف، وذلك على خلفية اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة، وجميع هذه التهم كانت ذات طابع سياسي وبسبب أفكاره الإسلامية وليس لها أي علاقة بأي جرم جنائي أو أمر مخالف للنظام السعودي». وكشف شقيقه (الذي فضل عدم ذكر اسمه) أن منظمة الكرامة لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية مقرها جنيف تعمل لصالح حقوق الإنسان في الوطن العربي) أكدت على عدم وجود مبرر قانوني لاعتقال شقيقه (28 عاماً) وطالبت بضرورة الإفراج الفوري عنه لأن اعتقاله يندرج في إطار الاحتجاز التعسفي دون أي محاكمة.

«الحق» مستعدة للمتابعة

وفي المقابل، اعتبر المحامي ناصر الرئيس المستشار القانوني لمؤسسة الحق الفلسطينية، احتجاز أي مواطن في السجون العربية على خلفية سياسية بالإجراء التعسفي والمخالف للقانون.

وقال الرئيس لـ«الحال»: «حسب القوانين المنصوص عليها في الدول العربية يجب أن يقدم المتهم للمحاكمة وان يضمن وجود محام للدفاع عنه، وفي حال توفر أي مواد أو

ويضيف: «في عام 2006 اعتقل رجال الأمن السعودي والذي بتهمة التحريض ومهاجمة نظام الحكم والتظهير للفكر الجهادي، وذلك بعد وشاية من احد المتربصين، وهي التهمة التي لا أساس لها من الصحة والتي لا يزال معتقلاً على خلفيتها حتى اليوم». مشيراً إلى عدم عرضه على أي محكمة طوال فترة اعتقاله أو توجيه أي تهمة بحقه، بالإضافة إلى عدم وجود محام يترافع عن والده.

وذكر عفيفي أن إدارة الداخلية السعودية أصدرت قبيل عيد الأضحى قراراً بالإفراج عن والده شريطة الإقامة الجبرية في منزله وهو الأمر الذي لم ينفذ حتى الآن.

وتطرق عفيفي إلى أنه توجه إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض المؤسسات الحقوقية في الضفة لمتابعة حالة والده إلا أن ذلك لم يقدم ولم يؤخر في شيء، حيث كانت الإجابة بأن ذلك ليس من اختصاصها.

وفي المقابل، أكدت ناديا الدبسي المتحدثة باسم الصليب الأحمر في الأراضي الفلسطينية أنها ليست لديها معلومات كافية حول هذا الموضوع وأنها بحاجة إلى أن تتواصل مع المقر الرئيسي للجنة في جنيف بغرض استيضاح الأمر، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن دور اللجنة الدولية يبقى محصوراً في النزاعات المسلحة والحروب التي تقع بين الدول وأن أي دور آخر يحاط بالسرية في اغلب الأحيان ولا يمكن نشره إلا في حالات خاصة وضيقة جداً.

بالرغم من قلة المعلومات المتوفرة ومن شح الإحصائيات والأرقام التي تتحدث عن أعداد الفلسطينيين المعتقلين في السجون العربية بشكل عام والمملكة السعودية على وجه الخصوص، وبغض النظر عن حساسية الولوج في دهاليز هذا الموضوع الشائك، إلا أن «الحال» تحاول في هذا التقرير لفت الأنظار إلى المعاناة التي يعيشها هؤلاء وذووهم، علما تكون بارقة أمل في طي هذه الصفحة أو شطب بعض من سطورها. وستتحدث في هذا التقرير عن الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون السعودية على خلفية سياسية وبسبب الفكر والمعتقد وليس على أي خلفية جنائية متعلقة بمخالفة القانون العام والنظام المحلي. مع عدم إغفال الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية في جميع النواحي.

سيتيني في الاعتقال

يتحدث امجد عفيفي الذي يسكن في مدينة رام الله عن ظروف اعتقال والده في السجون السعودية فيقول: خرج والدي «عزات» (63 عاماً) للعمل في السعودية في مجال تخصصه في الهندسة الزراعية قبل أكثر من 27 عاماً، ومن ثم انتقل للعمل في المجال الحر والتجارة قبل أن ينتهي به المطاف في وزارة الأوقاف التي عمل من خلالها إماماً وخطيباً لأحد المساجد.

«واو عطف»

«أريج» التحقيقات

سعيد أبو معل

أخيرا حضرت فلسطين في مؤتمر أريج الثالث للصحافة الاستقصائية الذي انعقد بالعاصمة الأردنية بحضور 300 صحافي وخبير في الفترة ما بين 26-2010/11/28.

ذلك الحضور لم يكن على شكل صحافيين وخبراء ومدربين كما يحدث سنويا بل كان عبر تحقيقين استقصائيين ضمن 18 تحقيقا تناهست على جوائز «شبكة أريج» و«صمويل هيرش».

فعلى مدى سنوات ثلاث ومن قبلها سنوات تقاربها من تعاون أريج مع مجموعة من الصحافيين الفلسطينيين والمدربين والمشرفين يثمر ذلك التعاون، ويفك «نفس» الصحافة الفلسطينية الاستقصائية بتحقيقين صحافيين الاول من الضفة والثاني من قطاع غزة.

الأول كان للزميل منتصر حمدان، والذي تصدى فيه لظاهرة حرق صور الأشعة في أحد مكبات النفايات في إحدى قرى رام الله وهو الأمر الذي يتسبب بمخاطر على حياة المواطنين هناك، فيما جاء التحقيق الثاني للزميل محمد عثمان من غزة راصدا لظاهرة الأنفاق في غزة حيث نقل لنا الوجه الآخر لهذه الأنفاق التي أثمرت ما سميت بمافيا الأنفاق التي استغلت الناس وحاجاتهم بمقدار ما ساعدت على فك الحصار.

ويبدو أن غياب التحقيقات الصحافية المشاركة في مسابقة «أريج» في الدورات السابقة يرتبط يقينا بأمور معقدة كثيرة من ضمنها غياب التحقيق الصحافي بالشكل المهني المتكامل في الصحف اليومية وهو ما ينعكس على أغلب وسائل الإعلام الفلسطينية.

وباستثناء محاولات تقوم بها جريدة «الحال» حيث تنشر بين فترة وأخرى تحقيقا صحافيا يكشف الجديد ويتعرض للمسكوت عنه نجد أن بقية الوسائل الإعلامية تتعامل وكأن هذا الفن الصحافي العريق المهضومة حقوقه - والذي ينظر إليه على أنه الحل الأمثل لمشاكل الصحف الورقية في ظل التطورات السريعة في دنيا الإعلام - يتم على أساس أنه غير موجود على الإطلاق.

صحيح لم تفر التحقيقات الفلسطينية في ظل منافسة قوية من مصر والعراق والأردن ولكن هي حتما فائزة بانجازها للفلسطيني وصحته وللفضل والتصوير الصحي لدى وزارة الصحة كما في تحقيق «منتصر حمدان»، وبنقدها التحالف غير البريء بين مافيات التهريب عبر الأنفاق والسلطة في غزة، وهو ما أثمر حالة من الثراء الفاحش التي تتم مأسستها في غزة بفعل عوامل عديدة منها الحصار.

في النهاية تبدو تجربة «أريج» الأقل صخبا والأكثر احترافية ومهنية، وهي مفتوحة للنمو أمام كم كبير من الخبرات والمساعدات المالية أيضا، وكل ما تتطلبه هو صحافيون يؤمنون بتقديم هموم المواطنين الحقيقية بدلا من أن يتستر العمل الصحافي كله خلف أخبار العلاقات العامة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

في حوار حول الساعات الـ12 الأخيرة من حياته

الشيخ التميمي: كان رأس أبو عمار ينزف دما من جميع الجهات رغم غيبوبته.. شعرت أن الرئيس يحس بالقرآن والأدعية والشهادتين

أجرى الحوار: هيثم الشريف



الشيخ تيسير التميمي.

في الذكرى السادسة لوفاة الرئيس ياسر عرفات، تكشف «الحال» تفاصيل جديدة، للساعات الـ12 الأخيرة في حياته، وذلك في حوار مع قاضي قضاة فلسطين رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي «السابق» الشيخ تيسير التميمي، وهذا نصه:

*هل هي مصادفة أن وصلت إلى مستشفى بيرسي العسكري في باريس قبل يوم واحد من وفاة الرئيس الشهيد ياسر عرفات؟
-لم يستدعني أحد، فأنا من طلبت السفر، حيث بلغني أن الرئيس يحتضر، وأنه في الساعات الأخيرة من حياته، وأن هناك نزيفا في الدماغ، فطلبت من رئاسة الوزراء السفر لأكون معه، فمن الناحية الدينية، في مثل هذه اللحظات، يجب أن يكون هناك من يقوم بالواجبات الدينية كقراءة القرآن والأدعية وتلقين الشهادة وما شابه، فسافرت من عمان في 9-11-2004، ووصلت صباح اليوم التالي باريس، حيث استقبلني د. ناصر القدوة، وليلى شهيد.

حاول الفرنسيون منعي من دخول الغرفة

*من رافقك أثناء دخولك للمستشفى، ومن صادفك في أروقة المستشفى؟

-دخلت برفقة الدكتور ناصر القدوة «ابن شقيقة الرئيس»، وكان في استقبالي داخل المشفى الدكتور رمزي خوري مدير مكتب الرئيس الراحل، وفور دخولنا، اصطحبنا ضابط فرنسي إلى غرفة الجنرال كريستيان استريبو المتحدث الرسمي باسم المستشفى، وذلك قبل أن أدخل على الرئيس، حيث قال لي حرفيا: «لن نستطيع أن نسمح لك بالدخول على الرئيس ياسر عرفات»، فسألته لماذا؟ فقال: إن فرنسا بلد علماني وقضية المراسم الدينية تتناهى مع مبادئ العلمانية. فقلت: تقولون إنه يحتضر، لذلك أريد أن أقف إلى جانبه وأقرأ على مسامعه القرآن، لكنه رفض. وبعد جدال طويل حول حقوق الإنسان، طلب مني الجنرال الانتظار إلى أن يأخذ الإذن من الجهات العليا، وقد انضمت إلينا أثناء ذلك أرملة الرئيس سهى عرفات، وليلى شهيد السفير الفلسطيني في باريس، وأثناء انتظارنا أكد لي الأطباء الذين التقيتهم في غرفة الجنرال أن الرئيس أمامه ساعات محدودة نتيجة لنزيف شديد في الدماغ يُبنى بذلك، وأنهم قاموا بمئات التحاليل الطبية والفحوصات المخبرية لدم الرئيس لكل أنواع السموم المتعارف عليها، غير أنهم لم يتعرفوا على سبب مرضه؛ وبقيت أستفسر عن حال الرئيس إلى أن ورد للجنرال استريبو اتصال هاتفي في تمام العاشرة والنصف صباحا، تمت الموافقة خلاله على دخولي لغرفة العناية المركزة الخاصة بالرئيس رحمه الله، وفي طريقنا

لغرفة الرئيس، قال لي الدكتور رمزي خوري: «تمالك نفسك، فالرئيس في حالة صعبة للغاية، فأحمد قريع رئيس الوزراء دخل عليه ولم يستطع أن يتمالك نفسه، حتى إنه وقع مغشيا عليه، وحين دخلت الغرفة، لم أتمالك نفسي حينما شاهدت الرئيس والدم ينزف من رأسه من جميع الجهات! حتى إن الدم كان يخرج من الجلد، نظرا لأن تكسر الصفائح الدموية أدى لميوعة في الدم، ما أدى لخروج الدم من مسامات جلد وجه الرئيس، وذلك حسبما فهمت لاحقا من الأطباء، علما أن كتفه كان عاريا ولم يظهر عليه تغيير في لون البشرة، وقد لمست جبينه وكتفه وكان بهما شيء من الدفء، وكل تلك الأمور تعد من مظاهر الحياة، مع ذلك، لم أستطع مواصلة النظر لهذا المشهد المؤلم للرئيس آنذاك، فبدأت بتلاوة القرآن وأنا مغلق العينين، واقتصر نظري إلى كتف الرئيس، الذي رصدت تحركه أثناء القراءة ثلاث مرات، كذلك رصدت نبض الرئيس الظاهر على أحد الأجهزة الموصولة بالرئيس، حيث كان ينبض قلبه 115 مرة في الدقيقة، وبعد ساعة ونصف الساعة من القراءة، خرجت من الغرفة، وكان خارجها كل من ذكرت.

صحوحة الموت

*كانت لك زيارة ثانية لغرفة الرئيس قبل وفاته، حدثنا عنها؟

-بعد أن استرحت قليلا في الفندق، وأفطرت لأننا كنا في شهر رمضان، عدت ثانية للمستشفى في اليوم نفسه في تمام الساعة العاشرة والنصف ليلا، حيث كانت أرملة الرئيس موجودة وكذلك الدكتور رمزي خوري، وأخبراني أن الرئيس تحسنت حالته، وأن النزيف توقف، وفعلا حال دخولنا عليه بدا ذلك جليا، حتى إن الأطباء استغربوا ذلك.

*هل كانت برأيك «صحوحة الموت»؟
-أكيد، فإله سبحانه وتعالى حين يقبض الإنسان، يقبضه وهو خالٍ من

الأمراض، وبالتالي، بدا وجه الرئيس كمن انفجرت أساريره، وما عاد وجهه كما المرة الماضية عابسا محتقنا، حتى إنه ارتسمت على شفتيه ابتسامة، ولظني أنها صحوحة الموت، لقتته الشهادة رغم أنه في غيبوبة، فشعرت أن الرئيس يحس بالقرآن والأدعية والشهادتين، حيث تغير وجهه من حالة الاحتقان إلى الاصفرار في وجهه، وهذه دلالة على أن منزلته منزلة خير، وبعد ذلك بدأت الأجهزة تعطي مؤشرات غاية في السلبية، سواء جهاز القلب أو النبض أو الضغط، ولم أعد ألمس الحرارة في جسد الرئيس، فبقيت إلى جواره إلى أن فارق الحياة في 11-11-2004، في تمام الرابعة والنصف بتوقيت فلسطين، وبقيت بالابتسامة مرسومة على شفتيه.

مرض ما قبل الموت

*بالعودة لما قبل وفاة الرئيس، وفي فترة حصار الرئيس وما تلاها، هل سبق أن لاحظت تغيرا في صحة الرئيس؟ ومتى ذلك؟

-نعم، ففي العاشر من رمضان، تحديدًا عام 2004، كنت ذاهبا لزيارة الرئيس ياسر عرفات، فقيل لي إنه مريض ولا يستقبل أحدا، وأن عنده طاقمًا طبيًا مصريًا، وحين أصررت على الدخول، لرغبتي طلب الإذن بالسفر، قال لي مدير مكتب الرئيس الدكتور رمزي خوري: «تعال افطر مع الرئيس»، وفعلا حضرت للإفطار معه، وبعدها أكلنا (القطايف) مع الرئيس الذي كان في ملابس النوم، وبعد أن طلب مني الطاقم الطبي حث الرئيس على الإفطار نظرا لحالته الصحية، ولكونه، وفق ما أخبروني، في حالة هزال شديد جراء الاستفراغ وما إلى ذلك، حيث كان الاعتقاد أنه أصيب بالإنفلونزا وأنها أثرت على الأمعاء. طلبت ذلك من الرئيس بعد أن بينت له الآيات والأحاديث التي تبيح له الإفطار، فقال لي الرئيس: «يا شيخ تيسير، أتريد لأبي عمار أن يفطر وقد بلغ من العمر 75 سنة؟» وأصر على أن يستمر في الصيام.

كيف الحال يا «وطن»؟

بيان بيضون

منذ كنا في الصفوف الابتدائية الأولى، ونحن نتغنى بأبطال حادثة عكا الثلاثة، شهداء ثورة البراق العظماء: محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي، وكان الأغنية - من سجن عكا- التي تحكي قصتهم التي حدثت عام 1929، قد وجدت منذ الأزل.

واليوم تتاح لي فرصة ذهبية للمشاركة في غناء الأنشودة مع أصحابها (فرقة العاشقين)، الذين أتيت لهم أيضا فرصة نادرة لزيارة أرضهم، فقررت أن أتيح الفرصة أيضا لطفلي البالغ من العمر سبعة شهور فقط، ليشترك الجماهير حماسا مشاهدة فرقة العاشقين عن قرب، هنا في رام الله وفي ذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات، لعلي أتمكن من غرس ثقافة الوطنية ووطنية الثقافة في ذهنه الصغير لتنمو معه وتكبر.

وصلنا مبنى قصر الثقافة، وأعلمنا أن عددا كبيرا من قادة الرأي والقادة السياسيين وفي مقدمتهم السيد الرئيس، يجلسون في الصفوف الأولى من المسرح، فحدثت نفسي: كل الاحترام لقادة البلاد الذين يولون اهتماما متميزا بالجوانب الثقافية، ويحترمون فرقة كالعاشقين عاشت وأغانيها في قلوبنا منذ زمن، وعاش أفرادها مغتربين في بيروت منذ زمن أيضا.

ولكن، ممنوع الدخول إلى قاعة القصر، فالقاعة مكتظة، إلا للشخصيات المهمة وذات الشأن! حرس الرئاسة يأمر الناس بالتراجع عن باب القصر.. أي مفارقة تلك؟! هل اقتصرت مشاهدة فرقة العاشقين الشعبية على النخبة ورجال السياسة؟!!

أما أنتم «عامة الشعب» فما هي الشاشة الكبيرة تنتظركم في الخارج، اجلسوا واستمتعوا بالمتابعة كما تريدون!

الصحافة أيضا ممنوعة من الدخول، بل هم المستهدفون من المنع، حتى إن بعض القنوات الفضائية المعروفة تم صرفها عن الأبواب، أما بعض صحافيي الوكالات والمحطات المحلية فعدوا أدرجهم إلى البيت قائلين: «تحملوا مسؤوليتنا في التغطية، أرحتونا من العمل».

أما أنا فقررت ألا يعني هذا «الحاجز العسكري» أمام أبواب القصر من الاستمتاع بفرقة العاشقين، فجلسنا أنا وزوجي مع الصغير على العشب وغنينا معهم «أشهد يا عالم علينا وع بيروت».

زوجي - وهو صحافي أيضا - يقام له معرض صور على جدران القصر في الداخل - منع هو الآخر من الدخول، بعد ذلك أخبرنا بأنه سوف يتم إدخال «الحريم»، أسرعنا إلى الباب لكنني لم أرى سوى مجموعة الناس المنتظرين يتذمرون ويصرخون: «كمان هون حواجز.. ما بكفينا حواجز»؟

عدت إلى الساحة حيث الشاشة الكبيرة، وأنا «أسكتهم»: كل شيء في هذا الوطن له طعم مختلف، طعم مرار، وطعم إذل، حتى الثقافة لها أحكام هنا.. ثم صمت، فانا لا أزال أنتظر أن يؤدي العاشقون أغنية «من سجن عكا» وبالفعل أنهى العاشقون حفلتهم بأغنياتهم الرائعة، شاركتم بكل انفعال وتأثر، كما الحاضرين الذين سالت دموع بعضهم.

الحمد لله، قدر لي ربي أن أرى العاشقين وأن أعرف حالهم.. ولكن سؤالي يبقى: «كيف الحال يا وطن»؟

أول محافظة في فلسطين «تستهجن من يرى في غطاء الرأس حجاباً للعقل»

د. غنام: ثقة الرئيس بالمرأة فنّدت مقولة «رام الله كبيرة على ليلي»

يوسف الشيايب



د. ليلي غنام.

حلقات في ذاكرة البطولة والمعاناة:

(5) «فنجان القهوة»

و«فم عربي»!

علي جرادات

فيما «جهاد» بين النوم والصحو في غرفة التحقيق، مغطى الرأس موثوق اليدين للخلف بالكرسي، دخل شرطي الحراسة صارخاً:

- «قوم»!

- «ولكنني مربوط»!

- «تعال مع الكرسي»!

قام جهاد حاملاً الكرسي خلف ظهره، جرّه الشرطي، ومن دون سابق إنذار، عاجله بضربة على الرأس، بدوره، وكرد فعل تلقائي، وبكل ما أوتي من قوة، حرّك جهاد الكرسي، فأصاب الشرطي في ساقه.

جُنّ الشرطي، صلب جهاد إلى الحائط. زعق جرس الإنذار، وإذ بثلاثة محققين ينهالون ضرباً جنونياً على جهاد، لا يقوى على الحراك لتلافي اللكمات التي راحت تحرك رأسه بين قبضاتهم والحائط. ففقد الوعي.

أفاق جهاد ليجد نفسه ملقى على الأرض. أحس بجفاف في حلقه. طلب ماءً، دلّقوا كأساً في فمه. طلب المزيد فأعطوه. أعانوه على الوقوف. كانوا مرتبكين. قال مسؤولهم:

- «ها.. تضرب الشرطي يا ابن...». كتم جهاد غيظه لتجنب مزيد من اللكمات. صلبوه إلى الحائط مغطى الرأس ومضوا. غابوا قرابة الساعة. حضر الشرطي، سحبه إلى غرفة التحقيق. رفع المحقق الكيس عن رأسه، مبقياً يديه موثوقتين للخلف. وصاح:

- «تضرب الشرطي أه». كان جهاد في وضع أفضل نسبياً، فردّ بالقول:

- «ليت كان بمقدوري أن اضربه بصورة أفضل لأنه وقح». هاج المحقق كثور. راح يضرب رأس جهاد بباب الغرفة. أحس جهاد أن جمجمته تتكسر. لم ينبس ببنت شفة. لم يعد قادراً على التركيز. دخل محققان آخران، وأمر الشرطي بتقييد جهاد من الأرجل أيضاً. أعادوه للشبح حتى اليوم التالي.

أحضره الشرطي إلى غرفة التحقيق. كان محققان بانتظاره. سأل أحدهم:

- «هل من جديد»؟!

- «لا يوجد لدي شيء»!

قاما، وطرحاه موثوقاً أرضاً، وجلسا على جسمه. أحدهما على الساقين، والآخر على الصدر، وبأشرا عملية الضرب والتهريز النفسي. راح (أمير) يهرّك رأسه على فم جهاد الذي لم يكن قادراً على تحريك أي من أعضاء جسمه إلا لسانه، فراح يرميهم بكل أنواع الشتائم.

يبدو أنهما يتسا من كسر ارادته. فقال (روني) مخاطباً (أمير): - «دعنا من ابن هالشر... إنه من صنف لا يتكلم، فلنذهب لاحتساء فنجان من القهوة». ردّ (أمير):

- «كلا، نأتي بالقهوة إلى هنا، فهل هنالك أفضل من تناول القهوة وأنت تدوس على فم عربي»؟؟؟!

أحضر الشرطي جهاد في اليوم التالي إلى غرفة التحقيق. كان هناك محققان في انتظاره، «أبو أيوب» و«أمير» إياه.

نزع أمير «الكيس» الشادري عن رأسه، وفك قيده. وطلب إليه الجلوس على الكرسي. كانت دواخل جهاد تغلي كمرجل. سادت برهة من الصمت. ابتسم «أمير» محاولاً تبيد الصمت. استعاد جهاد كلمات «أمير» عن «القهوة والدوس على فم عربي»، وهو يرقب ابتسامته الصفراء. قال «أمير»:

- «أهلاً جهاد، دعنا نتحدث». أجاب جهاد يفكر في ردّ الصاع على ما قاله «أمير» بالأمس:

- «عن ماذا نتحدث»؟!

- «في السياسة»!

- «لست في موقع الحديث في السياسة، ثم أنت بالتحديد لا أريد التحدث إليك».

- «لماذا»؟!

- «أراك صغيراً وضيئلاً». كتم أمير غيظه وسأل:

- «على صغيري هل تقبلونني عضواً لديكم في تنظيم كذا»؟

- «قلت لكم إنني لست في تنظيم كذا، لكن معرفتي بأناس هذا التنظيم تشير إلى أنهم يحترمون أنفسهم، وبالتالي فإنهم لن يقبلوك عضواً لديهم». جرى أمير الحديث، وسأل:

- «لماذا يزيك»؟!

- «كم عمرك»؟

- «أربعون».

- «لنفترض أنك ستعيش ثلاثين عاماً أخرى، أراها غير كافية لكي يعيدوا لك إنسانيتك، وبالتالي فإنهم لن يقبلوك، فأنت حالة فاشية ميئوس منها إنسانياً».

دراسة مؤجلة

وتتذكر غنام: في العام 1993، وخلال تقديمي امتحانات الثانوية العامة، داهمت قوات الاحتلال منزلاً في «دير دبان»، واعتقلوا شقيقيّ الوحيدين، من أسرة فيها ثلاث بنات أيضاً، وقد كانا متزوجين حديثاً، وكانت زوجتهما حاملين بتلك الفترة، وإضافة إلى شقيقيّ، تم اعتقال أكثر من 15 شاباً من أقاربنا، ما أجبر والدي على تحمل عبء الإنفاق على أسرهم بالإضافة إلى أسرنا. فبسبب صعوبة ظروف العائلة، وصعوبة المرحلة السياسية، تأجلت دراستي الجامعية. وأضافت: انقطعت خمس سنوات عن الدراسة، لكنني انخرطت خلالها في العمل التطوعي، حيث ساهمت في تأسيس رياض للأطفال تتبع «الشبيبة الفتاوية» الجناح الشبابي لحركة فتح، وكانت لها أبعاد اجتماعية، وسياسية، وخيرية، إضافة إلى أنني كنت أشترك في الكثير من الميخيمات والأنشطة.

إلى دير دبان

ورغم مشاغلا الكبيرة، واضطرابها للسكن وحدها في رام الله لمتابعة أمور العمل، إلا أنها تشعر بسعادة كبيرة، حين تزور والديها في منزل العائلة في دير دبان. وتقول: أشعر بفرحة تغمرني هناك، وبراحة نفسية كبيرة، كما أشعر بفخر أبي وأمي بي، وهذا أمر في غاية الروعة. في رام الله أنا المحافظ، أي ممثل الرئيس، لكن في دير دبان، أشعر أنني «صغيرة»، حيث أستمد الراحة والرضى منهما.

وحول ما إذا كانت مشاغلا السابقة، ومنصبها الحالي تحول دون زواجها، وتكوينها لأسرة خاصة بها، أجابت: قد يكون ذلك، لا أنكر أننا نعيش في مجتمع شرقي وذكوري، ومع الاحترام للكثير من الرجال، فإن الكثير من الأزواج قد لا يدعمون زواجهم، ويكونون كالعصي في الدواليب. كانت لي تجربة زواج سابقة لثلاثة شهور قبل عشر سنوات، ولا أحب الخوض في تفاصيلها.

الحجاب والنقاب

وحول استهجان البعض من كون أول امرأة تشغل منصب محافظ، ولمدينة مشهورة بانفتاحها كرام الله، محجبة، تقول: الحجاب ليس عائناً أمام الإنجاز والعمل والإبداع. أنا لست امرأة متزمتة، لكني مقتنعة أن الإسلام «أكبر منصف للمرأة». هذه في النهاية حرية شخصية، وكل له الحق في خياراته ما دامت لا تؤذي الآخرين. أستهجن من يرى في غطاء الرأس حجاباً للعقل، حجابي عن قناعة، وليس ناتجاً لضغوطات اجتماعية، أو من باب العادة، وأشدد أنه لا يعيق الإبداع.

لكن غنام، التي تعشق التطريز وكل ما يتعلق بالتراث الفلسطيني، حيث تعج جدران منزلها بالمطرزات، ترفض النقاب. وتقول: أنا ضد النقاب، لا أرى أن ثمة مبرراً له، ولا أعتقد أن ثمة من هي فاتنة الجمال إلى درجة ارتداء النقاب. لا بد أن نعكس صورة حضارية عن الإسلام، وهذا لا يحققه النقاب. في ظل ما نعيشه اليوم في العالم، نحن بحاجة إلى تسويق الإسلام، وإزالة الشوائب التي ألصقت فيه. هناك حملات أوروبية ضد النقاب هذه الأيام، وأنا أرى أن ثمة ما يبررها في بعض الجوانب، خاصة من يستغلون النقاب لتنفيذ أعمال مخلة بالأمن.

كان قرار تعيين د. ليلي غنام (35 عاماً)، وهي من بلدة دير دبان شرق رام الله، محافظاً لمدينتي رام الله والبييرة، العاصمة الاقتصادية والثقافية للأراضي الفلسطينية، وأول محافظ أنثى في تاريخ فلسطين، مفاجئاً للكثيرين، مع أنها تدرجت في العديد من المناصب داخل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والسلطة الفلسطينية، كان آخرها نائب محافظ رام الله والبييرة والقائم بأعمال المحافظ لسبعة أشهر، قبل تعيينها من الرئيس محمود عباس أول محافظ أنثى في تاريخ السلطة الفلسطينية في الثاني من كانون الثاني 2010.

هذا علاوة على برورها في مجالات العمل النسوي، والاجتماعي، والتطوعي بشكل عام. وتحمل غنام درجة الدكتوراة في الفلسفة، بعد أن حصلت على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي، والبيكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، وكانت محاضرة في جامعة القدس المفتوحة، التي تخرجت منها. وتقول: أنا من الذين لم يتمكنوا من إكمال تعليمهم الجامعي فور النجاح في الثانوية العامة لأسباب أسرية، منها اعتقال عدد من أشقائي، إضافة إلى أنني تخرجت في الفترة التي كان إغلاق الجامعات الفلسطينية وتعطيل العمل فيها لأسابيع، وأحياناً لأشهر، السمة السائدة.

وتعترف غنام أنها ليست فقط لم تكن تتوقع أن تكون أول أنثى تشغل منصب محافظ في فلسطين، بل إنها لم تتوقع الوصول إلى هذا المنصب أساساً. وتقول: طموحي كبير، لكن لم يصل إلى هذا المنصب بالتحديد، كونه كان حكرًا على الرجال، ليس فقط في فلسطين، بل في العديد من الدول. فهي مسؤولة كبيرة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي لمن يشغل المنصب، لكن وبعد التجربة اكتشفت أن بإمكان المرأة القيام بما يترتب على هذا المنصب من مسؤوليات، مع أن المحافظ هو ممثل الرئيس في المناطق التي تقع تحت إدارته، وعليه إدارة كافة الشؤون الأمنية والمدنية في المحافظة.

مهام صعبة

وحول تلقيها خبر تعيينها محافظاً لرام الله والبييرة، تقول غنام: كان القرار المفاجئ بداية تعييني من قبل الرئيس محمود عباس كنائب للمحافظ وقائم بأعمال المحافظ، بعد أن كنت أشغل منصب مدير عام ديوان الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية. باعتقادي كانت هذه المرحلة بمثابة اختبار من القيادة، وكانت أيضاً بمثابة تجربة لي لأدرك من خلالها مدى قدرتي على إدارة مسؤوليات هذا المنصب.

وتعترف غنام: البداية كانت صعبة كوني قدمت من خارج مؤسسة محافظة رام الله والبييرة، ولكن تعاون فريق المحافظة، وتجربتي في حركة فتح، وفي العمل التطوعي والاجتماعي سهلت عليّ المهمة كثيراً. فقد كانت المرحلة الأولى صعبة كمهام وظيفية يومية روتينية، وليس كوني امرأة.

وحول مسؤوليتها عن الأجهزة الأمنية في المحافظة، وما إذا كان يتسبب لها ببعض الإحراج أحياناً، الذي قد ينبع من رفض قادة هذه الأجهزة أن تتولى قيادة الدفة امرأة، تجيب: أنا ابنة المؤسسة الأمنية الفلسطينية، كنت أعمل في جهاز أمني فلسطيني ذات يوم، وبالتالي فالعديد من مسؤولي ومدراء الأجهزة من أصدقائي، أما الشق الثاني المتعلق في الجانب العشائري، فقد اكتسبت خبرة كبيرة في التعاطي مع تفاصيل الأمور في إطاره من خلال العائلة.

وفي رد على سؤال حول استقبال فريق العاملين في المحافظة نبأ تعيينها، تجيب: كان ثمة احتفاء من نوع خاص كونها المرة الأولى التي تشغل فيه أنثى منصب محافظة. المحيطون بي كانوا سعداء، وقدموا لي الكثير من الدعم، وهذا ينطبق على كثير من المؤسسات الأهلية وخاصة النسوية.

خصوصية رام الله والبييرة

وحول ما إذا كان اختيارها كمحافظ لرام الله والبييرة بالتحديد، كونها المدينة الأكثر انفتاحاً من ناحيتين الثقافية والاجتماعية، أجابت: بقدر ما هي رام الله منفتحة، بقدر ما هي محافظة أيضاً. رام الله حالياً هي مركز الحراك الاقتصادي والسياسي، وترافقت مع ذلك تعددية مجتمعية ساهمت في مثل هذا الانفتاح، لكن ليس بالصورة التي يتوقعها البعض. ولا أعتقد أن هذا هو السبب، البعض قال إن محافظة رام الله والبييرة «كبيرة على ليلي»، وكانت هناك آراء كثيرة بشغل منصب محافظ في محافظات أصغر وأقل زخماً وحضوراً، لكن «ثقة فخامة الرئيس، ووعوده بتمكين المرأة والشباب، كان وراء شعلي لهذا المنصب».

حسن صبي

وترفض غنام الصورة النمطية في الربط بين طفولة أقرب إلى الذكورة لفتاة تتولى مناصب قيادية في المستقبل، كأن يطلق عليها وهي صغيرة «حسن صبي». وتقول: هذا ليس شرطاً على الإطلاق، والربط في الكثير من الحالات يجافي الحقيقة. ربما كانت هناك سمات قيادية يلحظها المحيطون بي وأنا صغيرة، وهذا ما أكدته لي معلماتي حين توليت المنصب، فقد كن يرين فيّ جوانب قيادية بالتأكيد لم أكن لأراها في ذاتي وأنا طالبة في المرحلة الابتدائية.

وتشير غنام إلى أنها كانت قليلة اللعب، وتقول: لم تكن طفولتي، والكثير من بنات وأبناء جبلي «طفولة للعب»، ففي سن الثانية عشرة تحملت مسؤوليات كبيرة تفوق عمري بكثير، خاصة مع سجن شقيقيّ، «خلصت الطفولة تبعتنا بدري».

خدمات الكهرباء.. الضفة تتذمر وتحتج وتشك

شركة كهرباء الجنوب في خسارة مستمرة تنذر ببيعها.. والمواطن هو الضحية



عامل يقوم بصيانة إحدى شبكات الكهرباء في جنوب الخليل.

مجاورة وفي المعدل الطبيعي». وردا على اتهام مجلس الإدارة بعدم الأهلية لقيادة شركة من هذا النوع، رد دودين: مجلس الإدارة مكون من ممثلي البلديات المشاركة في الشركة، والمشكلة ليست في مجلس الإدارة أو الإدارة بل في الحالة الموضوعية الموجودة بالنسبة لشبكات المناطق المساهمة». وفسر عدم انضمام مزيد من البلديات للشركة بالقول إن الطريقة التي بدأت بها الشركة لم تكن موفقة، موضحاً أن كثيراً من البلديات تستخدم من مدخولات الكهرباء للصرف على مشاريعها، ودخولها يتعارض مع مصلحتها، لكن بعضها أبدى استعدادها لدخول الشركة.

ونفى دودين، اتهام الشركة بمراكمة الديون، مضيفاً أن «الاستثمار في أي تأهيل للشبكات هو استثمار مستقبلي. وإن كان فيه صرف أي فله مردود على المدى البعيد لتقليل الفاقد الفني وتحسين خدمة الكهرباء للمواطنين». وحول زمن جني الأرباح بالنسبة للشركة قال: سيحقق ذلك إذا تم تركيب العدادات مسبقاً الدفع بشكل كامل في البلديات المشاركة في مناطق الشركة مما يقلل مشكلة التحصيل، وإذا تم الانتهاء من أعمال تأهيل وتطوير الشبكات التي تم استلام جزء كبير منها في وضع سيئ. ونفى دودين أن تكون أسعار الشركة مرتفعة، مضيفاً أنها «ليست مضاعفة، بل أقل من مناطق

الجنوب، إن التحول إلى شركات يحمل طياته سلبية كثيرة أبرزها عدم وجود إدارة سليمة، وعدم وجود آفاق مستقبلية بعد الانضمام إليها. وأضاف أن إدارة الشركة تتم بطريقة ارتجالية وشخصية وليس بطريقة مؤسسية، مشيراً إلى أن وجود سرقات في إحدى القرى يكون على حساب قرية أخرى منتظمة في دفع ديونها من الكهرباء. وعبر عن مخاوف حقيقية من خصخصة الشركة بعد فترة، ما يعني طرحها للبيع، وبالتالي تحويل الخدمة الأساسية للمواطنين إلى تجارة بيد الكبار وأصحاب رؤوس الأموال، لكنه أوضح أن البلديات الملتزمة بدفع أثمان الكهرباء لا تجبر على دخول الشركة.

كهرباء الجنوب ترد

«الحال» نقلت تساؤلات المواطنين لعضو مجلس إدارة شركة كهرباء الجنوب عن بلدية دورا باسم دودين. وفي رده على التخوف من خصخصة الشركة قال إن «التخوف في بعض الأحيان له مبرراته» لكنه أكد أن البلديات «لن تتنازل عن حصصها وحقوقها وموجوداتها في الشركة، وهو ما يشكل ضماناً لعدم الدخول في موضوع الخصخصة». أما عن الخسارة المتواصلة للشركة فقال: «نعم يوجد خسارة مستمرة» والسبب «وجود فاقد فني في بعض شبكات البلديات المشاركة في الشركة، ووجود فاقد غير فني في هذه الشبكات، إضافة لعدم وجود نسبة عالية من التحصيل، ما يؤدي لوجود خسارة في بعض الحالات. كما أن الشركة تستخدم كثيراً من مدخولاتها لإعادة تأهيل الشبكات في البلديات المشاركة».

أما الآن فقد وصل عددهم إلى نحو 90 موظفاً، بما يعني ذلك من مصاريف وتكاليف عالية جداً سيدفعها المواطن. إلى ذلك يقول المواطن حسن الدرابيع، من سكان قرية الحذب، جنوب دورا، إنه لاحظ زيادة معدل فاتورته خلال الشهور الأخيرة بمبلغ يتراوح بين 30 و100 شيقلاً دون أن يعرف السبب، موضحاً أنه يدفع أيضاً مبلغاً مقطوعاً يقترّب من 15 شيقلاً شهرياً.

خدمة أساسية

قانونياً يؤكد المحامي عبد الكريم فراح أن خدمات الكهرباء والمياه من الخدمات الأساسية التي يجب توفيرها للمواطنين، وأنه في حال إقدام المجالس المحلية أو الشركات على فصل التيار الكهربائي عن أحد المواطنين، فإن المحكمة تقرر فوراً إعادة الخدمة إليه. لكنه قال إن ذلك لا يعني عدم دفع قيمتها، بل يمكن للجهة الموزعة للكهرباء البحث عن مخارج قانونية للحصول على أثمان الكهرباء التي تدفع للشركات الإسرائيلية، موضحاً أن نوعية العدادات تعتبر شأناً إدارياً من حق الجهات التعامل بها. وما زالت كثير من البلديات ترفض الانضمام لشركة الكهرباء لعدة أسباب، بينها عدم التفريط في مصدر دخل أساسي للبلديات وهو أثمان الكهرباء، والتشكيك في جدوى الخطوة والتخوف من عدم العدل في توزيع الخدمات، أو بيعها مستقبلاً.

مخاوف من الانضمام

ويقول رئيس بلدية بيت أولو المستقيل سليمان العدم، والذي لم تنضم بلديته لشركة كهرباء

عوض إبراهيم

ينص البند (4) من المادة (15) في القانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية على أن من اختصاص البلديات تزويد «السكان بالكهرباء وتحديد أسعار الاستهلاك، وببدل الاشتراك بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد من الوزارة».

تجارة واحتكار

يقول المواطن أبو رياض إن شركة كهرباء الجنوب استحدثت عدادات مسبقة الدفع، لكنها بدل التسهيل على المواطنين ضاعفت معاناتهم، فالمضطر لشراء الكهرباء من أصحاب هذه العدادات يدفع يومياً للشركة مبلغ 40 أغورة (12 شيقلاً شهرياً) إضافة إلى الأرباح على سعر الاستهلاك، حتى لو لم يستهلك شيئاً من الكهرباء، كما هو في شركة كهرباء الجنوب، هذا عدا عن 20 أغورة زيادة عن سعر الكيلوواط المشتري من الشركة الإسرائيلية من جهته يحمل المواطن فتحي أبو هاشم، بشدة على شركة كهرباء الجنوب، موضحاً أن البلديات وجدت للرعاية، فيما وجدت الشركات للربح والجبابة. في إشارة لتنازل البلديات عن الكهرباء للشركة.

وقال إن مشروع الكهرباء يمتلكه الجميع، والآن تحول إلى شركة، وسيصدر يومياً من الأيام إلى قطاع خاص وفئة محتكرة، مشيراً إلى ارتفاع كبير في أسعار الكهرباء منذ تسلم الشركة لها. وأشار إلى أن موظفين اثنين كانا يقومان على قطاع الكهرباء في بلدية دورا على أكمل وجه،

شركة كهرباء محافظة القدس: لا دخل لنا في الموضوع قطعياً

رغم وحدة المصدر.. لماذا يزيد سعر الكهرباء في وسط الضفة عما هو في إسرائيل؟

قضايا السعر وآلية احتساب السعر خصوصاً أن الشركات جميعها تقوم بعملية التوزيع، مضيفاً أن السعر قضية مفصلة يجري بحثها باستمرار ولا نسكت عنها للحظة، حيث فروق الأسعار بين مناطق السلطة الوطنية وإسرائيل لصالح المستهلك الإسرائيلي كبيرة، رغم أن مصدر الطاقة الكهربائية للجانين هو الشركة القطرية الإسرائيلية، حيث إن هناك تصنيفاً للاستهلاك البيئي والتجاري، وهناك اختلاف في قيمة المبلغ المقطوع على الفاتورة.

وأشار إلى وجود معضلة ضد المستهلك الفلسطيني في قطاع الكهرباء؛ تتعلق بفاقد التحصيل الذي يعود إلى عدم الدفع أو التأخر في الدفع أو السرقات بصورة عامة، فتقوم الجهات المزودة للكهرباء بإضافة أثمان الفاقد من التيار الكهربائي إلى قيمة التيار الكهربائي المحصل من المستهلكين الملتزمين بالدفع، وتختلف النسبة التي يتحملها المستهلك، لافتاً أنه عندما كانت تحتسب الفاتورة على شهرين وباتت الآن تحتسب شهرياً، أصبح المبلغ المقطوع يحتسب مضاعفاً.

وشدد على أن الجمعية لن توفر جهداً في حماية المستهلك في هذا القطاع كما هي القطاعات الأخرى، وستتوقف أمام عدم قانونية قطع التيار الكهربائي عن المواطنين كونه حقاً إنسانياً لا تستقيم الحياة دونه، إضافة إلى مشكلة انقطاع الكهرباء التي تسبب خسائر كبيرة للمستهلك ولا يجري التعويض عنها أسوة ببقية دول العالم، نتيجة ضعف شبكات التوصيل أو الخلل فيها، وكذلك الخلل في نظام الفوترة خصوصاً في موضوع تقدير السعر، والمطالبة بالدفع أولاً ومن ثم المراجعة.

باصلاح العطل، مشيراً إلى أن الضريبة الإضافية هي عبارة عن جبابة للدولة وليست للشركة، ولا نتدخل بها مطلقاً. وحول عدادات الدفع المسبق، أشار إلى أن الشركة قامت بتركيب 17 ألف عداد في محافظة رام الله والبيرة، وستستمر في تركيب العديد منها لنصل إلى 70 ألف عداد، لكن ذلك حسب توفر العدادات للشركة، مؤكداً أنها توفر على المواطنين في استهلاك الكهرباء 30%.

جمعية حماية المستهلك: على سلطة الطاقة مراقبة الجهات المزودة للكهرباء

بدوره، طالب رئيس جمعية حماية المستهلك، صلاح هنية سلطة الطاقة الفلسطينية بممارسة صلاحياتها بالرقابة الفاعلة على الجهات المزودة للكهرباء من حيث الأسعار، وتقليل الفاقد من التيار الكهربائي، مؤكداً أن جمعية حماية المستهلك ستقوم بدورها بالرقابة على الأسعار كمؤسسة مجتمع مدني تمثل المستهلكين وتحمي حقوقهم لحين تفعيل دور المجلس التشريعي وقيامه بمهامه.

وقال لـ«الحال»: «إن الحقيقة المرة أن المستهلك مغبون الحقوق في العديد من القطاعات، وبشكل خاص قطاع الكهرباء، الأمر الذي يتطلب وقفة جدية».

ولفت إلى أن الجمعية بادرت بقاء شركة كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء الشمال، وكذلك سلطة الطاقة الفلسطينية، ومجلس تنظيم قطاع الطاقة، الذي ينظم قطاع الكهرباء ويحدد السياسة العامة للقطاع للتباحث في

سعر الكهرباء.

وأوضح أن ضريبة المبيعات المستقطعة على المواطنين شهرياً في الفاتورة، هي عبارة عن الربح الخاص بالشركة وتختلف منها في مناطق السلطة الوطنية عنها في المناطق الإسرائيلية، وذلك بسبب القانون الذي تتبعه كل سلطة، ويفرض على الشركة.

أما حول ضريبة التأخير، فنوه خشان إلى أنها تفرض على المواطنين الذين يتأخرون في تسديد فواتيرهم لأكثر من عشرة أيام من إصدار الفاتورة، وهي نسبة تحسب على عدد أيام التأخير، وتزداد تصاعدياً كلما تأخر دفع الفاتورة، لأنها تحسب على الشركة، لافتاً إلى أن المخيمات ما زالت لا تدفع فواتير كهرباء، حيث يوجد في منطقة رام الله ما يقارب ستة مخيمات لا أحد فيها يدفع فواتير.

وبخصوص ضعف التيار الكهربائي في كثير من المناطق، قال «إنه لا يوجد أي ضعف في الكهرباء في المدن الرئيسية، إنما الضعف يكون في القرى التي تنتشر فيها ظاهرة سرقة التيار الكهربائي، خاصة قرى غرب رام الله، التي تسبب ضعفاً في التيار الكهربائي نتيجة الحمل الزائد على المحولات في القرى».

أما المبلغ المقطوع في الفاتورة، فأوضح خشان أن هذا البند يضاف شهرياً على العداد، بدل صيانة، وهذا البند يوجد في جميع الشركات المزودة للخدمات، كشركة المياه والاتصالات. في حين أن بند تكاليف هو عبارة عن مبلغ غير شهري، بل يقطع في حال وجود مشاكل في الكهرباء بمنزل تسبب به صاحب المنزل وذلك بعد أن يقوم فريق الصيانة

محمد عواد

مع أن سعر الكهرباء في الدول يجب أن يكون ثابتاً في مختلف أجزائها وأقطابها، إلا أن الموضوع مختلف في منطقة رام الله، حيث أن سعر الكهرباء في قرية كفر عقب التي تتبع لبلدية الاحتلال في مدينة القدس، رغم أنها لا تبعد سوى 4 كيلومترات جنوب شرق، هو أقل منه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله وغيرها، رغم أنه كما لإسرائيل جمعية حماية المستهلك كذلك يوجد هنا جمعية حماية المستهلك، لكن هل هي اللامبالاة، أم أن لشركة كهرباء محافظة القدس التي تزود الكهرباء في مناطق وسط الضفة أمور غير التي نعرف؟

«نحن لا نولد كهرباء بل نشترى ونوزع»

قال مدير فرع محافظة رام الله والبيرة في شركة كهرباء محافظة القدس، المهندس نايف خشان لـ«الحال»: «إن شركة الكهرباء لا تولد الكهرباء قطعياً، بل هي حلقة وصل بين الشركة القطرية الإسرائيلية التي تولد الكهرباء، وبين المواطنين، نحن نشترى الكهرباء ونبيعها للمواطنين في مناطق الامتياز، ولا دخل لنا في الأسعار قطعياً».

وأضاف أن الشركة القطرية من تضع الأسعار، ونحن نضيف عليها مربحاً للشركة فقط، ولا يمكن لنا أن نقلل الأسعار، فلا خيار وإذا رفضنا التعامل معها لا يوجد بديل غيرها، مبيناً أن سلطة الطاقة هي من تحدد نسبة الربح للشركة، خاصة أن سعر الكهرباء مربوط بسعر البنزول، الذي كلما زاد يزداد

و.. وارتفاع الأسعار أبرز ما يعانيه المواطنون

شركة كهرباء الشمال وتذمر المستهلكين

مواطنون: الخطر يحوم حول خصخصة الكهرباء وغلائها



عامل يقوم بصيانة إحدى شبكات شركة كهرباء الشمال.

تكاليف هذا الوسيط عالية جدا وبتكبد المواطن الفقير دفعها. وأضاف «لقد وصل راتب المدير العام لشركة كهرباء الشمال لخمسة آلاف دولار مع الامتيازات في حين كان يعمل ببلدية نابلس بحدود 1000 دولار فهذا تكلفة على المواطن». وتابع قائلا: «حين أعادوا حساب تكلفة الكهرباء، كانت بلدية نابلس بالسابق تأخذ ثمن الكهرباء أكثر من تكلفته بكثير، فقد كان سعر الكيلوواط 72 أغورة، في حين أن التكلفة لا تتجاوز 48 أغورة، فحين ظهرت الشركة الجديدة رفعت الثمن لـ 62 أغورة، طبعاً من 48-62 بزيادة قدرها 14 أغورة، وهو ما يعني أكثر من 25%.

وأردف أن الشركة الجديدة تقول إن أسعارها أرخص من البلدية، فإذا كان كذلك فلماذا وجود الشركة أصلاً؟ ولماذا لا تقدم البلدية هذه الخدمة بالسعر الحقيقي وهو 48 إضافة إلى فائض من أجل خدماتها البلدية بمقدار 10% ليكن سعر الكيلوواط 51 أغورة؟ ولماذا توضع شركة جديدة لتوزيع الكهرباء وترفع السعر إلى 62 أغورة. وأضاف «من 51 أغورة إلى 62 يعني أن هناك 10% على الأقل زيادة على المواطن بلا مبرر، والمبرر الوحيد هو إيجاد مجلس إدارة ومدراء وتكاليف لا علاقة للمواطن بها».

ونوه إلى أنه وحتى مع دفع المواطن لضريبة القيمة المضافة فلا يصل سعر الكيلوواط من الكهرباء لـ 62 أغورة، بل إنها لا تتجاوز 55 أغورة، إضافة للفائض برسوم الخدمات وما إلى ذلك.

وأضافة إلى ذلك - كما يقول عبد الحق - فإن الحكومة تقول إن ضريبة القيمة المضافة لا يجوز أن تطرح على منتجات خدمية تعتبر خدمة للمواطن، فهل مثلاً هناك ضريبة على خدمات العدالة، «لكن حولت الكهرباء من خدمة تقدمها البلديات لشركة صار هدفها الربح».

ولفت إلى أن ذلك من مساوئ رأس المال، وحذر من عواقب الضغط المستمر على المواطن الفقير، وطلب جمعية حماية المستهلك بالضغط على الحكومة لإلغاء الشركة وإعادة النظام للبلديات ومراقبة البلديات «لأن البلديات إذا لم تراقب فهي أسوأ من الشركات».

على الخدمات المقدمة. وأكد أن وجود مثل هذه الشركات يعود لتخفيض سعر الخدمة، وتوصيلها إلى أماكن أبعد، وتوفير هذه الخدمة «الكهرباء» للتنمية والصناعة، مستنداً على ذلك يقول: «كانت نابلس تشتري الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية بأربعة أسعار مختلفة، والآن عندما تكون شركة كبيرة واحدة تستطيع أن تحصل على سعر أفضل وأقل». كما أن وجود هذه الشركات قلص من عملية خصم إسرائيل لديونها التي على البلديات والمجالس المحلية من أموال الدعم الخاصة بالسلطة الفلسطينية.

ونفى الوزير القواسمي أن تكون هذه الشركات خاصة، أو تكون الحكومة تفكر بوضع يدها عليها مستقبلاً، وقال إنها شركات مملوكة وحسب القانون الذي صادق عليه الرئيس للمجالس والهيئات المحلية والبلدية، ولا يجوز بيع أصول هذه الشركات إلا بموافقة مجلس الوزراء. وقال إنها وجدت لتحسين الأوضاع ولمساعدة المواطنين وتخفيض التكلفة وزيادة القدرة على توفير الطاقة الكهربائية لمن يرغب.

كما نفى أن تكون هذه الشركات تسترد ضريبة القيمة المضافة والمقدرة بـ 14.5% وقال لا يتم استرجاعها بل يدفعها المستهلك النهائي لصالح الحكومة وهو المواطن، مشيراً إلى أن البلديات من قبل كانت تدفعها، كما ستدفعها هذه الشركات أيضاً.

رفض الفكرة

من جهته رأى الدكتور يوسف عبد الحق أستاذ الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية أنه لا مبرر لوجود هذه الشركات، لا سيما أن خدمة توزيع الكهرباء تتبع للبلديات. وقال: «إن هذه بداية الخطوة لخصخصة الكهرباء والماء وكل شيء بالوطن دون السؤال عن المواطن الذي يزداد فقراً كل يوم». وأوضح أن هذه الشركة ستحتاج لمصاريف إدارية وخدمية طائلة، وأن كل هذا سيكون على حساب المواطن، مؤكداً أنه لا حاجة أصلاً لوسيط «شركات الكهرباء» بين البلدية والجمهور، بحيث تكون

هذه الشركات موجودة منذ عام 1996 وفقاً لقرار سلطة الطاقة الفلسطينية، والذي تم بموجبه نقل هذه الخدمة لأربع شركات فلسطينية ثلاث منها بالضفة والرابعة في غزة.

حيث تهدف هذه الشركات - ومنها شركة توزيع الشمال التي انطلقت حديثاً - واستخدام مع نهاية العام 2013 قرابة مليون نسمة - للعمل الموحد وتقديم الخدمات الشاملة والسريعة للمواطنين سيما فيما يتعلق بأعمال الصيانة وتركيب شبكات جديدة وفاعلة، وضبط التعرفة الحقيقية لسعر الكهرباء وتوحيدها بسعر ثابت وموحد، «في الوقت الذي كانت فيه المجالس المحلية والبلدية تضع السعر كما تريد»، إضافة لتوحيد نظام الكهرباء «الممزق» بمناطق الشمال. ونفى في الوقت ذاته أن تكون هذه الشركات خاصة، وقال إنها شركات تتبع بملكيتها كاملة للبلديات وأن أصولها محفوظة لها وتأخذ صلاحيتها من مجلس تنظيم الكهرباء وسلطة الطاقة وفقاً لقانون الكهرباء رقم 13، كما لا يحق لأي مجلس بلدي بيع حصته إلا بموافقة الحكومة الفلسطينية وعلى ألا تخرج حصتها خارج نطاق البلديات والمجالس المساهمة.

الحكومة فيصل

وزير الحكم المحلي خالد القواسمي قال هو الآخر إن سعر الكهرباء بوجود هذه الشركة لم يرتفع بل انخفض، عازياً شعور المواطن عكس ذلك لظهور قيمة الضريبة علناً بالفاتورة وليس أكثر، كما تم خفض أيضاً رسوم الاشتراك والرسوم

الخدمة عن طريق هذه الشركة والتي يوجد على غرارها ثلاث شركات.

ومع انطلاق هذه الشركة ودخولها لساحات العمل الحقيقية ظهرت معها تذمرات المواطنين وشكاواهم، لما طرأ عليهم من زيادات في أسعار الكهرباء وقلة الخدمات المقدمة مقابل ضرائب عالية يدفعونها كما يقولون. إلا أن هذا التذمر بدأ مستغرباً من القائمين على هذه الشركات وأكدوا أنه لم يتم رفع أسعار الكهرباء أو الخدمات المقدمة، بل بالعكس تم خفض سعرها.

وبهذا يقول سلام الزاغة مدير شركة توزيع كهرباء الشمال إن زيادة في سعر الكهرباء لم تكن مطلقاً، بل إن كل ما في الأمر أن هناك تفصيلات ظهرت في فاتورة شركة الكهرباء لم تكن تظهر في فاتورة البلدية، «سعر الكهرباء كان بنابلس مثلاً يصل إلى 77 أغورة، أما الآن فلا يصل إلى 59 أغورة شامل ضريبة القيمة المضافة».

تعليق المسؤول

وقال: «إن الذي اختلف هو ظهور قيمة الضريبة إلى جانب سعر الكهرباء وهم ملزمون بذلك باعتبارهم شركة مرخصة، إضافة لتزامن عمل الشركة مع فصل الصيف وعدم شعور المواطن باستهلاك كميات كبيرة من الكهرباء، إضافة لرسوم الخدمات «نصف شيقل يومياً» وكانت تدفع أيضاً للبلديات.

أما عن سر انتقال هذه الخدمة «توزيع الكهرباء» لشركات تديرها بدلاً من البلديات فقال الزاغة إن هذا الأمر ليس جديداً، لا سيما أن

عاطف دغلس

لم يملك الحاج أبو سليم (56 عاماً) إلا أن يدفع ثمن فاتورة الكهرباء التي وجدها ملقاة باب منزله في مدينة نابلس رغم ارتفاع سعرها واندهاشه بما رآه من تفاصيل فيها أرهقته وجعلته يفكر ملياً في كيفية التعامل مع ذلك مستقبلاً، ويتهج أكثر فأكثر للتقليل في ذلك رغم أنه لم يكن يخطر بباليه أو في فاتورته أن يكون المبلغ الذي يجب أن يدفعه ثمناً مرتفعاً لهذا الحد.

وبدا حديثه لـ «الحال» بعدما تنفس الصعداء ليقول: «لم تصل فاتورة الكهرباء يوماً لهذا المبلغ، فأسرتي صغيرة وليس لدينا كهربائيات كثير، ولم أتجاوز شهرياً مبلغ 100 شيقل، إلا أنه ومنذ بدأت هذه الشركة فلم تصلني الفاتورة أقل من 150 شيقلاً».

تذمر المواطن

وليس هذا فحسب يعيق الحاج أبو سليم، بل إن تأخر وصول الفاتورة وزيادة تكاليف الخدمات المقدمة، إضافة لقلة الحصول على خصومات أثناء عملية الدفع - كما كان يحدث في البلديات - علاوة عن الضرائب كلها أمور باتت تثقله وتجعله يفكر ملياً قبل أن يقدم على صرف راتبه، وجعلته يتساءل كغيره عن حل لما هم فيه؟.

ويعود أصل القصة عندما نقلت البلديات والمجالس المحلية بشمال الضفة الغربية من وقت قريب خدمة توزيع الكهرباء منها إلى شركة توزيع كهرباء الشمال كخطوة أولى لتوفير هذه

«حماية المستهلك» في نابلس: ننتظر تطبيق وعود الشركة لتخفيض الأسعار

لبابة ذوقان

كمواطنين أن نعطيها فرصة لتثبيت وجودها وترتيب أوضاعها، فالفواتير التي اشتكى منها المواطنون كانت الفواتير الأولى للشركة، وقد يكون هناك خطأ في بعض القراءات أو قراءات غير واضحة، لذلك طالبنا الشركة بتوضيح الأمر للمواطنين عبر الفواتير التي توزع عليهم، ونحن بدورنا سنتابع الأمر أولاً بأول مع الشركة حتى نصل لحالة رضى من قبل الجمهور على هذه الخدمة».

ولفت عنبتاوي إلى أنه تم تعيينه عضواً بمجلس إدارة شركة كهرباء الشمال ممثلاً عن المجلس الوطني لحماية المستهلك، وقال: «من خلال تواجدنا داخل مجلس الإدارة سنقوم بإيصال صوت المواطنين وشكاواهم ومحاولة العمل على حلها ومراقبة عمل الشركة عن قرب، فمسؤوليتنا الرئيسية هي حماية المستهلك».

وطالب عنبتاوي المواطنين الذين لديهم شكاوى حول خدمة شركة كهرباء الشمال بالتوجه له شخصياً أو لجمعية حماية المستهلك وذلك للنظر في الشكاوى وإيصالها للشركة، واعداد المواطنين بالمتابعة الحثيئة للشكاوى وقضية أسعار الخدمة.

الخدمة له رخصة، ومن يسحب كميات محدودة تظهر على الفاتورة أسعار مرتفعة، والحقيقة أن الدفع يكون حسب ما يتم استهلاكه من الكهرباء».

وأكد رئيس عنبتاوي أن الشركة ألغت ما كان يسمى بالحد الأدنى الذي كانت تضعه البلديات في الفاتورة، وهذا أمر يحسب للشركة، فالمواطن لا يدفع إلا ما يسحب، ولا يوجد حد أدنى الآن بالفاتورة كالسابق». وأشار إلى أن شركة كهرباء الشمال وعدت مجلس حماية المستهلك بأن الفواتير التي ستصدر خلال الشهر الحالي وما بعده ستكون أوضح وتفسر كل شيء للمواطنين، حتى تنهي حالة الإرباك الحاصلة في الأسعار.

ولفت إلى أن مجلس حماية المستهلك طالب شركة الكهرباء بإعادة الخصم النقدي للمواطنين الملتزمين بالدفع، وقد وعدت الشركة بدورها بالنظر في قضية الخصم على من يلتزم بالدفع أولاً بأول، حيث كان المواطن الذي يلتزم بالدفع للبلدية يحصل على خصم نقدي تشجيعاً له لعدم تراكم الدين عليه.

وأضاف عنبتاوي: «شركة الكهرباء حديثة المنشأ وتعيش الآن مرحلة انتقالية، وعليناً

تزايدت شكاوى المواطنين في الآونة الأخيرة حول ارتفاع أسعار الكهرباء في شمال الضفة بعد تحويلها من المجالس البلدية إلى شركة كهرباء الشمال، حيث لاحظ المواطنون ارتفاعاً ملموساً في الأسعار، خاصة في فواتير القطاع التجاري.

من جانبه أشار رئيس المجلس الوطني لحماية المستهلك في مدينة نابلس إياد عنبتاوي إلى أن الجمعية التقت بشركة كهرباء الشمال قبل أسابيع ونقلت لها شكاوى المواطنين حول ارتفاع أسعار الخدمة بعد تحويلها للشركة.

وأوضح عنبتاوي أن الشركة بينت لأعضاء المجلس الوطني لحماية المستهلك بالأرقام والإحصاءات أن الأسعار لم ترتفع كما هو ملاحظ من قبل المواطنين، إلا أن حالة عدم وضوح الفواتير في الشهور الأولى من عمر الشركة أحدثت حالة من البلبلة بين المواطنين وإشعارهم بأن الأسعار ارتفعت.

وأضاف: «لقد أظهرت الفواتير أن من يسحب كميات كبيرة من الكهرباء كانت

عيد الأضحى المبارك وعيد الاستقلال في أريحا

منير فاشة

قضيت مع أختي عطلة عيد الأضحى المبارك في أريحا. عشنا معنى الأعياد نفتقده في رام الله وأماكن أخرى. كان العيد في أريحا مرتبطاً بالأهالي. في المقابل، يرتبط عيد الاستقلال بكلمة دخيلة هي «مواطنون». لا يوجد لكلمة «أهالي» في اللغة العربية مفرد لأن وجود الأهالي يرتبط دائماً بمجتمع. بينما «مواطنون» لها مفرد، بل تتكون من أفراد تجمعهم أمور مجردة خالية من أي علاقة سوى العلاقة مع مخلوق آخر مجرد: الدولة. عشنا فرحة الأهالي بالعيد. كنا نذهب كل مساء إلى الساحات العامة التي ما زالت أماكن رئيسية في أريحا يتجمع فيها الناس، لتكون مع الأهالي وترتوي من الروح التي كانت حية ومحياة. كانت الابتسامات تملأ الوجوه، وكان الأطفال يمشون مع أهاليهم أو يلعبون أو يسوقون دراجات. كانت الشوارع ملك الأهالي وكانت السيارات دخيلة على عالمهم. كان الناس يُحيون من يعرفونهم ومن لا يعرفونهم ويهنئون بعضهم البعض بالعيد ويتمنون لبعضهم البعض سنة جديدة سعيدة.

أما عيد الاستقلال الذي تزامن هذا العام مع عيد الأضحى فلم يحتفل الأهالي به، وهو حال أعياد الاستقلال في جميع دول العالم. هو عيد وهمي في أفضل الأحوال، تحتفل به الجيوش والحكومات، إذ تقوم باستعراضات عسكرية أو إطلاق قذائف ضوئية في الهواء ربما لتذكير الأهالي بوجود حكومات وجيوش. عشت في بوسطن عدة سنوات. كان الشيء الرئيسي في عيد الاستقلال هو فقايق في الجو تعطي أضواء باهرة لعدة ثوان ثم تزول ويذول معها العيد حال انتهائها.

وينطبق هذا الوضع ليس فقط على بوسطن وأريحا بل حول العالم: لا يهنئ الأهالي بعضهم بعيد الاستقلال، ولا يتسم أحد تعبيراً عن بهجة العيد، ولا يلبس الأطفال ملابس جديدة ولا يزور أحد جيرانه أو أقاربه. باختصار: لا توجد حكومة في العالم استطاعت أن تخدع الأهالي فيها بأن عيد الاستقلال جدير بالاحتفال، لأن الأهالي يعرفون بالفطرة وبالشواهد المحسوسة - كما يظهر - أنه عيد مزيف؛ بل ربما يدركون أن استقلال الشعوب يعني فصل بعضها عن بعض قسراً، وهو فصل نشأ مع العصر الصناعي الذي احتاج إلى حدود. إن عدم احتفال الأهالي بعيد الاستقلال في كل دول العالم هو مؤشر إلى أنهم لم يُخدعوا بعد، وقناعتي أنهم لن يُخدعوا. الأمر في الوضع الفلسطيني أكثر ألماً لأن ما حصل كان - عملياً - استقلالاً عن العرب ووقوعنا في براثن إسرائيل. نبهتني أريحا وعمقت في الفرق بين أهالي ومواطنين. أمل أن تستعيد المدن الأخرى ساحاتها العامة التي يدخلها الأهالي دون إذن من أحد ودون دفع ثمن تذكره دخول ودون أن يجلسوا على مقاعد تسمح لهم المشاركة بالتصفيق فقط لا غير. أمل أن يستعيد الأهالي في مدن العالم، ساحاتهم العامة، حيث يتفاعلون بتلقائية وحميمية وحيوية تساعد في جدل النسيج الاجتماعي الذي تمرقه المؤسسات والأجهزة الإلكترونية. أما بالنسبة للمواطنين فبإمكانهم الذهاب إلى قصور الثقافة والضيافة للاحتفال بأعياد الاستقلال، وهيناً لهم.

خاص بـ«الحال»

ما زالت شركة كهرباء الجنوب، منذ الإعلان عن تأسيسها عام 2004 محل تجاذب بين المواطنين من جهة والبلديات المساهمة فيها من جهة أخرى. ولم يتوقف الأمر عند المواطن العادي، بل تجاوزه إلى رئيس مجلس الإدارة السابق وليد السويطي الذي قدم استقالته من رئاسة مجلس الإدارة لعدم رضاه عن آلية عمل المجلس.

ورغم أن عضو مجلس بلدي دورا، رفع صوته علانياً لإصلاح أوضاع الشركة، إلا أن صوته لم يسمع كما يجب، ودعوته لم تجد أذاناً صاغية فقرر تقديم استقالته، إبراء للذمة أمام الله وأمام الناس.

مشكلة مبكرة

يقول السويطي في حديث خاص بـ«الحال» إن المشكلة مبكرة، وبدأت مع الإعلان عن تأسيس الشركة، واعتبار رؤساء البلديات وممثل وزارة الحكم المحلي يشكلون أعضاء مجلس الإدارة، بعيداً عن المهنية والمؤسسية.

ويضيف أن تأسيس الشركات في الوطن تم بناء على قرار سياسي استجابة لشروط بعض الدول المانحة والداعمة لقطاع الطاقة، وبدأت شركة كهرباء الجنوب مزاوله عملها فعلياً عام 2006، موضحاً أن الشركة بدأت ببلديات دوراً والظاهرة ويطا، إضافة إلى بيت أمر التي انسحبت لاحقاً، وبلدية حلحول التي لا تملك شبكتها.

وقال إن المشاكل أخذت تتزايد: فقد تم تحويل موظفي الكهرباء في البلديات إلى الشركة، بدل العمل بشكل علمي ومؤسسي مبنى على بناء واستقطاب خبرات حديثة.

وأضاف أن تشكيل مجلس الإدارة من البلديات نفسها خطأ «لأن في ذلك تجاذباً في المصالح

رئيس مجلس إدارتها السابق في حديث خاص بـ«الحال»:

لا مهنية في شركة كهرباء الجنوب ومستقبلها للبيع أو الخصخصة

السيارات؛ حيث تم التعاقد مع شركة إيطالية لتزويد الشركة بسيارات قيمتها نحو 250 ألف يورو، لكن الشركة الموردة أعلنت إفلاسها، رغم دفع جزء من المبلغ نقداً دون ضمانات.

التوجه للحكومة

وأكد السويطي أنه توجه برسالة لرئيس الوزراء سلام فياض عبر وسائل الإعلام وغيرها، ووضعه في صورة ما يجري والحلول المطروحة، فأيد بدوره وجود شخص مهني في رئاسة مجلس الإدارة ليس بالضرورة أن يكون من رؤساء البلديات، مشيراً إلى أن قرار تعزيز تمثيل الحكومة في الشركات مؤخرًا -ربما- كان لهذا السبب. وذلك للحفاظ على استمرارية هذه الشركات وتقديمها ونجاحها.

مخاوف مستقبلية

أما عن أسعار الخدمات التي تقدمها الشركة فقال إنها مرتفعة جداً، وغير معقولة، مشيراً إلى أن الشركة الإسرائيلية خفضت مؤخرًا الأسعار بنحو خمس أضعاف، لكنها ما زالت مرتفعة عندنا.

أما عن تصوره لمستقبل الشركة فعبر عن قلقه من عرضها للبيع أو خصخصتها في أي وقت، مشيراً إلى أن البلديات تأخذ سلفاً تقوم إدارة الشركة باحتسابها من رأس المال، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لاستقالته.

وقال إن الشركة تسلمت ديوناً لبلدية دورا على المواطنين تقدر بنحو سبعة ملايين شيقل «وكان الأجدد بإدارة الشركة وضع حلول وسياسات لتحصيل هذه الديون وإعادة لها للبلدية بعد خصم عمولة التحصيل، لكن للأسف لم يتم ذلك، وقامت وزارة المالية نتيجة ذلك بخصم مبلغ 6 ملايين شيقل من مخصصات بلدية دورا لتمثل في بدل السير على الطرق، وبدل ضريبة الأملاك، والمهن.



وليد السويطي.

وقال إن هذا السبب دفع الشركة لشراء عدادات مسبقة الدفع، لبلدية يطا دون اختبارها مسبقاً، والتأكد من صلاحيتها فنياً. مضيفاً أنه كان الأجدد بإدارة الشركة البدء بتركيب العدادات مسبقة الدفع في المناطق التي تسجل فاقداً أكبر، والأكثر خسارة للشركة، وخاصة مدينة يطا، لكنها بدأت بمدينة دورا وبلدة الظاهرية.

وذكر من أسباب استقالته من الشركة أن البلديات تتولى بشكل دوري رئاسة مجلس إدارة الشركة لمدة ستة أشهر، «وهذا يعني عدم القدرة على وضع الخطط وتنفيذها، ورفض التعامل على أساس مهني وعصري في الشركة».

وأضاف أنه اقترح أثناء وجوده في الشركة وضع حل لمشكلة الفاقد، وكذلك تحصيل المبيعات بإعادة العمل بمركز التكلفة، لكن لم تتم الموافقة على المقترح. ومن هنا نشأ الخلاف مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والمدير العام وغيرهم.

وأضاف أن مجلس الإدارة عرقل أيضاً فكرة تعيين مدقق داخلي للشركة رغم الاتفاق على الفكرة في البداية، كاشفاً عن كثير من نقاط الخلل أبرزها فقد

بين رؤساء البلديات، وخاصة في مسائل الخدمات والتوظيف وغيرها، وكان ينبغي تشكيل مجلس إدارة مهني ومتخصص تختاره البلديات، وأن يكون للحكومة دور في تحديده.

وأشار إلى خلل آخر يتعلق بالمساهمين، فبلدية حلحول ساهمت دون أن تملك شبكة الكهرباء التي هي ملك لبلدية الخليل، فيما واصلت بلدية بيت أمر جباية أثمان الكهرباء بعيداً عن الشركة، وبالتالي انسحبنا من الشركة مع بقائهما رسمياً شريكين على الورق. أما يطا فسُجل فيها فاقد للكهرباء.

ويؤكد السويطي أن الشركة لم تلتزم بالحد الأدنى لنظام وقوانين الشركات المتعلقة بالإعلان عن ميزانياتها السنوية والإفصاح عن بياناتها المالية والإدارية.

وذكر من مشاكل الشركة أيضاً عدم معالجة قضية السرقات وفاقد الكهرباء في بعض المناطق، وعدم التزام إدارة ومجلس إدارة الشركة في إقناع بقية البلديات والهيئات المحلية بالانضمام إلى الشركة، ما كان سيساعد في تخفيف بعض التراكمات والفاقد، ومجموع المصاريف الإدارية والتشغيلية الثابتة.

عدادات مسبقة الدفع

وكشف عن شراء مجموعة عدادات مسبقة الدفع بطريقة تركيب ذات اتجاهين على العمود وداخل البيت، بمبالغ تقدر بملايين الدولارات، ثم تبين عدم صلاحيتها من ناحية فنية.

ومقابل التزام بلديتي الظاهرية ودورا تجاه الشركة، أكد السويطي أن يطا تشكل العبء الأكبر نتيجة فاقد كهرباء يصل إلى 37%، وبالتالي ارتفاع فاتورة المشتريات عن فاتورة المبيعات. موضحاً أن خسارتها تتراوح بين 400 ألف و700 ألف شيقل شهرياً.

براءة الطفولة تواجه مخرز الاحتلال.. هكذا غدت سلوان ضيقة على أبنائها

محمد عبد ربه

يشكل أطفال بلدة سلوان - جنوب البلدة القديمة من القدس - ما نسبته 50% من عدد السكان فيها. في حين أن ما نسبته 75% من هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر، ما نتج عن ذلك ظاهرة عمالة الأطفال بعد ساعات الدوام المدرسي.

وتفتقر البلدة إلى مرافق عامة لخدمة هؤلاء الأطفال، فلا نادي أو ساحة لعب أو مراكز جماهيرية، بل حتى المدارس لا تكفي لاستيعاب الطلاب، ما يضطر الكثير منهم للسفر يومياً في رحلة شاقة للتعليم في مدارس أخرى خارج البلدة. في حين أن الوجود الدائم للمستوطنين المسلحين والحراسة المشددة على البؤر الاستيطانية في القرية يؤثر سلباً على صحة الأطفال النفسية وحياتهم اليومية، وحادثته إطلاق مستوطن النار على الطفل أمين الفروخ أثناء ركوبه دراجته الهوائية، وإصابته بعيار ناري بساقه، أمام مستوطنة "مدينة داود" في وادي حلوة مطلع العام الجاري مثال على ما يتعرض له أطفال سلوان بصورة شبه يومية.

ووفقاً لمركز معلومات وادي حلوة المتخصص برصد انتهاكات الجنود والمستوطنين ضد بلدة سلوان ومواطنيها، فإن حوادث اعتداءات أخرى كثيرة حصلت وتحصل باستمرار بحق

العائلة كفاية بلغت 4500 شيقل.

ولا ننسى أن نذكر الأطفال الذين يعيشون تحت ضغط نفسي وتوتر مستمر منتظرين قدوم السلطات الإسرائيلية لهدم منازلهم. ففي سلوان هنالك أكثر من 216 منزلاً صدرت بحقها أوامر بالهدم بحجة بنائها دون ترخيص، والذي يعتبر الحصول عليه في القرية أمراً مستحيلًا.

ويقول مدير مركز مدى الإبداعي: "أطفال سلوان كثيرهم من أطفال العالم يحبون الحياة ولهم حق التعبير عن أنفسهم ومن واجبنا أن نعمل على توفير ظروف أفضل لهم ولغيرهم من الأطفال وأن نتيح لهم الفرصة ليعبروا عن أنفسهم، فهم يستحقون الأفضل. إنهم في ظل هذه الظروف اختاروا أن يكونوا في الواجهة".

شرعت الشرطة الإسرائيلية مؤخراً بتوجيه تهمة الإهمال لأسر الأطفال الذين يتم اعتقالهم، بتهمة رشق الحجارة، والتهديد بتسليم الأطفال لدائرة الشؤون الاجتماعية إذا ما تكرر الاعتقال مره أخرى.

وأفاد والدا الطفلين وديع عبد الحق (9 أعوام) وعمر أبو السعود (7 أعوام) لمركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية حيث اعتقل الطفل عمر من الشارع وهو ذاهب لداكان قريب من مكان السكن في راس العمود، وبعد ذلك توجهت دورية الجيش لاعتقال ابن الجيران وديع عبد الحق، واقتيد الطفلان إلى مركز شرطة البريد

في شارع صلاح الدين.

وذكر والد الطفل عبد الحق انه في يوم 2010/11/10 تم اعتقال الطفلين، حيث وجهت لهما تهمة رشق الحجارة باتجاه مستوطنة رأس العمود الواقعة قرب دير ابونا ابراهيم. وادعى المحقق أن هناك تسجيلاً مصوراً -لم نره- يظهر فيه الطفلان وهما يرشقان الحجارة، فتوجهت أنا وجاري إحسان أبو السعود برفقة دورية الجيش إلى مركز الشرطة وكان الطفلان معنا، وهناك قال المحقق ان طفلينا حسب القانون يجب عرضهما على إخصائي اجتماعي بحجة ان اسرتهما لا تقومان برعايتهما بشكل جيد، وتتركهما يلعبان في الشارع!

وأخبرنا المحقق بأنه حسب القانون من حق الشرطة اعتقال اي طفل يلعب بالشارع بعد الساعة الخامسة مساءً، وتسليمه الى الشؤون الاجتماعية، ووضعه في دار أحداث ومن ثم تقديمه للمحاكمة حين يصبح بالغاً راشداً.

يذكر أن الطفل عمران محمد منصور (12 عاماً) الذي أصيب بحادث دهنس متعمد من قبل مستوطن في سلوان، بعد صلاة الجمعة في الثامن من تشرين الأول للعام 2010، كان قد تلقت امه استدعاءً لمركز الشرطة في القدس الغربية، ووجهت لها تهمة الإهمال في رعاية طفلها، كون الاب يحمل هوية ضفة لتركها نجلها الصغير يلعب في الشارع.

آخر صرعات الغزيين.. تربية القروود والحيوانات المهربة في المنازل

محمد الجمل



غزبان يداعبان هرا وقرودا في احدى الحدائق بغزة.

الأوروبية والهندية، وكذلك السلاحف والقطط البرية، والمكاوية.

ولفت البدرساوي إلى أن جلب الحيوانات عبر الأنفاق يعد أمراً خطيراً، لكن يمكن التغلب عليه، عبر تخدير الحيوانات، وحقنها بمواد مخدرة تمكن المهربين من جلبها دون التعرض للخطر، مشيراً إلى أن حجم الحيوان هو الذي يحدد كمية التخدير، وأن معظم الحيوانات في الغالب تخدر لمدة ثلاث ساعات، وهي مدة كافية لوصول الحيوان بسلام.

وأوضح أن تجارة الحيوانات تعد مربحة جداً في حال لم يعترضها أي عائق، كأن يتم قتلها أو مصادرتها إذا اكتشف أمرها من قبل قوات الأمن المصرية المنتشرة على طول الشريط الحدودي.

بدأت أسعارها تنخفض، إلى أن بدأ مؤخرًا بعض الشباب يتهادون بها فيما بينهم. ونوه أبو حمرة إلى أن تواجد القطط في المنازل بكثرة، وزيادة الإقبال عليها، دفع ملاك الأنفاق لتهرب طعامها، لافتاً إلى أن الكثير من محال طيور الزينة تباع طعام القطط.

تخدير وتهريب

أما خليل البدرساوي ويعمل في تهريب الحيوانات من خلال الأنفاق، فأكد أنه نجح في تهريب أنواع عديدة من الحيوانات، معظمها من أصول إفريقية، وبعضها مفترسة وأخرى أليفة، وكذلك الطيور، علاوة على تلك التي تحمل مسميات غريبة تتنوع بين الاسماك، والسنجاب، والفلا، والكفغر، أضف إلى الغزلان

قطط أليفة وكانت هواية تربية القطط الأكثر شيوعاً، حيث أقبل على تربيتها بعض هواة، وذاع صيت بعضها، وسجلت أسعارها أرقاماً قياسية، خاصة ما يعرف بالقط «الأفطس»، و«الفارسي».

ويشير المواطن عطا أبو حمرة، أحد مربي القطط المهربة، إلى أن تربية هذه القطط باتت من أكثر الهوايات شيوعاً في غزة، خاصة أن هناك أنواعاً غريبة ونادرة من القطط المنزلية دخلت القطاع من خلال الأنفاق.

وأوضح أبو حمرة أن منظر القطط الجميل، ونظافتها، وهدهدها وانسجامها مع سكان المنزل زاد من الإقبال عليها، موضحاً أن أسعارها في بداية الأمر كانت مرتفعة بعض الشيء، لكن مع كثرة إدخالها للقطاع وتكاثرها

وحول طرق جلبها للقطاع، نوه جمعة إلى أنه في الأعوام الماضية كانت تهرب من خلال الأنفاق، أما الآن فهي تنتج محلياً، خاصة قروود البابون والنسانيس، التي نجح العديد من الأشخاص في تهينة أجواء مناسبة لتشجيعها على التكاثر والتوالد.

وفيما يتعلق بتربية الأنواع الأخرى من الحيوانات، بين جمعة أن تربية القطط تعتبر الأكثر شيوعاً في القطاع، في حين إن ثمة من يهوى تربية الأسود والحيوانات المفترسة.

وبين أن أحد المواطنين قام بتربية أسد في منزله، وحين كبر تقدم الجيران بشكوى للشرطة، التي أمهلتهم مدة قصير للتخلص منه، موضحاً أنه قام بشرائه ووضع في الحديقة التي يمتلكها، والتي باتت تضم ثلاثة أسود كبيرة.

تزايد في الآونة الأخيرة إقبال الغزيين على تربية العديد من أنواع الحيوانات المهربة من مصر عبر الأنفاق، كالقروود الصغيرة، وأنواع نادرة من القطط المنزلية، وفي بعض الأحيان الحيوانات المفترسة كـ«الأسود».

وشجع انتشار الحيوانات المذكورة وانخفاض أسعارها الشباب على تربيتها، بل والتباهي بامتلاكها، خاصة القروود، التي لم يسمح بدخولها قطاع غزة منذ عقود.

قروود في المنازل

ويشير فتحي جمعة، مالك إحدى حدائق الحيوان في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، ويعمل في تجارة الحيوانات الأليفة، إلى أن ثمة إقبالا لافتاً من قبل المواطنين خاصة الشباب على تربية العديد من الحيوانات، لا سيما القروود والقطط النادرة.

وأوضح جمعة أن طلبات عديدة تصله لشراء قروود، خاصة قروود «البابون» الإفريقية، أو «النسانيس»، وهما نوعان غير مفترسين من القروود، ويمكن ترويضهما.

ولفت إلى أن ثمن الواحد منها يتراوح ما بين «300 إلى 1000\$»، حسب عمره وحجمه ونوعه، مبيناً أن الصغيرة منها تباع بثمن مرتفع، نظراً لسهولة استئناسها وتدريبها، وإكسابها عادات وطباعاً تريح سكان المنزل.

وأوضح أنه يقوم بإعطاء مالك القرد الجديد تعليمات حول كيفية التعامل معه، وتجنب إثارتها، وإعطائه اللقاحات والأدوية الوقائية في مواعيدها، وكيفية إطعامه، مبيناً أنه يتناول كافة أنواع الأطعمة البيئية.

في غزة.. أم صلاح تتخذ من الأرانب سلاحاً لمواجهة الفقر

إيمان جمعة



أم صلاح تحمل احد أرانب مزرعتها.

ويعتبر لحم الأرانب من أكثر اللحوم شهية الطعم، ويتميز لحم الأرانب بأنه ناعم وسهل الهضم، وتعتبر نسبة البروتين في لحم الأرانب بالذات مرتفعة عنه في باقي اللحوم، ولحمه أبيض ونسبة العظم فيه قليلة لا تتجاوز 7-8% من وزن الأرنب، كما أنه منخفض جداً في نسبة الكوليسترول، لذا ينصح به لذوي الحمية الصحية وذوي الحمية الغذائية.

به مصدر دائم لأشعة الشمس، ويجب أن يكون المكان خالياً من الحشرات ولا تستطيع الحيوانات الضالة الوصول إليها». وتتابع: «يجب التخلص من القمامة باستمرار، وغسيل الأواني التي يتناول فيها الأرانب الطعام بالماء والصابون، والتطهير من وقت لآخر وأن يكون مكان المزرعة بعيداً نسبياً عن البيت حتى لا تصل الروائح للمنزل».

سنستخدمها في تربية الأرانب وكيسا من العلف وأرنبتين وذكرًا من الأرانب، واستمر المشروع لمدة أربعة أشهر، كانت المتابعة من قبل الجمعية كل أسبوعين يأتي المهندس الزراعي وبعد الأربعة أشهر كانت لدي ما يقارب العشرين أرنباً، وهذا يعد نجاحاً كبيراً للمشروع، وبعد عام واحد وصل عددها إلى ثمانين أرنباً».

إن مثل هذه مشاريع رغم صغرها إلا أنها تساهم في خلق فرص عمل لعدد لا بأس به من النساء والمهندسين الزراعيين الخريجين، إضافة لأنها توفر سيولة مالية لسد المصاريف التشغيلية للمشروع لبدئه من جديد من نساء أخريات.

وأشارت أم صلاح إلى أن الأرانب من أكثر الحيوانات الداجنة الملائمة لظروفنا الفلسطينية نظراً للتقلبات السياسية، فهي لا تحتاج لمساحات واسعة، ويمكن أن تربي داخل المنزل، وهو ما يوفر الأمن الغذائي للأسرة خاصة في الظروف الصعبة، إضافة إلى إمكانية البدء بمشروع مدر للدخل بأقل التكاليف، وذو عائد اقتصادي متميز وسريع التطور.

ومن الشروط الواجب توافرها لنجاح المشروع في الحظيرة المنزلية تقول أم صلاح: «الأرانب تحتاج لمكان جيد التهوية،

إرادة الحياة دفعت بأم صلاح لأن تبحث عن بدائل توفر لها لقمة عيش كريمة تستر بها نفسها وأولادها، فتحدثت عن بداية معرفتها بالمشاريع الصغيرة الخاصة بالأرانب من خلال ذهابها لبعض المؤسسات النسوية فتقول: «كنت ذاهبة لمؤسسة من المؤسسات لتلقي كوبون غذائي فأخبرتني المديرية أن هنالك بعض المشاريع التي قد أستفيد منها باستفادة أكبر من الكوبون الذي لا يكاد يكفي عائلتي أسبوعين، وذلك من خلال فكرة تربية الأرانب وتكاثرها وزيادة عددها، والاستثمار بها من خلال بيعها».

ويعد مشروع تربية الأرانب في البيوت من المشاريع الإنتاجية الهادفة لتوفير الأمن الغذائي لبعض العائلات الغزية التي تعيش تحت خط الفقر للتقليل من فقرها كمشروع صغير مدر للدخل.

وعن المشروع تتابع أم صلاح: «أخذت دورة خاصة بكيفية تربية الأرانب والتعامل معها، لمدة أسبوعين وأعطانا إياها مهندس زراعي متخصص، وكنا نأخذ هذه المحاضرات في بعض المنازل لسيدات قمن بمشروع مماثل».

وتضيف: «بعد أن انتهينا من الدورة التدريبية، وكنا ما يقارب عشرين سيدة، أحضرت لنا المؤسسة الأقفاس التي

كثيرة هي المؤسسات الفلسطينية في غزة التي تهتم بمساعدة السيدات في خلق فرص عمل لهم خاصة في المشاريع الصغيرة التي تحول دون ترك بيوتهن وأولادهن، وتقوم بعض المشاريع على فكرة شراء بعض الحيوانات كالبقر والخراف أو كالدجاج والبط، ومنحها لبعض العائلات الفقيرة مع تدريب ربات البيوت على كيفية تربية هذه الحيوانات أو الطيور.

أم صلاح الترابين هي من السيدات اللواتي حصلن على مشروع من ضمن هذه المشاريع من إحدى المؤسسات النسوية الموجودة في غزة والمعروفة باسم «اتحاد لجان المرأة».

تعيش أم صلاح في وضع اقتصادي سيئ كباقي الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، والتي ضاقت بها الأرض، تقول واصفة حياتها: لدي من الأبناء اثنان وولد وتزوج زوجي اثنتين غيري وتركني في البيت من غير مال فهو لا يكاد راتبه يكفي عائلتيه الجديتين، وعمله ليس مربحاً كثيراً حيث يعمل في دفيئات الخضار، وكنت من قبل سنة أعيش أنا وأولادي على الكوبونات والمساعدات التي نحصل عليها من وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين».

ما هو أكثر شيء تكرهه في مهنتك؟

خاص بـ «الحال»

تختار «الحال» في عديدها الأخير لعام 2010 سؤالاً يتصل بالمهن والوظائف، وتسلط الضوء على أكثر شيء يكرهه صاحب المهنة في عمله. تجمع عينة من الإجابات، وتتمنى لقراءها دوام الود لما يحبون وما يتخذون من حرفة، وما يتقلدون من وظائف.



يؤكد الموظف في وزارة الصحة، عاهد طحاينة، أنه يحب كل شيء في مهنته، كونه يتخصص في إدخال البيانات، ولا يتعامل إلا مع الأرقام الجافة والإحصاءات، ويحصى الموتى، ولا يحتك بالجمهور، ولا يضطر لجداولهم، أو لسماع تعليقاتهم.



يقول عيسى أبو شحادة (54 عاماً)، الذي يُعرّف على نفسه بـ «بائع ذرة على مدار السنة»، إنه يكره «معاينة فئة من الزبائن» الذين يكترون مفاوضته، ويحسبون له ثمن صندوق الذرة، ونسبة أرباحه، ويصفون أسعاره بالغالية، وينسون تكاليفها وتعبه حتى انتصاف الليل.

تصف المعلمة هدى الشيخ إبراهيم «لحظة استلام راتبها» بأكثر شيء تكرهه في مهنتها؛ لأنه يُذكرها بعدم تناسبه مع تعبها وجهدها وتعليمها للطالبات، ويجبرها على الدخول في عملية حسابية معقدة طوال الشهر، لبنود المعيشة والفواتير والاحتياجات الباهظة في ظل غلاء الأسعار. وتروي بابتسامة: «عندما ارتفعت أسعار البندورة، قلت لنفسي هذه السلعة ليست للموظفين مثلنا، وهي لأصحاب الرواتب التي تفوق الأربعة آلاف شيقل».

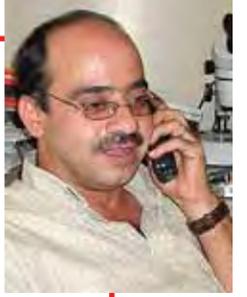
تفيد الممرضة دعاء عبد الكريم أن أكثر شيء لا تطيقه في مهنتها هو التدخل اللفظ من بعض أهالي المريض في عملها، وتعليقاتهم التي لا طعم لها، والتي تصل أحياناً إلى حد الادعاء بأن عندهم خبرة ومعرفة في شؤون التمريض الدقيقة.

يروى الصحفي محمد الأيوبي: رغم المتعة الكبيرة التي أجدتها في مهنة «صاحبة الجلالة»، فإن متابعة الأحداث اليومية وملاحقتها، تأخذ الكثير من وقتي، إذ لا أجد متسعاً للراحة أو العائلة، وهذا أكثر ما أكرهه.



يقول جواد أبو الرب، الذي يعمل نادلاً في مطعم، إن أكثر شيء يكرهه في مهنته هو روتينها القاتل، وتكرارها الممل: «الروتين يقتل صاحبه، ولا شيء يتغير، فعليك أن تتصنع الابتسامة حتى لو كنت في قمة الغضب». ومما يعترف به، الإعلان عن فشل محاولاته للخروج من الروتين، وخشيته من أن يقتل التكرار صاحبه.

يقول الأستاذ في دائرة الفيزياء في جامعة بيرزيت سامي ناصر إن أكثر ما لا يطيقه في مهنته تدخل الآخرين في عمله المهني كمشرف مختبرات. ويتابع: عدم الالتزام بنظام العمل، وغياب احترام التخصص والمهام المنوطة بكل طرف، تجعلك تكره مهنتك، وبخاصة حينما يحاول البعض استغلالك وابتزازك في صيانة أجهزة دون دفع تكاليف مادية، بعكس ما يفعلون عند تعاملهم مع شركات صيانة، رغم أن تخصصك ومهامك لا علاقة لها بإصلاح ما يتلف من أدوات.



تعرب منسقة جمعية التوفير والتسليف في جنين أنغام حرز الله عن كرهها لجزئية في مهنتها، تأتي بفعل عدم تقبل المجتمع في بعض المناطق الريفية لعمل المرأة. فحينما تفتش حرز الله عن منسقة مشروع أو أمينة صندوق، تسمع سيلاً من تعليقات حول عمل المرأة، وتلقى تدخلًا في تحركاتها، وتتعرض لوضع اشتراطات وقيود على حريتها في العمل، وتجد من يحصي لها عدد المرات التي تخرج فيها من بلدتها وبيتها.

يصف المزارع عادل الشيخ أن أكثر ما لا يطيقه في مهنته، انخفاض أسعار الخضراوات. يقول: ننتظر بفارغ الصبر الموسم، ولكن الأسعار المتدنية معظم الوقت من السنة تجعلني أكره نفسي ومهنتي، لأن الديون تنتظر السداد.



يعمل الشاب أحمد أبو جعب في مهنة الطلاء منذ اثنتي عشرة سنة، لكن الشيء الوحيد الذي يكرهه في حرفته هو صوت الورق الزجاجي الذي يحتك مع الجدران، ويسبب له مضايقة كبيرة ومصدر إزعاج يتكرر في كل ورشة دهان.

يقول مؤمن عباهرة، ويعمل قصاباً: أكثر شيء يستفزني ويجعلني لا أطيق نفسي وصنعتي، هو بعض الزبائن الذين يتدخلون في كل شيء بما يطلبون: مكان قطع اللحم، طريقة إزالة الشحوم عنها، ثم يترددون في طريقة فرمها، وبعدها يفاوضون على السعر، ويقولون: عند فلان أرخص.

يؤكد مرزوق نصار، وهو بائع خضراوات أن أكثر شيء لا يحتمله في مهنته التي مضى عليها ست سنوات، هو بخس الزبائن لبضاعته، ومساومتهم على أسعارها، وعدم اعترافهم بتعبه ووقوفه لساعات طويلة في الشمس الحارة، وتحت المطر.



«البطل» يبيع الفول والترمس في شوارع جنين منذ 50 عاماً

عبد الباسط خلف



البطل وراء عربته في جنين.

الحياة، وتأمين تكاليفها. يأكل أبو أحمد الفول المدمس بين الفترة والأخرى، ويحضر لأهل بيته المسليات التي يبيعهها، ويفضل الفول على الترمس، ويخاف من الصحافة. يقول مازداً: بعد نشر المقابلة في الجريدة بجوز «نبنشر» من الضريبة. لا يتمسك بائع العربية بمهنته، ويتمنى لو يجد عملاً مريحاً، يساعده على تأمين لقمة العيش ومتطلبات الحياة وراحة الجسد والبال، فقد طالت الرحلة كما يقول. يصف الشاب سمير الشيخ إبراهيم، ما اعتاد عليه من مسليات أبو أحمد بطيبة مذاق، إذ يستطيع تمييزها عن غيرها، وإذا لم يعثر على عربية البطل، لا يشتري من غيره. فيما يقول الفتى صلاح حلمي: «فول وترمس عمو أبو أحمد ما يحتاج لدعايات، فهو لذيذ جداً وتعودنا عليه».

مقارنة يفيد: «كنت أبيع أيام العز شوال فول وترمس باليوم، وهسه ببيع عشرة كيلو بس». وحسب «البطل»، فإن أيام شهر رمضان تشهد رواجاً لبضاعته، كما أن فترات الشتاء الماطرة يستغلها في الراحة، وبخاصة بعد وهنت صحته، بسبب سعيه وراء العربية ولقمة العيش. ويقول: «هذا الشغل ما يفتح بيوت، لكن ابني يساعدي، وأحياناً ما يجمع من الشغل غير أربعين شيقل طول اليوم». وقد حرص على تعليم بناته وولده، فكلهم يحملون شهادة الثانوية العامة، لكنه لم يستطع تدريبهم في الجامعات بسبب تكاليفها التي عجز عنها. ويعمل نجل الهيصص سائق سيارة شحن كبيرة، ويساعد والده في التغلب على عقبات

زاوية عربته، ملداً وملح ليمون، فيما تحتل كومة الفول والترمس أوراق البقدونس الأخضر. يقول: «اشتغلت وأنا ولد في مخبز السلفيتي، وبعدها صرت أبيع على هاي العربية، كان عندي وحدة ثانية انسرقت من زمان، وبعديني مش ناسيها». ويضيف: «أبدأ بالشغل الساعة السادسة صباحاً، وأسلق الفول والترمس، وبعدها أمشي من الساعة العاشرة وحتى الساعة مساءً، وأنا م بسرعة من التعب». وحسب أبو أحمد، فإن البقوليات التي يبيعهها ارتفعت أسعارها، فقد كان الكيلو الواحد منها لا يتجاوز الشيقل الواحد، أما اليوم، فهي بستة شواقل، فيما ارتفع سعر أسطوانة الغاز من 12 شيقلاً إلى 60، وبقيت أسعار ما ينادي عليه ثابتة، وفي الماضي كان يسلق بضاعته على فرن الحطب، قبل أن يتغير كل شيء بوجود الغاز المنزلي.

يتخذ عبد الله أحمد الهيصص، الملقب بـ «البطل»، من مهنة بيع الفول والترمس حرفة صار عمرها اليوم قرابة الخمسين عاماً. يقول: ولدت عام 1944، ولم أتعلم القراءة والكتابة لظروف والدي، ومنذ ما قبل النكسة وأنا أبيع الفول والترمس، وصرت ألف شوارع جنين شارعاً شارعاً، وفي الليل أقف عند محطة وقود، ويأتيني الزبائن لشراء ما تعودوا عليه، وبعضهم يقول لي إنهم لا يشترون من أحد غيري. ينادي أبو أحمد، الأب لتسع بنات وولد وحيد، على زبائنه، ويكتفي بتكرار عبارة: «فول، ترمس» على دفعات، ثم يستريح عند الشعور بالتعب، فيضع لهم في كيس بلاستيكي ما يطلبونه، ويسألهم إن أرادوا الجمع بين السلعتين، ويضع في

خلافات بين المزارعين والجهات المسؤولة تعيق انطلاقها

شركة سجاثر يعبد تنتظر التراخيص منذ عشر سنوات

علي دراغمة

أمام العامل الفلسطيني إلا اللجوء لزراعة الأرض والعيش فيها.

وتنشط الضابطة الجمركية في بسط سيطرتها وملاحقة بائعي السجاثر المصنعة يدويًا والمغلقة بأكياس من النايلون الشفاف والتي تباع بسعر لا يتعدى الأربعة شواقل للحزمة الواحدة المكونة من 20 سيجارة.

بندى دحدح، مسؤول ملف التبغ في دائرة الجمارك، قال: «الضابطة الجمركية تنفذ القانون، والقانون يمنع امتلاك المواطنين لماكينات فرم التبغ في البيوت والورش، والسجاثر الحل ممنوعة ومخالفة للقانون».

وأضاف: «مصنع سجاثر يعبد مسجل منذ عام 2005 حيث أدخلت المعدات اللازمة للمصنع وتم إنجاز تراخيصه قبل عام ونصف العام فقط».

مركز التبغ الألو

وتعتبر يعبد مركز زراعة التبغ العربي في فلسطين منذ أن دخلت إليها هذه النبتة قبل قرابة 85 عامًا عن طريق مواطن فلسطيني من قرية ترشيحا في الجليل الأعلى، ويعمل ما يزيد على ثلثي سكان يعبد، البالغ تعدادهم حوالي عشرة آلاف نسمة في زراعة التبغ أو تصنيعه في معامل صغيرة داخل المنازل.

ويلاحظ عابر السبيل في شوارع البلدة حجم الاستثمار في مادة التبغ من خلال «مناشر» الممثلة التبغ في ساحات البيوت، لدرجة استغلال المواطنين لبعض غرف المنازل التي تدخلها الشمس من كل جوانبها.

إحصاءات وزارة الزراعة تشير إلى زراعة

رغم مرور قرابة عشر سنوات على بدء مشروع شركة سجاثر يعبد، ومحاولتها الحصول على التراخيص اللازمة من السلطة الوطنية، إلا أن الشركة المسجلة برأس مال ناهز العشرة ملايين دولار ما زالت تراوح مكانها. ورغم جاهزيتها للانطلاق بطاقة كاملة وبخطوط إنتاجها التي تستوعب 80 عاملًا في الشركة حال تشغيلها، فقد أصبحت موطئًا للحمام.

يقول مدير الشركة محمد عطاطرة: «كلما اقتربنا من حل مع دائرة الجمارك للمشاكل العالقة، نجد أنفسنا نبتعد أكثر». وتابع: «هناك من يحمي سوق التبغ»، رافضًا أن يحمل مسؤولية التأخير في عمل المصنع لأي جهة قائلًا: «نحن أبناء اليوم، وأنا أنتظر البدء بالعمل رسميًا خلال الأيام القليلة المقبلة».

المزارع أبي حسام (60 عامًا)، بدأ غاضبًا من رجال الضابطة الجمركية الذين يقومون بحملة تفتيش واسعة في الأسواق الفلسطينية بحثًا عن التبغ الذي يزرع ويصنع معظمه في بلدة يعبد، ولا يخضع لقانون الجمارك الفلسطيني كما يحصل مع السجاثر المستوردة، يقول حسام: «شركة سجاثر القدس تحاول أن تفرض علينا السعر الذي تريده هي ويتناسب مع أرباحها، والسلطة الوطنية تريدنا أن نبيع إنتاجنا لشركة القدس حتى تتقاضى الضريبة عليها». وتابع قائلًا: «السلطة تراحم المزارعين على لقمة عيشهم بدل أن تقوم بدعمهم وتشجيعهم، خاصة أنه بعد قيام إسرائيل ببناء الجدار، لم يعد



حوالي 4800 دونم من التبغ هذا العام في يعبد وحدها، وينتج الدونم الواحد ما بين 80-120 كيلوغرام تبغ، ويصنع الكيلوغرام الواحد 800 لفافة سجاثر.

السائق حسن عمارة (50 عامًا) يملك شاحنة صغيرة ويعرف جميع سكان بلدته يعبد وبيوتها. يبدأ يومه بالعمل بعد صلاة الفجر، ويقوم بإيصال المزارعين إلى الحقول الممتدة على مد النظر. يقول: «السلطة الوطنية تريد أن يبيع المزارع إنتاجه لشركة سجاثر القدس حتى تستوفي الضرائب المستحقة عليها، أما المزارع فيفضل أن يسوق إنتاجه في السوق المحلية لأنه يحصل على سعر أعلى مما تعرضه الشركة». وتابع: «زراعة التبغ تكلف حوالي 250 دينارًا للدونم الواحد، بين ضمان ورعاية طوال الموسم، ومن هذه الزراعة يعتاش معظم أبناء البلدة». وتحتاج زراعة التبغ إلى مهنية واحتراف، وقد تناقلتها عائلات يعبد بالوراثة.

عن السرد، ورواية أمي (2-1)

أنس أبو رحمة

مات صلاح حزيّن، قتله السرطان في عمان، ورسمة السرد لاحتين في غرفتي: لوحة لصلاح الأب، ولوحة لصلاح المنفي، ولوحة ثالثة رسمتها أنا في غفلة من السرد، «عن دهر يعض بالغياب، وعواء الذئاب، على ينابيعنا، وفي اللغة».

مات صلاح حزين وترك لنا إبنًا في السرد، غسان قلبه، غسان صلاح حزيّن.

في «غسان قلبي» يرسم الأب سيرة الابن الغارق في الغياب، الصحفي، والمغامر، والإنسان، الذي غاب عن وعيه إلى الآن بعد حادث سير مروّع حصل له وميشيل خليفيني بينما كان الأول يوصل الثاني إلى المعبر المؤدي إلى فلسطين. ومن تلك الزاوية على الخريطة عبر خليفيني إلى الوطن، أما غسان فأختبأ في السرد.

سوف نراه أمامنا واضحا كالألهم، ومضينا كما يجدر بفتى، سنراه يشأكس والده، مصرًا - على شاطئ البحر في الكويت - بأن بحر فلسطين أجمل وهو الذي لم ير فلسطين، وسنسمعه يشجع منتخب ألمانيا الذي لا يشجعه أحد من أصدقائه، وستلتصص عليه في عزلة يستمتع لأغنيات فيروز، وسامي حواط، وزياد

الرحباني، وستقرأ معه في كتبه التي أحبها: روايات دوستوفسكي، وتولستوي، وزولا، وحينما نقرأ «الضخب والعنف» رواية ويليام فوكنر، سنخمن بين أية صفحتين ترك غسان ورقة مقواة كي تحفظ في غيابه الطريق إلى البيت.

مات غسان وهو يقرأ في الرواية، وفي «اقتراف سردي» صنعه الأب عاش غسان بأشياءه بيننا.

كتب الأب سيرة ابنه، سيرة ناقصة بالغياب، لأنه عبر الموت قبل أن يكملها. حين كان يكتب عن ابنه - بعد دخوله في الحالة الخضارية، غياب الوعي إثر الحادث - اكتشف «سرطانًا في رئته» فكتب عن نفسه أيضًا، ليصطاد بالسرد عشرة عصفير بدلا من عصفورين: أولها محاكمة الألم بفضحه، وآخرها إبطال الموت بالسيرة.

صعد السرطان إلى رئة صلاح، لكن الغناء نجا. نجا بالسرد. لماذا اكتب عن السرد الآن، لا أعرف، أو اسألوا أمي، تريد أن تكتب رواية: عن جاراتها الست، ودجاجاتها، وعن أبو لمون، أرض طفولتها التي سرقها الجندي.

مدرس التربية الرياضية حسين عمارة الذي يعمل موظفًا حكوميًا، وراتبه لا يكفي لإعالة أسرته المكونة من تسعة أفراد قال: «هذا العام نجح المحصول، لذلك يستعد معظم الأهالي للزراعة في العام المقبل».

ويقسم العمل بين الرجال والنساء، إذ يقطف الرجال أوراق التبغ في بداية النهار، وهو عمل يحتاج لجهد بدني هائل، ثم يجمع المحصول ويرسل للمرحلة الثانية من التشبيك، وهذا عمل النساء والصبية. وتعمل معظم نساء القرية في لف السجاثر التي تستعمل فيها ماكينة يدوية صغيرة لمدة تزيد على 12 ساعة يوميًا.

أم رامي ربة بيت وزوجة عامل بناء، تعمل في لف السجاثر على مدار العام. تقول: «معظم أيام السنة زوجي لا يعمل، لذلك أقوم أنا وأطفالي بالعمل في لف السجاثر للتجار وأحصل على دخل يومي حوالي 40 شيقلاً من هذا العمل الذي يستمر على عائلتي ولا يوحوني إلى أحد».

شواهد واضحة في العراقيب وأبو العجاج وسلوان والعيسوية والرملة و...

حكومة نتنياهو تمارس اجتثاثًا حقيقيا ممنهجا لكل ما هو فلسطيني

محمد القيق

الاحتلال منذ عام 1948 حينما أجهز على 1500 من القرى والخرب الفلسطينية وارترك المجازر وغير العمران فيها، حيث لم تبق أغلبها على حالها بل تغيرت اسما وشكلا ولغة عبر عصابات «البلماخ» و«ايتسل» و«الهاجانا».

ويكرر الاحتلال هدمه لقرى العراقيب وأحياء في منطقة الرملة، كما أن هدم «أبو العجاج» يأتي في إطار تهويد منطقة الأغوار وتفرغها لبرامج مستقبلية تخص الحدود.

أما قرية العراقيب في النقب المحتل عام 1948 فتم هدمها للمرة السابعة على التوالي تحت حماية قوات كبيرة من الجيش، حيث طال الهدم ما يقارب 35 منزلا تعود لعائلات القرية وشرد من فيها بدعوى عدم الترخيص والبناء في أماكن محظورة، في حين مارست قوات الاحتلال العنف بحق الصحفيين ووسائل الإعلام ومنعتهم من الاقتراب من مواقع الهدم علاوة على قيام الجنود بالاعتداء بالضرب على أهالي القرية ومن يتضامن معهم.

ويقول الشيخ علي أبو قرن مسؤول الحركة الإسلامية في النقب لـ«الحال»: «إن صمود أهالي القرى التي يهدمها الاحتلال هو الذي يبنينا من جديد ويجعلها قائمة في نفوسهم وشوكة في حلق الاحتلال، وأهداف التهويد لا تزال قائمة وتضاعفها في المستقبل القريب وارد ولكن تضحيات أصحاب الحق والأرض يلزمها مزيد من الدعم المعنوي والمادي أمام

ويكشف حنتش عن مخطط لبناء 3500 وحدة استيطانية جديدة حتى نهاية العام الجاري في البؤر الاستيطانية بالضفة بهدف تعزيز وجودها وزيادة قاطنيتها في مناطق متفرقة، مسلطا الضوء على أن مؤتمر أنابوليس كان مدخلا لإقامة مزيد من المستوطنات وتنفيذ الانتهاكات في مدن الضفة، حيث إن عشرات البؤر الاستيطانية أقيمت فور انتهاء المؤتمر.

ويعتبر حنتش أن فترة تجميد الاستيطان خدمة كبيرة انطلقت على الفلسطينيين والعرب، حيث إن الهدم زادت وتيرته أثناء تلك الفترة إضافة إلى استمرار البناء في المستوطنات وتحديدا في معالي أودميم وأريئيل وكريات أربع.

من جانبه ناشد أبو قرن الحكومات العربية والإسلامية بوضع حد لسرقة أرض فلسطين واغتصاب جبالها وقراها على يد الاحتلال، حتى لا يصل به الأمر إلى تنفيذ عملية طرد وهدم جماعية لعنات القرى سواء في الداخل أو في الضفة.

وهذا هو الحال في فلسطين، بالأمس والعراقيب واليوم أبو العجاج وبينهما منازل العيسوية وأراضي سلفيت وحفريات تحت الأقصى وغيرها الكثير من الممارسات التي أصبح الطفل الفلسطيني لا يجهد نفسه كثيرا كي يعي بأنها تهويد لأرضه وطرد لأهله.

هجمة المؤسسة الإسرائيلية، ويحذر أبو قرن من أن «إسرائيل» تسعى من وراء إبادته القرى بالكامل إلى تهينة أجواء قادمة لارتكاب حماقات جديدة في عدة مواقع في الأرض المحتلة.

400 بؤرة استيطانية

وبيين الخير حنتش أن هناك أكثر من 250 مستوطنة مقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة، وأن عددا كبيرا منها أقيم على أنقاض مضارب البدو في الوسط وقرى هجرت بالكامل، كما أن أكثر من 400 بؤرة استيطانية تم نشرها على قمم الجبال الفلسطينية دون وجه حق، معتبرا أن مسلسل هدم القرى هو مقدمة استيلاء على أرضها وما حولها من مناطق.

وبيضيف: «إن ما تتعرض له منطقة الأغوار وتحديدا قرى أبو العجاج وبرزرا، يهدف إلى تفريغ الحدود الشرقية لجعلها حدود دولة الاحتلال وهذا الهدف الأخطر في رسم معالم الدولة الفلسطينية المتوقع إقامتها ولا يعرف مكانها».

وتشير الدراسات إلى أن ما يزيد على 520 ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات مبنية في الضفة الغربية، منها ما أنشئ مع بداية احتلال عام 1967 وأكثرها بعد توقيع اتفاقية أوسلو في بداية التسعينيات.

الاحتلال يستخدم الكلاب البوليسية في عملياته.. والأطفال فريسة سهلة

هيثم الشريف

رغم مرور عدة سنوات على مجزرة مخيم جنين، إلا أن الطفل محمد نجم، المصاب بمرض سرطان الدم منذ نعومة أظفاره، يعاني من مرارة ما جرى له آنذاك، حين استشارت العلاجات الكيماوية التي كان يتلقاها، كلاباً بوليسية مرافقة للقوات الإسرائيلية، فبدأت تنهش لحمه. ذلك ما عبّر عنه الطفل محمد بكلماته البسيطة واصفاً ما جرى له حين كان عمره 8 سنوات: «لليوم بخاف من الكلاب، لأنني بشوفها في أحلامي. وبنساش كيف صدونا الجنود الساعة 4 الصبح، وفلتوا الكلاب علينا، وواحد منهم عضّ أيدي اليمين خمس دقائق، بعد ما حشرتني بزراوية، بعيد عن أهلي، مع هيك أمي صفرنت (أغمي عليها)، وبعد ما رحت للمستشفى، أخذوا قطعة من لحم إجري لتغطية مكان العضة، لأنه العظم كان ظاهر، وضلّبت بالمستشفى 12 يوم».

أما الفتى محمد فضل قاسم (16 سنة)، من المخيم نفسه، فلا تختلف قصته كثيراً، إذ ما زال يذكر جيداً ما فعلته به الكلاب البوليسية، حين هدمت القوات الإسرائيلية منازل المخيم على رؤوس من فيها. وقال «حينها، وزّع الجيش الإسرائيلي الكلاب على المنطقة بحثاً عن مطلوبين، وبعد أن أخرجوا كل الرجال من المنازل، بقيت ووالدي وأخواتي في المنزل، وإذا بكلاب بوليسية ذات أنياب حادة مزودة بكاميرات و«أنين»، تقتحم غرفتنا دون وجود

أي جندي، وأخذت تشمتني. فخافت أختي الصغيرة من ذلك، وصارت تبكي، فحضنتها، وإذا بالكلب يعضّني في قدمي، ورغم محاولة أمي سحبي، إلا أنه لم يتركني، وبدأ يجرتني على الدرج من الطابق الثاني حيث نسكن، فبدأ الدم ينزف من قدمي، وغبت عن الوعي، ثم حضرت قوة صوبت بنادقها نحوي بهدف قتلي، لأن الكلاب مسكت بي، لكن أبي الذي لحق بهم، أخذ يصيح في وجههم، ويقول لهم إنني صغير ولست مطلوباً، وألقى بنفسه فوقي، حتى لا يقتلوني».

واستطرد الفتى قاسم يقول: «عدت لوعيي، فوجدت القوة الإسرائيلية تصوب بنادقها نحوي، ووالدي فوقي، وفي تلك اللحظة، سحبني الكلب من قدمي بشدة، فقمض جزءاً من لحمي، فأخذت أصرخ، ومن شدة الألم والرعب، غبت عن الوعي مجدداً، ولكي لا يستمر ارتطام جسدي بالدرج أثناء سحبي، اضطر والدي لأن يحمل مع كلابهم البوليسية جسدي من طرفي الآخر!، وأذكر أنني مكثت للعلاج في المستشفى 12 يوماً، ومن يومها وأنا أخاف من الكلاب وأحلم بها، لذا تم الحاقني بنادي تأهيل ضحايا التعذيب في المخيم، الذي كان به أكثر من 250 طفلاً تتراوح أعمارهم بين (10-15) سنة».

علاج نفسي

الأخصائي النفسي الإكلينيكي جعفر جرادات، من مركز علاج وتأهيل ضحايا



فتى يتلقى العلاج بعد أن نهشته كلاب الاحتلال.

التعذيب، الذي كان أشرف وزملاء له على العلاج النفسي للطفلين المذكورين، إضافة لأطفال آخرين، قال إن حالة (محمد نجم) المصاب بسرطان الدم، كانت الأكثر تأثيراً، لأن ذلك ترافق مع وضع نفسي وصحي سيئ، حيث إن العلاج الكيميائي، ساهم في استثارة الكلاب البوليسية، وجعلها تنهش لحمه، وبالتالي فقد كانت حالته الأصعب أثناء العلاج»، وأضاف: تم دمجه في مخيمات علاجية صيفية، فبدأ يتعالى مع الأخصائيين، واستمر علاجه أكثر من سنة، من خلال برامج تهدف إلى جعله يتعايش مع الظروف التي مرّ بها.

احتاجت لأكثر من سنة من العلاج النفسي المباشر، عن طريق برامج سلوكية وترفيهية علاجية. بدوره، قال مدير وحدة البحث والتوثيق في مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب وسام سحويل، إن المركز يعمل من خلال منهجية علمية، على توثيق مثل هذه الانتهاكات بحق الأطفال، وما يتعلق بممارسات التعذيب قصيرة وطويلة المدى، بدءاً من أساليب الضرب، وصولاً إلى بعدها السيكولوجي.

توثيق الاعتداءات

وتوثق المؤسسات والجمعيات الحقوقية

عددًا من الاعتداءات التي يتعرض لها مثل هؤلاء الأطفال، لكن تردد الأهل في الإبلاغ عما يتعرضون له، ورفض رفع الشكاوى ضد الجيش الإسرائيلي، تبقى في الغالب عائقاً أمام هذه المؤسسات، وهذا ما أشار إليه منسق الوحدة القانونية في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال المحامي إياد مسك، حيث قال: «رغم توثيقنا لعدة حالات اعتداء، إلا أن المشكلة المستمرة تتعلق بخوف الأهل، الذين يرفضون إجمالاً التقدم بشكاوى للجهات المعنية، ورفع القضايا».

استخدام الكلاب البوليسية، حسب المختص في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان رزق شقير، محظور بموجب اتفاقية حقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، كما يعدّ انتهاكاً للكرامة الإنسانية، يقول: «استخدام الكلاب البوليسية يخلق حالة من الرعب والفزع والترجيع لدى الأطفال، ويؤثر على شخصية الطفل ونموه، وبالتالي فهو مخالف لأبسط القواعد الإنسانية، وقانون حقوق الإنسان، فترجيع الأطفال محظور حسب الاتفاقية لمن هم دون الـ(18) سنة، إلى جانب أن الأطفال عموماً يجب أن يعاملوا معاملة خاصة، حيث إن ما هو مسموح التعامل به مع البالغين، غير مسموح التعامل به مع الأطفال، مع التأكيد على أن القانون ينص على منع التعذيب بكل أشكاله».

السائقون يطالبون بإزالتها والأهالي يصرون على وجودها

مطبات بير الباشا في جنين: 14 «جبلًا» في أقل من 700 متر!

عبد الباسط خلف

يقول السائق هشام شفيق: أعمل منذ سنوات على خط جنين- عرابية، وصرت مثل غيري من السائقين، نعاني من المطبات الكثيرة المنتشرة في الشارع الرئيسي الذي يربط جنين بنابلس، عند قرية بير الباشا، ونتمنى أن نمر منها بسلام.

وحسب شفيق، فإن المسافة بين بلدته عرابية وجنين صارت تحتاج إلى نصف ساعة، خمس عشرة دقيقة منها للخلاص من المطبات، والباقي للطريق العادية. ويضيف: تسببت هذه العوائق بالكثير من الحوادث، وخصوصاً للسائقين الذين يمرون من الطريق لأول مرة، ولا يتوقعون وجود مثل هذا العدد الهائل منها في مسافة قصيرة، إضافة إلى بنيتها، فهي ضخمة وقد تسبب ضرراً بالغاً لأي سيارة تتفاجأ فيها، ولو بسرعة عادية. ويتندر البعض بالقول: يستطيع هذا الشارع ومن وضع عليه 14 مطباً في 700 متر تقريباً دخول موسوعة «جينيس» للأرقام القياسية ببساطة، وستكون النتيجة مضمونة.

توضيح من الأهالي

ويشير المعلم فهمي غوادرة الذي يسكن

قرية بير الباشا المجاورة للشارع الرئيسي الذي يربط جنين بنابلس، وبمجموعة كبيرة من بلداتها كعرابية ويعبد وسيلة الظهر وجعب وغيرها، إلى أنه «وقعت حوادث كثيرة عليه، وأودت بحياة نحو ستة أطفال دهساً، لذا، قرر الأهالي الوقاية من الموت على الشارع المار من بين بيوتهم بمطبات تخفف السرعة الجنونية للكثير من السائقين. ويتابع: في قريتنا أيضاً أطفال أصيبوا بإعاقات جسدية وعقلية، بسبب السرعة، بعد تعبيد الشارع؛ فهو يمر من بين البيوت.

ويضيف: نعرف أن للمطبات سلبات، لكن إيجابياتها كثيرة، ويكفي أنها تمنع وقوع المزيد من الحوادث، وإذا قررت الجهات المسؤولة إزالتها، فستحدث معارضة كبيرة من الأهالي، وقد تقع أمور لا تحمد عقباها. وترى المواطنة فاطمة موسى المصري، التي تقطن بير الباشا، بالمطبات، حواجز إيجابية تحمي الأطفال الذين يخرجون من بيوتهم، ويقطعون الطريق للوصول إلى الدكان والمدرسة.

وتقول: يرفض السائقون وجود المطبات، وسيعارض المواطونون إزالتها؛ لأنهم يعتبرون وجودها حماية لهم من حوادث خطيرة.



أحد مطبات بير الباشا في جنين.

قرار لم يُنفذ

يقول رئيس نقابة عمال النقل في الاتحاد العام لنقابات العمال، عضو لجنة السير في محافظة جنين، كايد عواد: وردتنا موجة شكاوى من المواطنين لإزالتها، ووصلت شكاوى مماثلة لجنة السير في المحافظة التي يقف على رأسها المحافظ، قدورة موسى، ويشارك في عضويتها نقابة النقل، ومراقب المرور، ومدير شرطة المرور، والحكم المحلي وبلدية جنين. وقد أصدرنا قراراً بإزالتها،

وطلبنا من وزارة الأشغال العامة تنفيذ قرار اللجنة، لكن الأمر لم يُنفذ، رغم مرور وقت طويل عليه. ويضيف: اقترح محافظ جنين وضع مطبات من المطاط، لتقليل الأثار السلبية لها، ووردتنا مقترحات أخرى نصب حماية على حافة الشارع، لكن الأمر يحتاج للممول.

ويتابع: لا يُعقل أن يبقى الوضع على حاله، فالمسافة قصيرة تتراوح بين 500 إلى 700 متر، وفيها 14 مطباً، وهو أمر نادر وغير

معقول، وهناك حوادث وأضرار تتسبب بها، وخاصة لسائقي الشاحنات، وللذين يمرون أول مرة من الطريق.

ويعلق السائق سعيد خليل بالقول: شاهدت بأب عيني كيف أن سيارة سقطت في الوادي القريب، بعد أن اضطر سائقها لاستخدام «البريك» بشكل فجائي، كما أن المطبات ليست معدة بطريقة قانونية، فهي عالية، والأمر يحتاج إلى حل.

اقتراحات

ويقترح وليد إعمور، وهو عامل بناء يمر كثيراً من المكان، أن تفكر الجهات المختصة، بحل جذري للمشكلة، بما أن التفكير في توسيع الشارع أمر مستحيل لوجود بيوت قريبة جداً منه، وإنشاء جسر، وإقامة سياج على جانبي الطريق؛ لحماية الأطفال وغيرهم من حوادث المرور.

فيما تقول المواطنة هدى الشيخ إبراهيم، وهي طالبة جامعية: الجسر في المنطقة حل عملي، وهو موجود في الكثير من المناطق في العالم، وقد حل المشكلة في الأردن، كما يمكن وضع ممر للمشاة، أو إشارة ضوئية، أما أن يبقى الأمر على حاله، فهذا سيتفاقم المشكلة.

وهل هي مع خيار المقاومة الشعبية فقط؟ أجاب: «لم نسقط أي خيار من خيارات التحرر الوطني، ما زلنا وسنبقى محتفظين باسم الحركة وأهدافها وهو التحرر الوطني والمؤتمر السادس لحركة فتح أبقى كافة الخيارات مفتوحة، وأكد أن اليوم هو وقت المقاومة الشعبية والسياسية، ولم نسقط أي خيار من خيارات المقاومة لأننا شعب تحت الاحتلال، ولكن أي مقاومة يجب أن تكون ضمن إجماع وطني».

وتابع: «أما في ما يتعلق بالمقاومة أتمنى أن تجعلوا نرى من يمارس المقاومة المسلحة حالياً، أين هي مقاومة حماس في قطاع غزة الذي تسيطر عليه بالكامل؟ حماس تقوم حالياً بحماية الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي».

لكن ماذا لو كان هناك خيارات مقاومة لدى الجبهة والجهاد الإسلامي؟ أجاب عساف: «المقاومة يجب أن تكون وفق إجماع وطني، وأي مقاومة هدفها خدمة أجناس غير فلسطينية، تستر بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وهناك أطراف فلسطينية دفع لها الملايين من إيران التي تهدف لاستكمال مشروعها النووي على حساب القضية الفلسطينية، وتعلم جيداً الارتباطات الإقليمية لبعض الأطراف الفلسطينية، يأخذون مبالغ مالية طائلة لأهداف غير فلسطينية».

وتساءل: «أين مقاومة الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، لماذا يتساقون مع مخططات حماس هناك، ويريدون المقاومة من الضفة؟»، نافياً أن يكون للجبهة الشعبية أي معتقلين سياسيين لدى الأجهزة الأمنية.

وتابع: «أنا مش شايف الجيوش الجرارة التابعة للجبهة الشعبية متوجهة لتحرير تل أبيب ونحن من يقف بوجهها، هذه مزاوادات، هذه مقاومة إعلامية لم يعد الشعب الفلسطيني يصدقها».

رد حماس

وفي رد حركة حماس على اتهامها بالاستمرار في سياسة الاعتقال السياسي للمقاومين، اكتفى أيمن طه القيادي في الحركة بالقول: «إن ما يجري في غزة لا يمكن تشبيهه بما يحدث في الضفة، فكافة المعتقلين لدى حماس لم يكونوا معتقلين سياسيين بل هم من أصحاب الملفات الجنائية التي تسعى للتخريب وزعزعة الأمن والاستقرار في القطاع، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية يمكنها الإطلاع على كافة المعتقلين والتأكد من ذلك».

لمدة تزيد عن أربع ساعات في أحد المقار الأمنية التي تقوم يومياً بإخلائها خوفاً من تعرضها لعمليات قصف، ما يشكل خطراً على حياة الذين يتم تركهم داخل المقار فيما يأخذ عناصر الأمن أماكن آمنة.

وطالب المصدر القيادي بالسرايا، الحكومة المقالة بغزة بالوقوف إلى جانب المقاومة وحماتها، مناشداً جميع الفصائل الفلسطينية للانتقام من أجل وقف الحملات لاعتقال المقاومين وملاحقتهم سواء في غزة أو الضفة، وذلك حفاظاً على الثوابت الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الذي يشن حملات اغتيال واعتقال مدوية لمجاهدي المقاومة في الضفة وغزة.

الوفاق الوطني والتنسيق الأمني

من جانبه قال المحلل السياسي د. ناجي شراب إن كلمة «الوفاق الوطني» هي كلمة كاذبة كالمصالحة، تعلق عليها حماس وأجهزتها الأمنية ما تقوم به من اعتقالات للمقاومين على غرار ما تقوم به أجهزة أمن السلطة بالضفة التي تعتقل المقاومين أيضاً تحت مبرر الاتفاقات الأمنية «التنسيق الأمني» مع الاحتلال، وكلا الطرفين يعرض حياة هؤلاء المقاومين للاغتيال بعد انكشاف أمرهم للاحتلال، حسب قوله.

وأضاف شراب لـ«الحال»: إن المؤسسة الأمنية أي كان موقعها عليها توفير الحماية للمقاومين، بمعنى عدم إفشاء أي معلومة تتعلق بهم، وهذا يتم بالتنسيق المشترك مع فصائلهم، لا أن يتم اعتقالهم وفضح أمرهم على الملأ، وبالتالي يكونون هدفاً سهلاً للمراقبة من قبل العملاء فيما بعد، وتصفياتهم، وهذا يعتبر شكلاً من أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال وإن لم يتم بشكل مباشر».

وأشار إلى أن ما تقوم به الأجهزة الأمنية سواء في الضفة أو غزة، هو تجسيد فعلي لحالة الانقسام، وكان وظيفتها باتت هي فقط للحفاظ على كرسي الحكم، فأصبح القرار السياسي محكوماً بالقرار الأمني والعسكري لهذه الأجهزة التي باتت تنحرف حتى أصبحت مؤسسات تنظيمية، وهذه ظاهرة خطيرة جداً وتزداد تعقيداً».

فتح

وفي سؤال «الحال» المباشر للناطق باسم تنظيم فتح أحمد عساف هل نبذت فتح خيار المقاومة المسلحة

إستراتيجية موحدة يتفق عليها الجميع».

جند أنصار الله والجهاد الإسلامي

وفي ذات السياق قال أحد قادة جماعة «جند أنصار الله» وهي حركة «سلفية جهادية» كان يتزعمها الدكتور عبد اللطيف موسى الذي قتلته حماس و27 آخرين من أتباعه في رفح، إن حماس ما زالت تعتقل عشرات «السلفيين الجهاديين» في سجونها دون معرفة أسباب اعتقالهم، ودون تقديمهم للمحاكمة، وإنه وغيره يتعرضون للتعذيب على يد أفراد الأجهزة الأمنية التابعين لها.

وكانت حماس قالت «إن هؤلاء لا علاقة لهم بالسلفية وإنما هم عناصر تكفيرية ومنحرفون فكرياً». من جهته لم ينف القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش لـ«الحال» قيام أجهزة أمن الحكومة المقالة بغزة باعتقال عناصر من سرايا القدس بين الحين والآخر بدعوى إطلاقهم قذائف صاروخية على البلدات الإسرائيلية، مستدركاً بالقول «الآن ليس لدينا معتقلون في سجون حماس، والخلافات التي قد تحدث يتم إجراء نقاش حولها، ولكن الوضع في الضفة مختلف تماماً، حيث قمع المقاومين ومصادرة سلاحهم، وهذا جاء نتيجة التزامات دولية وأمنية مرتبطة بالاحتلال».

وأضاف البطش: إن ما يحدث من عمليات اعتقال للمقاومين أي كان مصدره سواء في الضفة أو في غزة على خلفية أمنية وسياسية، فهو مرفوض جملة وتفصيلاً بالنسبة لحركة الجهاد، موضحاً أن الحالة الأمنية في حالة ضعف شديد نتيجة الانقسام، كما أن الانقسام يعتبر أداة حادة أدت إلى هذا التراجع والضعف لأن كل طرف يتمسك بسلطته وحكومته على حساب الغير.

وكان مصدر قيادي في سرايا القدس أكد في وقت سابق إقدام قوة من جهاز «الأمن الداخلي» التابع للحكومة المقالة في غزة، على اعتقال مجموعة من عناصر سرايا القدس، ووحدات الاستشهادي نبيل مسعود التابعة لكتائب شهداء الأقصى الذراع العسكرية لحركة «فتح» أثناء استعدادهم لتنفيذ مهمة «جهادية نوعية» ضد القوات الخاصة الإسرائيلية التي اعتادت التوغل لمئات الأمتار داخل أراضي قطاع غزة، معبراً عن استغرابه من إقدام هذا الجهاز على احتجاز العناصر

ولعل أبرز مخالفات القانون التي لا تتهاون بها الأجهزة الأمنية إطلاقاً هي حيازة السلاح، بصرف النظر عن يجوز أو الغرض منه سواء عناصر من حماس، أو فتح أو الجبهة الشعبية.

الجبهة الشعبية: اعتقال المقاومين يجب أن يتوقف

وتقول خالدة جرار النائب عن الجبهة الشعبية في المجلس التشريعي: «اعتقال المقاومين معروف لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية، والسياسيين والفصائل، وبعض المواطنين يعرفونه، لكن هناك من لا يعرفه إلا عندما يصطدم به».

وتتابع: «توجد حالة غضب من هذه الأساليب، ولسان حال الناس يقول إذا كانت القيادة الفلسطينية فشلت في المفاوضات فلماذا تريد منع الناس مع المقاومة؟».

وتعتقل الأجهزة الأمنية الفلسطينية سبعة من عناصر الجبهة الشعبية، وحسب جرار: «فإن الأجهزة الأمنية تعتبر أحدهم مسؤولاً عن كتائب أبو علي مصطفى: «وإن اعتقاله جاء لحمايته».

وتعلق: «اعتقال المقاومين لحمايتهم يعتبر مبرراً تاريخياً، وهناك حاجة ماسة للكف عن الاستمرار في الاعتقالات والتنسيق الأمني».

وتوضح: «الخطورة في الاعتقالات أنها تهدف لتهمينة الرأي العام الفلسطيني لقبولها، رغم أنها غير قانونية وتنتهك الحريات، وتجري بجهة تهديد وزعزعة الأمن الداخلي سواء في الضفة أو القطاع». وتؤكد «أن الاعتقالات تتم بناء على تنسيق بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، وهناك من يخرجون من المعتقلات الفلسطينية، ليتم اعتقالهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والعكس صحيح».

وحسب مصادر أمنية مطلعة لـ«الحال» «فإن جزءاً من أهداف الاحتلال الإسرائيلي هو إعطاء انطباع أن الأجهزة الأمنية ضعيفة، وهذا ما يبرر اعتقال الاحتلال لبعض الحالات التي تفرح عنها الأجهزة الأمنية».

وتعقبها على التنسيق الأمني، تقول جرار: «لا أفهم لماذا يتم نقل عتاد وعناصر أمنية بينما لا يوجد حماية لأي فلاح يقطف زيتونه، لمن هذه العناصر والعتاد؟». وتقر جرار أن ما يجري على الساحة الفلسطينية، من وجود يتمسك بخيار المقاومة العسكرية، وتيار آخر يصير على المقاومة الشعبية والسياسية يعود لغياب

ولم تكن قضية النمنم الذي كان انكشف أمره للعام والخاصة بعد اعتقاله وإيداعه السجن التابع لأجهزة أمن المقالة، هي الأولى أو الأخيرة في سلسلة الاعتقالات للمقاومين الذين يتعرضون فيما بعد لعمليات الاغتيال من قبل قوات الاحتلال، أو الاعتقال في أحسن الأحوال إن أمكن ذلك، حيث تم اغتيال المقاوم إسلام ياسين وشقيقه محمد في السابع عشر من الشهر الماضي، والذي كان اعتقل في عام 2008 لدى جهاز الأمن الداخلي أيضاً.

وكما هو النمنم وياسين وغيرهما في غزة، هناك الكثير من المقاومين ممن تعرضوا وما زالوا يتعرضون للاعتقال على أيدي أجهزة أمن السلطة في الضفة، وفق ما بات يُعرف بـ«التنسيق الأمني» والغريب الذي بات شائعاً أن هناك عدة حالات لمعتقلين يتم اعتقالهم من الاحتلال الإسرائيلي بعد أن تفرغ عنهم الأجهزة الأمنية في الضفة أو العكس، كما حصل مع عمر البرغوثي من كوبر/ رام الله، أو سامي العاصي من نابلس، أو أمجد محمد عبد القادر قرزاز أو محمد كامل تطليل وكلاهما من دورا/ الخليل، وفراس جرار من جنين، وغيرهم كثر.

وفي حين تنفي مصادر أمنية مطلعة في الضفة أن يكون الهدف من التنسيق الأمني هو اعتقال المقاومين، تؤكد ذات المصادر: «أن جميع الاعتقالات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي ضد الخارجين عن القانون، الذين يهدفون إلى زعزعة الأمن الداخلي».

وفي تصريحات أدلى بها وزير الداخلية سعيد أبو علي للمصافيين أشار «إلى أن التنسيق الأمني حاجة مهمة في كل الظروف التي مرت بها السلطة، حيث كان دائماً هناك مستوى معين من التنسيق الذي يقتصر عمله فقط على نقل العناصر الأمنية الفلسطينية من مدينة إلى أخرى عبر الحواجز المنتشرة في الضفة والبالغ عددها أكثر من (450) حاجزاً عسكرياً، ونقل العتاد، والتنسيق لسفر وتنقل السياسيين بمن فيهم الرئيس محمود عباس شخصياً».

ونفي «أن يكون هناك أي تبادل للمعلومات بين السلطة وقوات الاحتلال، مؤكداً «أن هذه الاتهامات تطلقها بعض القوى السياسية، ولا يتوقع منها غير ذلك مثل حركة حماس مثلاً».

ويتابع: «وسائل الإعلام تتحدث عن معتقلين من حماس لدى السلطة، بينما يوجد لدينا أيضاً معتقلون محسوبون على حركة فتح ولا أحد يذكرهم، والمعيار الوحيد في الاعتقال هو مخالفة القانون».

حتى المرحاض في جنوب الخليل لم يسلم من إخطار الهدم



المواطن خليل النواجعة يعرض الإخطار الاحتلالي بهدم المرحاض في خربة سوسيا.

ولم تختلف حال المواطن أبو نبيل النواجعة عن سالفه، حيث أخفى المرحاض الذي قدمته له نفس الجمعية داخل مغارة يسكنها، خشية هدمه أو تخريبه من قبل جنود الاحتلال ومستوطنيه. وأوضح أن الضرورة اقتضت لجوءه إلى إخفائه لحرب الاحتلال والمستوطنين الزائدة عن الحد بالمنطقة والتي دمرت حياة السكان.

ولا تقتصر إجراءات الاحتلال في المكان على هذا الحد، بل تتصاعد بين الفينة والأخرى في سياسات يصفها السكان بالممنهجة والتي تتراوح بين إخطارات الاحتلال المستمرة، وحراسة جنوده لاعتداءات المستوطنين هناك.

ويستعرض النواجعة جملة من الاعتداءات والإجراءات التي أحدثها الاحتلال في حياتهم، قائلاً بأن الاحتلال وإجراءاته تسببت في استشهاد قريب له في هجوم للمستوطنين، كما كرر الاحتلال عمليات هدمه لبيوت الشعر والبركسات والمغائر في ذات المكان، منذ إقامة المستوطنة على أراضي الخربة القديمة عام 1982، وسماها الاحتلال باسم القرية.

وفي ذات السياق، أشار المواطن النواجعة إلى أنه اضطر وكافة أفراد خربته للرحيل إلى أراضٍ أخرى يملكونها نجت من سطوة المستوطنين آنذاك ليقيموا تجمعاً جديداً، وهو يتعرض للملاحقة والتصييق الآن ليستمرروا رغم ذلك في صمودهم على أراضيهم.

المرحاض يخدم عائلة كاملة.

وفي تفسيره لقرار الاحتلال، أشار النواجعة إلى أن الاحتلال يحارب أي مظهر جديد في المنطقة، ويتعمد بشكل مستمر الحضور إلى المكان الواقع بجوار المستوطنة، حيث يقطن مع عائلته، من أجل مراقبة المنطقة التي تشمل على خيم للسكن وحظائر للأغنام، ويمنع تشييد أي مبنى أو خيمة.

ويبين بأن ذلك القرار خطير وصعب، مفسراً ذلك بانعدام المكان لقضاء أفراد العائلة للحاجة، وخصوصاً النساء منهم. ويلفت إلى أن المرحاض مصنوع من الحديد، تبرعت به جمعية أهلية تساعد المتضررين من اعتداءات المستوطنين، نتيجة الحاجة العاسة والكبيرة لعائلته بعدما انقطعت بهم السبل وأصبحت حياتهم بائسة.

وأوضح أن سلطات الاحتلال اعتبرت المرحاض مبنى جديداً في المنطقة، ورغم توضيحاته لهم بأنه مصنوع من الحديد، لم يلتفت الضابط المسؤول الذي ترك القرار وانسحب وغادر المكان.

وتساءل: ماذا يشكل المرحاض الذي يستر عائلة كاملة، ولا تتجاوز مساحته المترين مربعين؟ مضيفاً أن الاحتلال لا تهمة المساحة ولا المكان، لكنه يتعمد استهداف كافة مقومات العيش والحياة الدقيقة لدى السكان في منطقته لترحيلهم وتوسيع حدود المستوطنة على أرضهم.

حسن الرجوب

لا تكفي سلطات الاحتلال يهدم بيوت وخيم وحظائر السكان الفلسطينيين القريبين من المستوطنات والتجمعات الاحتلالية في مختلف مناطق الضفة، بل تمتد لملاحقتهم في دقائق أمور الحياة لتجبرهم عما تبقى من أرض يتشبثون بها.

وتعكس حكاية المواطن خليل النواجعة من خربة سوسيا جنوب شرق محافظة الخليل واحدة من أبرز صور ملاحقة السكان الفلسطينيين في المناطق القريبة من المستوطنات، حيث تسلم مؤخراً إخطاراً بهدم مرحاض مؤقت تبرعت به جمعية أهلية تهتم بأحوال السكان المعيشية.

وشكل الإخطار مصدر تهديد للمواطن وعائلته بعد تهديدهم بهدم المكان الذي يقضون فيه حاجتهم بعيداً عن أعين الناس.

ويشير النواجعة لـ«الحال» بأن عدة دوريات عسكرية قدمت إلى المنطقة برفقة ضابط ما يسمى بالتنظيم الإسرائيلي، وتركوا إخطار الهدم على المرحاض قبل الانسحاب من المكان.

وأضاف أن الإخطار اشتمل على قرار بهدم المرحاض وإمهال صاحبه أياماً قليلة للاستئناف، مشيراً إلى أن

هل سيمنع الرادار الفلسطيني حوادث الموت في مدن الضفة؟

سامر خويبة



ولكن الحفاظ على ارواح وممتلكات المواطنين وتخفيف عدد الحوادث قدر الامكان، ومن جهة أخرى ضبط المخالفين وردع المتهورين. ورغم اعتماد شوارع معينة سيستخدم فيها الرادار، الا انه بإمكان شرطة المرور استعماله في أي منطقة تريد من أجل ضبط أي مركبة تتجاوز السرعة المحددة، خاصة في ساعات الليل وأيام العطلات والجمع، كون الشوارع حينها تكون شبه خالية، ما يشجع بعض السائقين على مخالفة القانون وزيادة سرعة مركبتهم.

كل ما يسير بمحرك

الرادار يستطيع ضبط جميع المركبات التي تسير بمحرك ولها لوحة ارقام، ما يعني انه يشمل مركبات الشحن، السيارات الخاصة بأنواعها، الدراجات النارية، التراكورات. وفيما اذا كانت السيارة المخالفة هي سيارة عسكرية او تتبع جهاز الشرطة، أكد أبو عرقوب ان القانون فوق الجميع وهو لا يستثنى أحداً، وأنه في حال تجاوزت سيارة الشرطة السرعة المحددة دون مبرر وموافقة مسبقة من المسؤولين (بمعنى ان تكون في مهمة رسمية) سيجري ضبطها ومخالفتها. وعن امكانية قيام بعض السائقين بالتحايل بطرق مختلفة على الرادار، اعاد الرائد ابو عرقوب التأكيد على أن أجهزة الرادار التي تستخدمها الشرطة الفلسطينية متطورة جداً، ولا يمكن ان يؤثر على عملها أي شيء، مغرباً عن أمه بان يعود العمل بها بالفائدة المرجوة على المواطنين، ويقلل من حوادث السير، وهو ما يتطلب تفهما وتعاوناً من قبل الجميع.

الوعي قبل الرادار

أحد سائقي سيارات السرفيس على خط الاتحاد بنابلس طالب شرطة المرور قبل ذلك بوضع لافتات في عدة مناطق توضح السرعة القصوى التي يسمح السير بها، وأن لا يكون هم الشرطي تغريم السائق مالياً، تعبئة دفتر

تعد محافظة نابلس من أعلى المحافظات على مستوى الوطن في عدد حوادث السير وحالات الوفاة التي تنتج عنها، فحسب شرطة المرور فيها تم تسجيل ومتابعة 1147 حادث سير نتج عنها 18 حالة وفاة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخ اعداد هذا التقرير، ناهيك عن الحوادث التي لم تسجل جراء حل الاشكالية بين الطرفين وديا، او تلك التي يتابعها الطرف الاخر في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. هذا الامر دفع مديرية الشرطة في المحافظة وتحديدًا شرطة المرور بالتعاون والتنسيق مع الادارة العام للشرطة الفلسطينية للبدء رسمياً منذ الأول من كانون الأول الحالي (اليوم) إلى تركيب عدد من اجهزة الرادار في مناطق مختلفة من المدينة، لا سيما على مداخلها، وفي الشوارع الممتدة التي تتبع للسائقين تجاوز السرعة المحددة، حيث سيبدأ ضبط المخالفين وتغريمهم وتحرير مخالفات مالية بحقهم. الرائد فؤاد أبو عرقوب مدير شرطة المرور في مديرية شرطة نابلس أوضح ان الرادار -الذي جرى تجربته قبل العمل به رسمياً لاشعار السائقين- يعمل بدقة متناهية، حيث يستطيع ضبط السيارة المخالفة على بعد 600 متر، ويعطي رسالة بذلك بالثانية والتاريخ المحدد مع امكانية تصوير رقم السيارة، ليشكل حجة وبرهاناً دامغاً للمحكمة.

وبحسب القانون الفلسطيني فالسرعة المسموح بها داخل المدن هي 50 كم/ ساعة، وبناء عليه سيتم تحرير المخالفات لمتجاوزي السرعة القانونية بقيمة 150 شيقلاً اذا كانت السرعة الزائدة لا تزيد عن 30 كم، في حين انها ستتضاعف لتصبح 300 شيقلاً إضافة لحجز الرخصة في حال تجاوز السرعة القانونية المسموح بها بزيادة عن 30 كم/ ساعة. ويضيف لـ «الحال» التي التقت في مكتبه بنابلس أن الهدف من وراء العمل بنظام الرادار ليس جني الاموال من وراء المخالفات

الوعي عند جميع السائقين بخطورة السرعة مع ضرورة الالتزام بالقوانين». نيفين إيد قالت إن «الرادارات فكرة جيدة لكنها ليست الحل، الذي يكمن من وجهة نظرها في فرض القوانين والزام جميع الناس بها سواء الذين يقودون السيارات أم لا»، وهو ذات الموقف الذي تحمله رفيف -وهي تقود سيارة- التي طالبت «بإيجاد وسيلة لنلزم فيها السائقين بالسرعة القانونية، ولكن الحل الجذري يكون بالوعي من جميع الاطراف».

المخالفات» كما قال. زميله على ذات الخط قال ان الامر لا داعي له مطلقاً، خاصة في نابلس حيث الشوارع الضيقة والازدحام الخانق الذي يجبر السائقين على القيادة بسرعة اقل من المسموح بها. المواطنون رأوا في تركيب الرادار خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث يقول زايد محمد إن «الازدحام داخل مدينة نابلس لا يسمح بالسرعة، لكن من الممكن عند المداخل وبين المدن والقرى، وعلى العموم الأهم هو

وتضيف: «كثير من الحوادث التي تقع لا يكون سببها الرئيسي السرعة وخير دليل على هذا ما جرى مع المرحومة مديحة حنون قرب المستشفى الوطني بنابلس». وهو ذات السؤال الذي طرحته مسرة بقولها: «هل تجاوز السرعة القانونية هو سبب الحوادث؟» وتجب نفسها قائلة: «القيادة فن وذوق وإخلاق»، مغربة عن املها في توفير وسيلة تضبط «إخلاق السائقين» على حد تعبيرها.

بورين.. وحشية استيطان لأرض لا تعرف الاستسلام

بشار النجار

300 متر خوفاً من الذئب الذي سيفترسنا ويفترس أغنامنا بعد أن افترس أرضنا. ويروي أبو مرسي إحدى التجارب التي مر بها مع المستوطنين حيث قاموا بمهاجمته في شهر رمضان وقتلوا له 5 من المواشي بعد أن أطلقوا عليه الرصاص، ما اضطره إلى الاحتما بأغنامه التي يدين لها بحياته وقاموا كذلك بقتل حمارة بعد أن قطعوا رأسه بالسكين. وليست الجهة الغربية أحسن حالاً من الشرقية، فبمجرد أن تنظر إلى الجهة الغربية وقت غروب الشمس لا تتوقع بان تكحل عينيك بمشهد غروب الشمس بل سترى أضواء المعسكر الذي لربما احتل أضواء الشمس أيضاً. يبقى هذا هو حال قرية بورين والكثير من القرى الفلسطينية التي ما زالت متمسكة بأرضها لترسم لوحة العزة والصمود التي يرفض أهالي القرية ان يكون المستوطن فيها هو الرسام.

أن يترك الشرق والغرب دونما غطرسته التي اعتادت عليها الأرض الطيبة حيث كان للجهتين الشرقية والغربية أن تنال نصيبهما من تلك العدالة الاستيطانية الفاسدة. فتلال الشرق في بورين صارت كالأخطبوط لكثرة الشوارع المحفورة فيها ناهيك عن النقطة العسكرية التي تعلو المكان، حيث تقوم بمنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم القريبة من المستوطنات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بحراسة المستوطنين الذين يقومون بمهاجمة القرية ورعاة المواشي الذين يسرحون بأغنامهم إلى المراعي القريبة من القرية. وحول هذا يقول وليد عيد (أبو مرسي) احد رعاة الأغنام إن بورين كانت من أكثر قرى المنطقة مسالحة بالأراضي التي تملكها قبل أن يقوم المحتل بمصادرة وتجريف مئات الدونمات. ويضيف أبو مرسي: أصبحنا لا نستطيع الابتعاد عن القرية بأغنامنا سوى

بأفضل من مستوطني يتسهار، فكلهم محتل واحد يتسابقون فيما بينهم أيهم سيلحق الضرر والأذى بأهل القرية، فلو أردنا المقارنة بينهم وبين مستوطني يتسهار حسب أبو نائل الرزين صاحب احد الأراضي المتضررة فإن مستوطني يتسهار وبرأخا قاموا بحمارة شجرة الزيتون بثلاثة أساليب، الأول هو قطع الشجرة بالكامل والثاني حرق الشجرة، ولكن وكما يقول أبو نائل عندما تبين لهم أن الأشجار لا تلبث أن تنمو من جديد قاموا بالأسلوب الثالث الفتاك وهو وضع مييد يذيب الشجرة لكي لا يبقى منها إلا بقايا أغصان صغيرة تقول بصوت ضعيف حزين بان هذا المكان كان فيه شجرة.

ويؤكد أبو نائل: بالرغم من كل هذه الممارسات فإن أهل القرية لن يستسلموا.

الشرق والغرب ضرب وموت

لم يكن متوقعاً بعد كل جشع وطمع هذا المحتل في الجهتين الشمالية والجنوبية

المرات قاموا بحرق المنزل حتى إنهم وصلوا إلى الغرفة التي تحصنوا فيها وصاروا يسربوا البنزين من أسفل الباب ولكننا بسكب الماء ليوافج البنزين ونجونا من الحريق الذي كاد يلتهمنا. وتتابع أم أيمن انه وفي إحدى المرات قاموا بسرقة 10 من رؤوس الماشية بالإضافة إلى حصان كنا نربيه في ارض المنزل. أما ما يزيد الطينة بلة حسب رأي أم أيمن فهو بعد منزلها عن القرية، وهذا ما جعل أهل القرية يتأخرون في الوصول إليهم في حال تعرض المنزل لأي هجوم، ولأجل ذلك اضطرروا لتحسين المنزل بأسوار وأسلاك معدنية ليصبح أشبه بسجن صغير جلدوه هم مجرد رعا وحشيين.

سموها بركه ولكنها نعمة

أقيم في شمال القرية مستوطنة تعرف بـ«برأخا» وهي تعني بركة وتمتد من شمال القرية وحتى غربها على طول أكثر من 200م وبهذا فهي تلتهم العشرات من دونمات القرية، وتحوي هذه المستوطنة مستوطنين ليسوا

بورين قرية فلسطينية تقع على بعد عشرة كيلومترات جنوب مدينة نابلس ميزها الكون عن باقي القرى المجاورة لها بطبيعة جميلة وريف هادئ في الداخل، وبالمستوطنات والمستوطنين في محيطها الخارجي. أقام المحتل على أراضيها من الجنوب مستوطنة تعرف بـ«يتسهار»، وكما هو معروف فإن هذه المستوطنة تحوي مستوطنين هم الأكثر تطرفاً بالضفة الغربية، باتوا يسرحون ليل نهار ويتفنون بممارسة كل أنواع الاعتداءات بحق سكان هذه القرية فمن مصادرة الأرض إلى قطع أشجار الزيتون وحرق المحاصيل إلى الاعتداء السافر على بيوت الأهالي، وخصوصاً على المنازل القريبة من المستوطنات أو من الشارع الالتفافي. تقول أم أيمن عطا الله: تعرضنا كثيراً لهجمات المستوطنين الشرسة والمخيفة خصوصاً بأوقات الليل الأسود، ففي إحدى

من إنجاز طالب جامعي

اختراع فلسطيني يحول الخشب إلى غاز قابل للاستعمال وبتكلفة زهيدة

سامر رويشد



الطالب امريش بجانب اختراعه الفريد.

معيقات مادية وفنية
واشتكى من أن غياب الدعم المادي وأمر فنية وعدم توفر مواد كانت أبرز المعوقات التي واجهها خلال فترة اختراعه للجهاز، لكن ذلك دفعه لإيجاد بدائل تكلفت بالنجاح، مؤكداً أن تجربة الجهاز تمت بنجاح وحصل على الغاز المطلوب المكون من الهيدروجين وأول أكسيد الكربون الذي عند احتراقه يعطي كمية كبيرة من الطاقة.

ويقدر التكلفة الأولية لتسويقه بشكل تجاري والاستفادة من إمكانياته بحوالي أربعة آلاف دولار كونه الوحيد المختص في هذا المجال، لكن ذلك سيكون أقل في حال كانت نسبة استخدامه أكبر.

ويوضح أن المشروع قابل للتطوير بشكل تجاري، مثلاً تكلفة كيلواط من الكهرباء تباع حالياً بست أغورات ولكن من خلال هذا الجهاز سيقل سعرها إلى أقل من أغورة، لكن ذلك بحاجة لدعم مادي أكبر لتطويره، خاصة أن المطلوب فقط خشب كمادة لتوليد الغاز المطلوب.

مشاركة محلية

من جهتها توضح هلا الفار مديرة العلاقات العامة في مؤسسة «النيك» التي ساهمت في عرض الاختراع ضمن معرض «صنع في فلسطين 2010»، هذا الاختراع كان ضمن اختراعات حيث قدم 192 طلباً للمشاركة تم اختيار 41 اختراعاً منها 28 بالضفة و13 في غزة.

وأشارت في حديث لـ «الحال» إلى أن دور المؤسسة تلخص في الإشراف على المشاريع من خلال تدريبات وخطط الخروج بالشكل الأولي للمشاريع؛ وهو الذي أهل الاختراع للوصول إلى المعرض الذي أقيم مؤخراً في رام الله.

وتهدف المؤسسة - حسب الفار - إلى دعم الأفكار الإبداعية والبحث عن شركات وشخصيات تتبنى هذه الاختراعات لتسويقها وتطويرها.

ويؤكد امريش أن الغاز يتمتع بكفاءة وجودة أفضل من الغاز المستخدم في الوقت الحالي، ويمكن أن يسوق بسعر أرخص من الغاز العادي، ولا يسبب أي مضار للبيئة، حيث درجة النقاء عالية كثيراً لأن الجهاز مزود بعدة مراحل للنقاوة فتكون خالية من الشوائب والمواد السامة. وأشار إلى أن الغاز يمكن أن يكون وقوداً لمحركات السيارات التي تعمل بنظام الغاز وهو أفضل من ناحية التكاليف وأقل ضرراً على البيئة، بالإضافة لإمكانية استخدامه في توليد كهرباء للمنازل بتكلفة أقل من الكهرباء التي تورد إلينا من البلديات والشركات. امريش لفت أيضاً إلى أن الغاز المستخرج من خلال الجهاز المخترع يمكن استخدامه في الصناعات العلمية التي تكون أسعارها عالية جداً، فيمكن مثلاً استخراج غازات مثل الامونيا والاثيلين والميثالين بتكلفة أقل من المعتاد.

مخلفات صديقة للتربة

ولا يقتصر إنتاج الجهاز على ذلك بل يمكن استخدام ما يتبقى من مخلفات الحرق مثل الرماد الذي يحتوي عناصر مهمة للتربة كسماد طبيعي بدل تركها للإضرار بالبيئة.

ويتكون الجهاز المخترع من خزان قطره 35 سم وارتفاعه 60 سم، واسطوانة للتنقية طولها 40 سم وقلتر، والجهاز عبارة عن مجموعة من الاسطوانات والفلاتر التي تعمل للحصول على نقاوة عالية والغاز، حيث يخرج الغاز من فتحة خارجية يمكن ايصالها باسطوانات لتعبئتها أو بمولد للكهرباء لتشغيله على شكل «محبس».

ويقدر أشرف تكلفة المواد الخام التي استخدمها في إنجاز الجهاز بحوالي ألفي دولار واستغرقت فترة العمل ما يقارب الشهرين، بسبب عمله وحده فيه وكونه لأول مرة.

أصبح من الممكن تحويل كمية من الخشب إلى غاز قابل للاستعمال في كافة مجالاته بفضل اختراع جديد أنجزه طالب من جامعة النجاح في نابلس، من خلال جهاز ميكانيكي.

أشرف حجازي امريش (26 عاماً) طالب في تخصص الهندسة الكيميائية تمكن خلال شهرين فقط من إنجاز اختراعه الجديد، ليكون نقلة نوعية في مجال موارد الطاقة الخضراء من جهة والاقتصادية من جهة أخرى، فكانت فكرة الجهاز الذي أنجزه بشكل فردي ضمن مشروع تخرجه الأكاديمي.

جهاز صديق للبيئة والمستهلك

ويقول أشرف وهو من سكان الخليل لـ «الحال»: «الفكرة لها فترة يتم البحث فيها خاصة في الفترة الاخيرة أصبحت هناك مشكلة كبيرة في مصادر النفط وحرقة وتقلبات الجو؛ فأصبح التوجه العام إلى إيجاد بدائل سليمة وأمنة للبيئة فجاءت هذه الفكرة بالنسبة لي».

ويضيف بأن ملخصها يكمن في استخدام النباتات بشكل عام من مختلف أنواعها مثل النجارة والجفت وتحويلها إلى مجموعة من الغازات القابلة للاشتعال، وهذه الغازات يتم الاستفادة منها في تشغيل محركات السيارات أو في توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المجالات ذات العلاقة.

ويتكون الجهاز من عدد من الحجرات تجري بداخلها تفاعلات كيميائية، حيث توضع كمية معينة من مواد عضوية مثل نجارة خشب في داخل الجهاز ويتم تسليط درجة عالية من الحرارة وفي هذه الفترة ينتج عنها كمية من الغاز في ظروف معينة وتكون كميات كبيرة، وبالتالي يصبح هذا الغاز قابلاً للاستخدام في غاز الطبخ.

أم محمد.. إصرار على محو أميتها لتقرأ القرآن

مصعب الخطيب

كبار السن، قالت أم محمد «إن جوّاً كبيراً من التنافس كان يسود أجواء الحصة الدراسية»، وهذا ما أكدته المدرسة لبنى ظاهر، التي أكدت أن أم محمد كانت حريصة جداً على حضور الحصص الدراسية ولم تكن تهمل أيّاً منها خشية أن تتفوق عليها إحدى الطالبات.

وتضيف ظاهر «عندما كانت تزور أبناءها القاطنين في مدينة رام الله، لم تكن تقضي معهم إلا وقتاً قصيراً، ثم لا تلبث أن تعود حتى لا يفوتها شيء، حتى إن زوجها أبلغنا أنها كانت تطلب منه الإسراع في قيادة السيارة حتى تصل في الوقت المحدد».

أم محمد التي كانت تحزن عندما يأتي شهر رمضان ولا تستطيع قراءة القرآن، باتت الآن متمكنة من ذلك «ولو بشكل بطيء ومتعلم»، وهي بذلك تحصل على الأجر مضاعفاً، كما تقول. وتضيف «لم أعد الآن بحاجة لمساعدة الآخرين في قراءة يافطات المحال التجارية ولا أسماء العرسان في دعوات الأفراح. «كانت مغلبتنا من كثرة أسئلتها»، يتدخل زوجها في حين تمسك ابنتهما الكبرى نفسها عن الضحك وهي تضع يدها على فم أبيها قبل أن تنفث ضحكات الجميع. فيما تختتم أم محمد بقولها: «الفضل يعود لأبو محمد لأنه متحمل غلبيتي».



أم محمد تتابع دروسها.

تمسك بيد زوجها ليسيراً معاً عائدين إلى البيت. **تنافس مع الأحفاد**
وعندما كانت الحاجة زهران تهمّ بالدخول للمنزل مع زوجها بعد أداء الاختبار، كانت قد بدأت الحديث عن تنافس من نوع آخر، هذه المرة مع أحفادها، خصوصاً مع حفيدها لابنتها، وهو في الصف السادس، وتضيف مبتسمة: «عادة ما يحصل أحفادي على نتائج أفضل مني في الاختبارات اليومية وهذا يسعدني».

وبشأن التنافس مع قريناتها من الطالبات المحافظة وقراها بلغ 10 مراكز، يدرس فيها أكثر من 120 طالباً وطالبة لا تقل أعمارهم عن 16 عاماً، ويحصل الطالب في نهاية هذا الاختبار على شهادة الصف السادس. وحول المنهج المطبق في مراكز محو الأمية، قالت عفانة إن هناك منهجاً خاصاً لتسهيل تعامل كبار السن معه. بعد أن أنهت أم محمد إجابة أسئلة الاختبار، وفتحت باب القاعة، حتى هب أبو محمد لملاقاة زوجته كمن يهنئ طالباً بحصوله على شهادة الثانوية. «وأخيراً حققت حلمي»، قالت وهي

من نساء القرية اللواتي وجدن فيها فرصة لإكمال تعليمهن.

تابعت الحاجة الخمسينية دروسها في المركز على مدى عامين، وتصف تلك الأيام بقولها: «كنت أعتذر من الناس اللي بدهم يزورونا. كنت أترك شغل البيت عشان أروح على الحصة».

إرادة صلبة

على كرسي خارج قاعة الامتحان في مبنى مديرية التربية والتعليم بمحافظة قلقيلية، جلس أبو محمد يدعو الله لزوجته بالتوفيق: «أتمنى ألا يذهب تعبها هدرًا». وأضاف «أنا مستعد لتدريسيها في أي جامعة شاءت، بعد أن حرصت هي على أن يلتحق معظم أبنائنا بالجامعات بفضل حثها لهم على مواصلة التعليم، مؤكداً أن العائلة تقف إلى جانبها في كل خطواتها.

في هذا الوقت، كانت رئيسة قسم التعليم العام في مديرية التربية والتعليم بقلقيلية آمنة عفانة، تحاول جعل الاختبار يبدو سهلاً أمام خمس عشرة سيدة من المتقدمات إلى جانب أم محمد.

عفانة قالت لـ «الحال» إن محافظة قلقيلية تعاني من أكبر نسبة أمية بين محافظات الوطن، مضيفة أن «عدد مراكز محو الأمية في

على عجل من أمرها، وبيدها نظارة ذات عدسات كبيرة، بدت فاطمة زهران (56 عاماً) مرتبكة وهي تحضر نفسها للامتحان. «أنا سعيدة للغاية»، قالت، وهي تضع كتاب اللغة العربية في حقيبتها.

في الغرفة جلس زوجها وعلامات القلق بادية على وجهه. «الله ينجحها»، قالها وهو ينظر إليها، ثم أمسك بيدها وأنزلها ثلاث درجات قبل أن يركبها السيارة.

بدأت أم محمد طريق العلم عام 1967، عندما التحقت لسنة واحدة في مدرسة قرية «فلامية» حيث كانت تعيش، ثم هاجرت للأردن وعادت منها دون أن تكمل تعليمها. انشغالها بالزوج والأولاد والبيت لم يزرع فكرة مواصلة التعليم من ذهنها، الأمر الذي تحقق عام 1995، عندما خاضت التجربة مرة أخرى، لكنها كسابقتها، لم يكتب لها الاستمرار أكثر من أربعة شهور.

الحاجة فاطمة، التي تتمتع بروح المثابرة، أصرت على الوصول للهدف، فتابعته رحلة البحث عن مراكز لمحو الأمية بمساعدة زوجها، حتى تمكنت من إقناع مدير مدرسة «فلامية» بضرورة فتح مركز لمحو الأمية. وفعلًا كان لها ما أرادت، بعد أن تمكنت من جمع عدد

في الذكرى السنوية السادسة لاستشهاده

مقلدو الرئيس عرفات يبقونه حيا في المدن الفلسطينية بالصوت والصورة



أشباه الرئيس الراحل في مهرجانات عامة.

إبراهيم مدير عام مسرح القصة أن مشروع فيلم أو مسلسل لتجسيد حياة الرئيس الراحل ياسر عرفات، يجب أن يكون مشروعا وطنيا كبيرا، أما من يقلدون صوت وهيئة الرئيس الراحل، فقد رأى أن في بعضهم الموهبة، لأنهم لم يدخلوا مطلقا في منطقة السخرية، وأردف قائلا: «لأسف أن بعض مقلدي الأصوات بشكل عام، يأخذون جانبا معيناً في شخصية ما، ويسخرون منها، مثلما يحدث في الرسوم الكاريكاتورية، لذا يطرح السؤال المهم حول كيف نستطيع توظيف الموهبة في عمل فني ناضج يستحق التقدير؟».

حاجات المجتمع المشتركة، وأضاف: «عادة الشخصية المميزة وغير العادية، تدفع بالكثير من الناس من أجل تقليدها، فما بالك إذا كان الحديث عن رمز لقضية؟ حتى لو فارقنا، إلى جانب أن الرئيس الراحل امتاز بحنكته والتفاف الشعب من حوله، لذا فمن البديهي أن نجد من يجسد صوته وهيبته، بل أتوقع أن نرى قريبا أفلاما ومسلسلات تجسد حياته النضالية».

مشروع فيلم عن حياته من جانبه اعتبر المخرج الفلسطيني جورج

عمار البرغوثي

كذلك فإن عمار البرغوثي (40 عاما) من قرية كوبر قضاء رام الله، من بين فناني المنولوج الذين وصلت «الحال» إليهم والذين اشتهروا بتقليد صوت الرئيس الراحل، واعترفوا بأن الفضل في انتشارهم يعود إليه حيث قال: «بالرغم من أن موهبة تقليد الشخصيات ظهرت لدي منذ كنت طفلا، إلا أن نزوح موهبتي في تقليد الشخصيات السياسية، كان بعد رؤيتي للرئيس الراحل ياسر عرفات في (المقاطعة) في رام الله لأول مرة، حين ألقى خطابه الأول بمناسبة دخول السلطة الفلسطينية لمدينة رام الله، حيث عدت بعد ذلك إلى المنزل وبدأت أقلد صوته، وحفظت حركاته غيبا، وذلك من عشقي لشخصية وكاريزما أبو عمار المميزة، ومن ثم بدأت بالانتشار، والمشاركة في الاحتفالات وحفلات التخرج، والمهرجانات الوطنية».

استحضار للغائب

ابن شقيقة الرئيس الراحل ياسر عرفات الدكتور ناصر القدوة، رئيس مؤسسة ياسر عرفات، رأى أن كثرة من يحاولون تقليد صوت وهيئة الرئيس الراحل (من خلال المنولوج الفني، كأحد طرق التعبير)، إنما يعبرون عن عاطفتهم وحنينهم، كما كل أبناء الشعب الفلسطيني، للقائد التاريخي، وأن هذا الأمر يدل على افتقارهم لرمز قضيتهم».

رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية الدكتور ماهر أبو زنت، شذخ هذه الظاهرة، معتبرا أن التأثير في شخصية كاريزماتية معينة، ومحاولة تقليدها وتجسيدها من قبل عدد كبير من الأشخاص، خلال المهرجانات والمناسبات الرسمية وغيرها، هو استحضار للغائب، في محاولة لاستذكارها، وإشباع رغبة الناس، لكون مثل هذه الشخصيات تقع في علم الاجتماع ضمن

رصدنا في «الحال» عدة فنانيين من مختلف مناطق الوطن يقلدون باحتراف صوت وهيئة الرئيس الراحل ياسر عرفات! فلماذا يجمع هؤلاء (المقلدون) ممن يطلق عليهم فنيا «المنولوجست»، على تقليد هذه الشخصية بالذات؟ أهو استثمار لشخصية كغيرها من الشخصيات السياسية المقلدة، أم أن الكاريزما النادرة للرئيس الراحل ياسر عرفات هي من فرضت نفسها، بحيث لا يمكن تجاوز مثل هذه الشخصية الكاريزماتية؟ وأنها من دفعت بهذا العدد من الفنانين لتقليده باقتدار؟

عبد الفتاح العيسة

من بين هؤلاء، فنان «المنولوجست» عبد الفتاح العيسة، الذي يطلق عليه معجبهو لقب «البصمة» لشدة قرب صوته من بصمة صوت الرئيس الراحل لدرجة أنك إن لم تره أمام عينيك، فلن تقول إلا أن ما تسمعه تسجيل حقيقي لصوت الرئيس الراحل، حيث يقول: «شخصية الرئيس رحمه الله، هي من أول وأبرز الشخصيات السياسية التي أبدأ فيها أي فقرة تقليد لي، لأنه (رحمه الله) كاريزماتيا يختلف عن أي من الشخصيات السياسية الأخرى التي أقوم بتقليدها، حيث إن صوته يشدح الهمم في نفوس الحاضرين، إلى جانب أنني أشعر أن من واجبي الوطني إبقاء صوت الرئيس حاضرا بيننا، لأنه يمثل رمزا لقضية عربية قومية عادلة، إلى جانب كونه قائدا ثوريا، وشخصية تاريخية نادرة، لذلك اعترف أن تقليدي له بالذات، ساهم في انتشاري داخل وخارج فلسطين».

وقد وصل صوت الفنان العيسة في براعة تقليده لصوت أبو عمار، إلى جانب شخصيات سياسية أخرى إلى حد أن أجرت معه كل من قناة الجزيرة الفضائية، وقناة العربية، والـ م بي سي، وغيرها من الفضائيات أكثر من حوار مطول.

هيثم الشريف

ست سنوات مرت على استشهاده رمز القضية الفلسطينية، الذي يعد أحد أهم وأبرز رموز الثورة في العالم للقرن الحادي والعشرين. ورغم مرور تلك السنوات، إلا أن الشخصية الكاريزماتية للرئيس الشهيد لا تزال حاضرة وتؤثر في مختلف شرائح وفئات المجتمع، خاصة فئة الشباب، والموهوبين منهم، فقد

الحال

رئيسة التحرير: نبال ثوابته

الإخراج: عاصم ناصر

التوزيع: حسام البرغوثي

هيئة التأسيس

عارف حجاوي، عيسى بشارة
نبيل الخطيب، وليد العمري

الهيئة الاستشارية:

نظير مجلي، نائلة خليل،
منال عيسى، نبهان خريشة،
هانى المصري، صالح مشاركة،

تصدر عن مركز تطوير الإعلام



هاتف: 2982989 ص.ب. 14 بيرزيت-فلسطين

alhal@birzeit.edu

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

هكذا كنا...



تعليق: علي بطحة

طفل الحجارة تحدى مسلسل تصفية القضية. ألف تحية لشعب الانتفاضات المتوالية والبطولات المتوالية

الملصق من العام 1988
جهاد منصور/ مارك رودن
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

رام الله
مكتبة الساريسي - العنارة
سوبرماركت الامين - المصيون
سوبرماركت الاصيل - الارسال
سوبر ماركت السنابل - بيتونيا
سوبر ماركت العين - الشرفة
سوبر ماركت الجاردينز - الطيرة
سوبر ماركت ابو العم - وسط البلد

أريحا
مكتب تكسي البترا - تحت البلدية
النبر سوبرماركت - الساحة العامة
مكتبة حتر - مركز المدينة
طولكرم
سوبر ماركت الاشقر
سوبر ماركت الصفا
محللات ابو راشد

مكتبة الجامعة - الحرس
مكتبة عيسى ابو علان - الظاهرية
مكتبة الصحافة العربية - باب الزاوية
قلقيلية
مكتبة عناية
مكتبة الشنطي
مكتبة ابو الشيخ
مكتبة العلمية

مكتبة العجومي - جباليا
مكتبة القدس - رفح
مكتبة القدس - موقف التاكسيات دير البلح
مكتبة ابو معلق - بجانب بلدية دير البلح
مكتبة عبد الكريم السقا - خان يونس
الخليل
سوبر ماركت الامانة - عين سارة
ميدان القدس - رأس الجورة

سوبر ماركت المأمون - مدخل جنين
كشك ابو سيف
غزة
مكتبة فلسطين - شارع عمر المختار
مكتبة ابن خلدون - شارع الجلاء غزة
مكتبة طبيطبي - شارع فهدى بيك غزة
مكتبة الاجيال - شارع تقاطع الوحدة
مكتبة الايام - منطقة الشمال

مكتبة دعنا - شارع صلاح الدين
نابلس
المكتبة الشعبية - شارع حطين
مكتبة دار العلوم - الدوار الرئيسي
سوبر ماركت مطلوع - المخفية
مكتبة الرسالة - شارع غرناطة
جنين
بقالة الدمج - مجمع الكراجات

بيت لحم
مكتبة عبيد الله - مركز المدينة
مكتبة ماركت الامل - باب زقاق
سوبر ماركت سوق الشعب - بيت ساحور
مكتبة الجامعة - بيت لحم
القدس
مكتبة البكري - شارع الزهراء
المكتبة العلمية - شارع صلاح الدين
سوبر ماركت الليداوية - البلدة القديمة

السادة القراء، يسر مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت إعلامكم بأن جريدة الحال الشهرية الصادرة عنه، متوفرة في الضفة وغزة والقدس في مراكز التوزيع التالية: